الأمم المتحدة
S/2017/1001

مجلس الأمن

Distr.: General
29 November 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقييمات رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق الأول) ومدعيها العام (انظر المرفق الثاني)، المقدمة عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتنا بإحالة هذه الرسالة ومرفقيها إلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كارميل **أغيوس**
الرئيس

051217 051217 17-20613 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول

التقييم والتقرير اللذان أعدهما القاضي كارميل أغيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدمان إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

(١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – موجز الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٣

ألف – الدوائر ٤

باء – قلم المحكمة ٦

ثالثا – التذكير بأصول استراتيجية الإنجاز ووضعها ١٠

رابعا – تنفيذ استراتيجية الإنجاز: الدوائر ١٨

ألف – التحديات ١٨

رابعا – تنفيذ استراتيجية الإنجاز: الدوائر ٢١

باء – الإنجازات ٢١

جيم – الدروس المستفادة وأفضل الممارسات ٢٤

خامسا – تنفيذ استراتيجية الإنجاز: قلم المحكمة ٤١

ألف – التحديات والإنجازات والدروس المستفادة: ديوان رئيس قلم المحكمة ٤١

باء – التحديات والإنجازات والدروس المستفادة: شعبة خدمات الدعم القضائي ٤٣

جيم – التحديات والإنجازات والدروس المستفادة: شعبة الإدارة ٥٣

دال – التحديات والإنجازات والدروس المستفادة: الاتصالات والتوعية ٥٥

سادسا – خلاصة ٥٨

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير الختامي للمحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، الذي طلب المجلس، في الفقرة ٦ منه، إلى المحكمة أن تقدم إليه، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز[1]. ويشكل هذا التقرير الختامي، الذي يصدر ولم تتبق سوى أربعة أسابيع على موعد إغلاق المحكمة، معلمة حقيقية في مسار العدالة الجنائية الدولية، تتجسد في إنجاز جميع الأعمال القضائية للمحكمة حتى تاريخ هذا التقرير، وفي الانتهاء الوشيك من جميع العمليات المتبقية، وفي الوفاء التام قريبا باستراتيجية الإنجاز.

٢ – ولهذه الأسباب، يضم التقرير الختامي للمحكمة أيضا، بالإضافة إلى موجز عن الأنشطة المضطلع بها والجهود المبذولة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما يلي: (أ) بيان لأصول استراتيجية الإنجاز ووضعها؛ (ب) لمحة عامة عن تنفيذ الدائرتين وقلم المحكمة لاستراتيجية الإنجاز على العموم؛ (ج) بيان للتحديات الرئيسية التي واجهتها تلك الأجهزة وللإنجازات الهامة التي تحققت على مدى أكثر من ٢٤ عاما من العمليات، وعرض يبرز الدروس الرئيسية المستفادة وأفضل الممارسات. وتأمل المحكمة أن تكون لهذه المعلومات فائدة لجهات منها الأمم المتحدة والمحاكم والهيئات القضائية الأخرى حاضرا ومستقبلا.

ثانيا – موجز الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير الختامي، بذلت المحكمة كل ما في وسعها لكفالة اختتام تنفيذ ولايتها في هذا العام بنجاح في عام ٢٠١٧. وتؤكد المحكمة أنها ستغلق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وفقا للالتزام الثابت الذي أبدته لمجلس الأمن.

(١) ينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالاقتران مع التقارير السابقة البالغ عددها ٢٧ تقريرا المقدمة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤): S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و S/2005/781 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ و S/2007/663 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ و S/2008/326 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ و S/2008/729 المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ و S/2009/252 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ و S/2009/589 المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ و S/2010/270 المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ و S/2010/588 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ و S/2011/316 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١؛ و S/2011/716 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ و S/2012/354 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢؛ و S/2012/847 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ و S/2013/308 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣؛ و S/2013/678 المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ و S/2014/351 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤؛ و S/2014/827 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛ و S/2015/342 المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥؛ و S/2015/874 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥؛ و S/2016/454 المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦؛ و S/2016/976 المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛ و S/2017/436 المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧. وما لم يُذكر خلاف ذلك، يضم هذا التقرير معلومات دقيقة حتى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

ألف – الدوائر

٤ – حتى تاريخ هذا التقرير، أصدرت المحكمة حكمين في آخر قضيتين موضوعيتين تنظر فيهما وأنجزت جميع الأعمال القضائية الأخرى. وتمكنت بالتالي تحقيق ما كان يبدو مستحيلا في بعض الأحيان، بالنظر إلى عبء العمل الهائل واستمرار تناقص عدد الموظفين. ومن أجل تحقيق هذه النتائج، ضاعفت المحكمة في الأشهر الأخيرة جهودها على صعيد جميع الأقسام لضمان إنجاز عملها القضائي بحلول التواريخ المتوقعة سابقا، ونقل جميع المهام المتبقية إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، واختتام جميع مهام التصفية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وعلى مدى هذه الفترة، واصلت المحكمة تنفيذ التدابير المعدة من أجل تعزيز الكفاءة وتفادي التأخير، ماضية، في الوقت نفسه، في عمليات التقليص المبرمجة. واغتنمت المحكمة أيضا في الأشهر الستة الأخيرة فرصا ثمينة نادرة لمواصلة مناقشة موضوع الإرث الذي ستخلفه وترسيخ أسسه.

٥ – في ختام الفترة المشمولة بالتقرير، تعرب المحكمة عن ارتياحها العميق لصدور الحكمين بشأن القضية النهائية المعروضة على الدائرة الابتدائية المتعلقة *بالمدعي العام ضد راتكو ملاديتش* والقضية النهائية المعروضة على دائرة الاستئناف المتعلقة *بالمدعي العام ضد يادرانكو برليتش* وآخرين، على النحو المفصل أدناه. وصدر كلا الحكمين وفقا للتوقعات السابقة ووفاء بالتزام المحكمة المعلن بإنهاء آخر قضيتين تنظر فيهما في الموعد المحدد لهما وعلى وجه السرعة، واضعة في اعتبارها الأهمية الأساسية لمبادئ الإنصاف ومراعاة الأصول القانونية. وصدور الحكمين هو نتاج لتصميم قضاة المحكمة وموظفي الدوائر ولما قاموا به من عمل شاق للغاية، وهو يجسد أيضا جهود المحكمة المتواصلة من أجل توخي الكفاءة باستمرار وتحسينها إلى أن تنجز جميع الأعمال. وتختتم المحكمة، بصدور هذه الحكمين، الدعاوى المقامة ضد جميع الأفراد الذين أصدرت في حقهم لوائح اتهام بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وعددهم ١٦١ فردا. واختتمت المحكمة أيضا دعاوى انتهاك حرمة المحكمة المرفوعة ضد ٢٥ شخصا، ونقلت إلى الآلية قضية انتهاك حرمة المحكمة المتبقية، وهي قضية *المدعي العام ضد بيتار يوجيتش وفيبريكا راديتا* (قضية يوجيتش وراديتا)، على النحو المبين أدناه.

٦ – وفي قضية *ملاديتش*، أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى للمحكمة، مؤلفة من القضاة ألفونس أوري (رئيسا)، وكريستوف فلوغي، وباكوني جاستيس مولوتو، حكمها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وقضت بثبوت ١٠ تهم منسوبة إلى المتهم راتكو ملاديتش من أصل ١١ تهمة. فقد أدين ملاديتش بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا؛ والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاضطهاد والقتل والإبادة والترحيل، وأعمال الترحيل القسري اللاإنساني؛ وارتكاب انتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، بما في ذلك القتل والترهيب والاعتداءات غير القانونية على المدنيين وأخذ الرهائن. وارتكبت هذه الجرائم في البوسنة والهرسك فيما بين ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وتمت تبرئة ملاديتش من تهمة الإبادة الجماعية في ست بلديات في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٢. وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة.

٧ – وبدأت المحاكمة في قضية *ملاديتش* في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، واختُتمت مرحلة تقديم الأدلة في هذه القضية في آب/أغسطس ٢٠١٦، وقدم الطرفان مرافعاتهما الختامية لاحقا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبلغ مجموع عدد الشهود في قضية *ملاديتش* ٥٩٢ شاهدا، من بينهم ٣٧٧ شاهدا مثلوا أمام الدائرة الابتدائية، وقبلت المحكمة ما مجموعه ٩ ٩١٤ من مستندات الإثبات باعتبارها من أدلة.

٨ - وفي قضية *برليتش وآخرين*، أصدرت دائرة الاستئناف، مؤلفة من القضاة كارميل أغيوس (رئيسا)، وليو داكون، وفاوستو بوكار، وتيودور ميرون، وباكوني جاستيس مولوتو، حكمها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أي في تاريخ صدور هذا التقرير. وأكدت دائرة الاستئناف في كل القضايا تقريبا إدانة الدائرة الابتدائية لكل من يادرانكو برليتش، وبرونو ستوييتش، وسلوبودان برالياك، وميليفوي بيتكوفيتش، وفالنتين كوريتش، وبريسلاف بوشيتش. وأكدت دائرة الاستئناف أيضا الأحكام التي صدرت عن الدائرة الابتدائية.

٩ - وتأسف المحكمة أن تبلغ بأن السيد سلوبودان برالياك قام، أثناء النطق العلني بحكم الاستئناف وعلى إثر تأكيد دائرة الاستئناف لإدانته بالتهم المنسوبة إليه ولحكم السجن لمدة ٢٠ عاما الصادر عليه، بتجرع سائل داخل المحكمة أصيب على إثر ذلك بمرض بسرعة. وعلقت الجلسة على الفور حتى يتسنى تقديم الإسعاف للسيد برالياك من قبل الموظفين الطبيين للمحكمة في عين المكان، وطلبت سيارة الإسعاف ووصل بعد ذلك بفترة وجيزة طاقم طبي هولندي. ونقل السيد برالياك إلى مستشفى قريب لتلقي المزيد من الرعاية الطبية. ثم استؤنفت الجلسة في قاعة أخرى في المحكمة حيث استكمل النطق بالحكم على باقي أصحاب قضايا الاستئناف. وبناء على طلب من المحكمة، باشرت السلطات الهولندية تحقيقا مستقلا على الفور لا يزال جاريا، ثم أبلغت المحكمة لاحقا بأن السيد برالياك قد توفى.

١٠ - ومثلما أفيد سابقا، تعد قضية *برليتش وآخرين* أكبر قضية استئناف في تاريخ المحكمة، حيث قُدمت فيها سبعة طعون، وأثير فيها ما يزيد عن ٥٠٠ سبب أو سبب فرعي للطعن، وقُدِّمَت فيها ١٩٦ ١٢ صفحة من مذكرات الاستئناف تتناول الحكم الابتدائي الذي يتألف من أكثر من ٠٠٠ ٢ صفحة. وكانت الدائرة الابتدائية الثالثة للمحكمة قد أدانت يادرانكو برليتش، وبرونو ستوييتش، وسلوبودان برالياك، وميليفوي بيتكوفيتش، وفالنتين كوريتش، وبريسلاف بوشيتش في الحكم الصادر في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣ بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف، فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت بين ١٩٩٢ و ١٩٩٤ في ثماني بلديات وخمسة معسكرات اعتقال في إقليم البوسنة والهرسك. وأودع جميع المتهمين الستة، إلى جانب مكتب المدعي العام، طعونا في الحكم الابتدائي. واكتمل تقديم مذكرات الاستئناف في قضية *برليتش وآخرين* في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥، وعقدت جلسة الاستئناف من ٢٠ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧.

١١ - ويجدر بالإشارة أن الأحكام المذكورة أعلاه وضعت في صيغتها النهائية وصدرت على الرغم من التحديات الكبيرة الناتجة عن تناقص عدد الموظفين باستمرار. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل موظفون من ذوي المؤهلات العالية مغادرة الدوائر للحصول على فرص عمل أكثر استقرارا أو أطول أجلا، وكان من بينهم ستة موظفين للشؤون القانونية مكلفين بقضية *ملاديتش* وستة موظفين للشؤون القانونية مكلفين بمساعدة القضاة في قضية *برليتش وآخرين*. وقد أدت مغادرة هؤلاء الموظفين الأساسيين الذين هم على دراية بهاتين القضيتين الضخمتين والمعقدتين إلى إضافة عبء جديد إلى أعباء العمل التي تثقل بالفعل كاهل باقي الموظفين. ونظرا لأن الموظفين المنتهية خدمتهم تعذر تعويضهم بموظفين جدد في تلك المرحلة المتأخرة من عملية صياغة الأحكام، لما لديهم من إلمام ضروري بالقضايا وخبرة بإجراءات الاستئناف، فإنه لم يتسن إنهاء قضيتي *ملاديتش وبرليتش وآخرين* في الموعد المحدد لهما إلا بفضل إعادة ندب المهام بسرعة وما بذله الموظفون الذين التزموا بالبقاء حتى النهاية من جهود وما أبدوه من تفان.

١٢ - ورغم أن المحكمة ستغلق دون وجود أي هارب من العدالة متهم بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، فإنها تفيد مع الأسف بأن المتهمين في قضية انتهاك حرمة المحكمة، وهي قضية *المدعي العام ضد بيتار يوجيتش وفيبريكا راديتا*، لا يزالا طليقين بسبب عدم قيام جمهورية صربيا باعتقالهما ونقلهما وعدم تعاونها مع المحكمة وفقا لالتزاماتها بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة.

١٣ - وفي قضية *يوجيتش وراديتا*، وجهت للمتهمين ثلاث تهم بانتهاك حرمة المحكمة فيما يتعلق بادعاءات تخويف شهود في قضية *المدعي العام ضد فوييسلاف شيشلي* السابقة أمام الدائرة الابتدائية. وأنهيت دعوى أخرى ضد متهم آخر، هو يوفو أوستوجيتش، في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧ على إثر وفاته. وبدأت الإجراءات في قضية انتهاك حرمة المحكمة هذه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بإصدار أمر بمثابة لائحة اتهام، ولكنها ظلت سرية حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد ظلت مذكرات التوقيف معلقة في انتظار التنفيذ في صربيا منذ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ - أي منذ ما يقرب من ثلاث سنوات - ولم تتخذ صربيا مع ذلك أي إجراء بشأنها. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أصدرت الدائرة الابتدائية سرا مذكرات توقيف دولية بشأن المتهمين، ونشرت فيما بعد علنا أو بصيغة علنية منقحة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي وقت لاحق، أصدرت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) نشرات حمراء سعيا إلى تحديد مكان وجود المتهمين والقبض عليهم، وذلك اعتبارا من ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أحالت الدائرة الابتدائية الأولى القضية إلى الرئيس لاتخاذ إجراء بشأنها، مشيرة إلى الإغلاق الوشيك للمحكمة. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نقل الرئيس قضية *يوجيتش وراديتا* إلى الآلية.

باء - قلم المحكمة

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انصب اهتمام جميع أقسام قلم المحكمة على ما يلي: تقديم خدمات الدعم القضائي اللازم حتى يتم البت حسب المواعيد المقررة في القضيتين الموضوعيتين الأخيرتين المعروضتين على المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهما قضية *ملاديتش* وقضية *برليتش وآخرون*؛ وعلى الاستعداد لإغلاق المؤسسة وتسليم مهامها المتبقية وسجلاتها إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والمساعدة في تنظيم أنشطة الاعتراف والاحتفال بإرث المحكمة.

١٥ - وبقيادة رئيس قلم المحكمة وديوانه، واصلت شعبة خدمات الدعم القضائي دعمها للدوائر والأطراف في دعاوى المحكمة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم القلم الدعم لقضية *ملاديتش* في المرحلة الابتدائية وقضية *برليتش وآخرين* في مرحلة الاستئناف، اللتين يتابع فيهما ما مجموعه سبعة متهمين. وقدم القلم أيضا الدعم لقضية *يوجيتش وراديتا* في مرحلتها التمهيدية، التي يتابع فيها متهمان لم يسبق قط أن اعتُقلا أو نُقلا إلى المحكمة.

١٦ - وضمن قسم خدمات دعم المحكمة، امتثل قسم الضحايا والشهود لأمرين قضائيين بالتشاور مع الشهود المشمولين بالحماية فيما يتعلق بطلبات تعديل تدابير الحماية تلك، فيما قدم مكتب المعونة القانونية ومسائل الدفاع الدعم إلى سبعة أفرقة دفاع وفريق من أفرقة أصدقاء المحكمة، ليصبح عدد المستفيدين من ذلك الدعم ما مجموعه ٣٥ عضوا من أعضاء أفرقة الدفاع. وقامت وحدة السجلات القضائية بتجهيز ونشر ٢٣١ ملفا، بلغ مجموع صفحاتها ٤٢٦ ٧ صفحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن سبعة متهمين/مقدمي طعون في قضيتي المرحلة الابتدائية ومرحلة

الاستئناف الأخيرتين المعروضتين على المحكمة. وواصلت الدائرة الطبية التابعة للوحدة رصد الحالة الصحية للمحتجزين وتقديم العلاج اللازم إليهم. ويسّرت الوحدة أيضا زيارة قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى المحكمة، إضافةً إلى زيارات قام بها خبراء طبيون مستقلون. إضافةً إلى ذلك، يسّرت زيارة المحتجزين من قبل أفراد أسرهم وأصدقائهم لمدة ١٣٣ يوما، وكذلك زيارات قام بها محامو الدفاع.

١٧ - وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، وحتى انتهاء عمليات المحكمة في كانون الأول/ديسمبر، سيكون قسم خدمات المؤتمرات واللغات قد وفّر ٢٠ يوما من أيام عمل مترجمي المؤتمرات الشفويين وأنجز ترجمة حوالي ٠٠٠ ٦ صفحة. ويشمل ذلك عددا من الأحكام، من أبرزها النسخة البوسنية/الكرواتية/الصربية من نص حكم الاستئناف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ عن دائرة الاستئناف في *قضية المدعي العام ضد ميلو ستانيشيتش وستويان زوبليانين*. وواصل القسم أيضا تقديم الدعم إلى المحكمة في ما تنفذه من عمليات في الفترة التمهيدية لإغلاقها، بما في ذلك ما يتعلق منها بتنظيم أنشطة تقام بتلك المناسبة. وتقديرا لنجاح القسم في أداء عمله، منحته الرابطة الاتحادية الألمانية للمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، جائزتها السنوية هايرونيميس (''Hieronymus'') عرفانا بما حققه من إنجازات بارزة في الكفاءة في مجال التواصل المتعدد اللغات.

١٨ - وتفيد المحكمة بفخر أيضا بأن الرئيس أغيوس استلم باسم المحكمة خلال حفل نظم في الشهر الجاري في قاعة العدالة الكبرى بلاهاي ''جائزة الامتياز لإقامة العدل'' الممنوحة لأول مرة، وذلك لما أسدته من خدمات في مجالي إدارة المحكمة وإقامة العدل.

١٩ - وواصلت فرقة العمل المعنية بالتصفية، وفقا لخطة التصفية التي وضعتها، الاجتماع بانتظام لتوجيه عملية إنهاء مهام المحكمة في موعده المقرر وتسليم أنشطتها المتبقية إلى آلية تصريف الأعمال على الوجه المطلوب. وقد تسنى للمحكمة، بفضل أعمال إدارتها، أن تواصل السير بتلك الأنشطة في اتجاهها المحدد. ففي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كانت لدى المحكمة ٢٦٩ وظيفة، منها وظائف عادية ووظائف من فئة المساعدة المؤقتة العامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألغت محكمة ٨٠ وظيفة من هذه الوظائف، وتقرّر إلغاء ٧٣ وظيفة أخرى في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والوظائف المتبقية بانتهاء ساعات الدوام من يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق، كانت أصول المحكمة قد نُقلت فعلاً إلى الآلية بنسبة ٩٠ في المائة تقريباً بهدف توفير الدعم لعمل فرع الآلية في لاهاي. وأصبح الآن نصف الأصول المتبقية في عداد المشطوب والمتصرّف فيه، وأما ما تبقى منها فسيُتصرَّف فيه وفقا لخطة مشروع المحكمة للتصرف في أصولها. وقد نقلت جميع العقود السارية اللازمة للآلية، وستنقضي جميع العقود الأخرى التي أبرمتها المحكمة بانصرام أجلها بحلول نهاية السنة ولن يتم تجديدها.

٢٠ - وبإشراف الفريق العامل التابع للمحكمة المعني بالسجلات والمحفوظات، واصلت جميع مكاتب المحكمة تقييم سجلاتها والتصرف فيها، بإعداد السجلات لنقلها إلى مكاتب الآلية أو إلى قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية، حسب الاقتضاء، وإتلاف السجلات المنتهية الصلاحية أو المؤقتة. وما زالت المحكمة ماضية في مسارها المحدد للتصرف في جميع سجلاتها في الموعد المقرر لإغلاقها، وقد تصرفت، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في ما نسبته ٨٩,١ في المائة من جميع السجلات المادية و ٨٢,٦ في المائة من جميع السجلات الرقمية.

٢١ - وواصل قلم المحكمة، من خلال شعبة الإدارة، تقديم خدمات ذات جودة رفيعة إلى المحكمة في مجالات الأمن والموارد البشرية والخدمات العامة والمشتريات والشؤون المالية والميزانية وتكنولوجيا المعلومات. وفي الشهر الماضي فقط، احتفلت المحكمة بيوم الأمم المتحدة بعد أن حلت ضمن الأربعة الأوائل في التنافس على جائزة الأمين العام المرموقة في صنف ''تحقيق التكافؤ بين الجنسين''. والمحكمة تفتخر بتحقيقها المساواة في تمثيل النساء بين موظفيها بل تجاوزتها منذ عام ٢٠٠٩، بما في ذلك في المناصب العليا، وبكون نسبة النساء من جميع موظفيها في الرتب الفنية ورتبة المديرين، الآن وقد تبقّى شهر واحد فقط على إغلاقها، تبلغ ٦٢ في المائة.

٢٢ - وفضلا عن ذلك، تفتخر المحكمة بأنها حلت ضمن المنظمات الخمس الأولى في ''مراعاة الوازع الأخلاقي'' و ''العمل بنزاهة''؛ وفي توفير بيئة عمل ''خالية من المضايقة أو إساءة استعمال السلطة'' و ''معاملة الناس معاملة متساوية''؛ وتحقيق ''التمكين'' و ''التواصل القائم على الاحترام'' ونوعية ''الاتصالات الداخلية''؛ وفي إعطاء ''أولوية عليا لرفاه الموظفين وصحتهم وسلامتهم''؛ وتوفير ''التوازن بين العمل والحياة الخاصة''، حسبما خلُص إليه استقصاء نقابات الأمم المتحدة العالمي لمدى رضا الموظفين لعام ٢٠١٧[(٢)]، وذلك على الرغم من إغلاقها الوشيك والإجهاد المتوقع أن يخلّفه ذلك على مَن تبقى من موظفيها.

٢٣ - وقدمت شعبة الشؤون الإدارية الدعم في تنسيق أوجه الاستجابة والامتثال لمضامين التقارير والتوصيات الصادرة عن هيئتي الرقابة، مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وخلال الأشهر الستة الأخيرة، نسّقت شعبة الشؤون الإدارية أوجه الاستجابة لأربع عمليات مراجعة للحسابات أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية واستضافت زيارتين قام بهما مجلس مراجعي الحسابات. وواصلت أيضا تقديم الدعم الإداري إلى فرعَي الآلية.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت دائرة الاتصالات تقديم الدعم في مجالات الاتصالات والصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بأنشطة المحكمة في المجال القضائي وغيره من المجالات، وإدارة برنامج التوعية الذي وضعته المحكمة. وتسنى للمحكمة بهذا الدعم أن تواصل تعزيز حضورها في منابر الاتصال الرقمية، كالموقع الشبكي للمحكمة (الذي بلغ عدد متصفّحيه ٠٠٠ ٥٥٠ زائر خلال الفترة المشمول بالتقرير)؛ وقناة يوتيوب (بتسجيلات مرئية شوهدت حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ مرة)؛ وموقع فيسبوك (بأكثر من ٥٠٠ ١٠ متابع)؛ وموقع تويتر (بأكثر من ٠٠٠ ٩ متابع). وواصل قسم الاتصالات أيضا العمل على تيسير فترة الانتقال بالموقع الشبكي للمحكمة إلى موقع عرض شبكي دائم سيشكّل مستودعا رقميا دائما لإرث المحكمة.

٢٥ - وبدأت الجولة الأخيرة من مشروع توعية الشباب، الذي تموله وزارة خارجية فنلندا، بتنظيم حلقة عمل بعنوان ''تدريب المدربين'' موجهة لمعلِّمي المدارس الثانوية في كرواتيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، قام نحو ٠٠٠ ٣ شخص من طلاب وفنيين بزيارة المحكمة في إطار برنامجها للزيارات. إضافةً إلى ذلك، عُرض في حزيران/يونيه ٢٠١٧ آخر شريط وثائقي للتوعية بعنوان ''ما لا يمكن تبريره إطلاقاً: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وجريمة التعذيب'' في ''مهرجان WARM'' في سراييفو،

(٢) متاح في الموقع التالي: www.unfsu.org/global-staff-survey-2017-results/، الصفحات ٣ و ١٨ و ٢١ و ٢٤ و ٢٧ و ٣٤.

البوسنة والهرسك، المكرَّس للمراسلة الحربية والفن في مجال الحرب وأنشطة التخليد عن ذكرى الحرب، والذي جمع صحفيين وفنانين ومؤرخين وباحثين ونشطاء.

٢٦ - وانصب اهتمام كل من قسم الاتصالات وبرنامجه للتوعية على ضمان أن يظل للمحكمة تأثير دائم. وبالعمل مع لجنة للتخطيط تضم ممثلين من مكتب رئيس المحكمة وقلمها ومكتب المدعي العام ورابطة محامي الدفاع المترافعين أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية، وتحت القيادة العامة للرئيس، واصل القسم وبرنامجه المساعدةَ في تنظيم وتيسير عدة أنشطة تتعلق بإرث المحكمة وإغلاقها وذلك في إطار سلسلة ”حوارات إرث المحكمة“. وشملت هذه الأنشطة سلسلة محاضرات عن إرث المحكمة، وتنظيم حلقات عمل شتى، ومؤتمر الثلاثة أيام المعني بإرث المحكمة في سراييفو في حزيران/يونيه ٢٠١٧، الذي جمع أكثر من ٣٥٠ مشاركا من جهات إقليمية ودولية لتدارُس أهم مجالات إرث المحكمة. واختُتم المؤتمر بإقرار سلسلة من الاستنتاجات والتوصيات أحالتها المحكمة منذئذ إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عبر تقريرها السنوي النهائي[٣].

٢٧ - وتشمل الأنشطة المتبقية المضطلع بها في سياق سلسلة حوارات إرث المحكمة حفلا تذكاريا يُقام في نيويورك في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وندوة أكاديمية تُقام في لاهاي في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وحفلَ الإغلاق الرسمي للمحكمة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتشير المحكمة إلى أن الأنشطة المتعلقة بإرثها وعملية إغلاقها مموَّلة كلياً من جهات مانحة خارجية، وتود في هذا الصدد أن تعرب عن خالص شكرها للذين أمدّوها بالدعم، أي النمسا والاتحاد الأوروبي وفنلندا وألمانيا وإيطاليا ومالطة وهولندا وسويسرا.

٢٨ - وأخيرا، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير الأخير، واصلت المحكمة جهودها المبذولة لإنشاء مراكز إعلام تابعة لها في بلدان يوغوسلافيا السابقة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، وهي جهود يؤدي فيها قسم الاتصالات دورا رئيسياً. وبوجه خاص، واصلت المحكمة ومدينة سراييفو معاً العمل على إنشاء مركز الإعلام الأول التابع للمحكمة، الذي سيكون مقره في مقر بلدية سراييفو الذي تم تجديده. ويجري أيضا بذل المساعي الرامية إلى إنشاء مراكز إعلام في مركز سريبرينيتشا - بوتوتشاري التذكاري في البوسنة والهرسك، الذي أُبرمت بشأنه في الآونة الأخيرة مذكرة تفاهم، وفي زغرب. وتود المحكمة أن تعرب عن عظيم امتنانها للسلطات المختصة في كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا على ما أبدته من دعم لهذا الجانب الهام من إرث المحكمة والتزامها حياله. وتود المحكمة أيضا أن تعرب عن بالغ ارتياحها لإبداء ممثلي حكومة جمهورية صربيا، خلال بعثة الرئيس الموفدة في الآونة الأخيرة إلى بلغراد، الاهتمام والاستعداد فيما يتعلق بإنشاء مركز إعلام في بلغراد. ولن تدّخر المحكمة جهدا في الدفع قدما بهذه المسائل قبل إغلاقها، وعدا ذلك ستعهد بإنشاء مراكز الإعلام المعنية إلى الهيئة التي ستخلفها، أي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

(٣) A/72/266-S/2017/662.

ثالثا – التذكير بأصول استراتيجية الإنجاز ووضعها

٢٩ – عندما أُنشئت المحكمة رسمياً بقرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣)[٤]، كان من الواضح أنها ستكون مؤسسة مؤقتة بطبيعتها، باعتبارها مخصصة لغرض معين. والملاحظ أن المسائل المتصلة بإنجاز المحكمة لم يُنظر فيها رسمياً وقت إنشاء المحكمة. ونظرا إلى أن هذا التقرير النهائي يمثل إغلاق المحكمة الوشيك والوفاء باستراتيجية الإنجاز التي وضعتها، ترى المحكمة أن من المهم الإشارة إلى الكيفية التي اتُّبعت في استهلال الاستراتيجية ووضعها.

٣٠ – ولقد كان وضع استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في البداية نتيجةً للضغط على المحكمتين – المرتبط بالميزانية أساساً – للتعجيل بوتيرة إغلاقهما. ففي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أصدرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقريرا يتعلق بالتقديرات المنقّحة لميزانية عام ١٩٩٨ والاحتياجات المقترحة لعام ١٩٩٩ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٥]. وأوصت اللجنة الاستشارية، في سياق تقريرها، بإجراء ”استعراض من قِبل خبراء لإدارة كل من أجهزة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وهيكله التنظيمي، ولا سيما مكتب المدعي العام وقلم المحكمة“، وبأن ينشئ الأمين العام فريقا من الخبراء المستقلين ”لتقييم عمليات المحكمة وأدائها[٦] .“

٣١ – وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٢/٥٣، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يجري استعراضا لفعالية أنشطة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وفقا لما أوصت به اللجنة الاستشارية، وأن يقدم تقريرا عن هذه المسألة[٧]. وأناط الأمين العام في وقت لاحق ولايةً بفريق للخبراء مؤلف من خمسة حقوقيين ذوي خبرة طلب منهم في إطارها ”إعداد تقييم لأداء وعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بهدف تعزيز الاستخدام الفعال للموارد المخصصة للمحكمتين[٨]“. وأحال الأمين العام تقرير الخبراء إلى الجمعية العامة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩[٩].

(٤) قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣)، ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣، الفقرة ٢. انظر أيضا القرار ٨٠٨ (١٩٩٣).

(٥) A/53/651.

(٦) المرجع السابق، الفقرة ٦٥.

(٧) قرار الجمعية العامة ٢١٢/٥٣.

(٨) انظر الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ الموجهتين من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة وإلى رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/54/634-S/2000/597) اللتين يحيل بهما ”تقرير فريق الخبراء المكلف بإجراء استعراض لفعالية عمل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (”تقرير فريق الخبراء“)، الفقرة ٤. والخبراء الخمسة الواردة أسماؤهم في الفقرة ٣ من تقرير فريق الخبراء (بالأدوار المسندة إليهم آنذاك) هم: ”جيروم أكرمان (الولايات المتحدة الأمريكية)، الرئيس السابق للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة؛ القاضي بيدرو ر. ديفيد (الأرجنتين)، قاضي محكمة النقض الجزائية الوطنية؛ القاضي حسن با. جلاو (غامبيا)، قاضي في المحكمة العليا في غامبيا، والنائب العام ووزير العدل سابقا؛ القاضي ك. جاياشندرا ردي (الهند)، النائب العام السابق؛ قاضي بالمحكمة العليا الهندية سابقا؛ باترشيو رويدس (إسبانيا)، وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيم الإداري بالأمم المتحدة سابقاً“.

(٩) A/54/634-S/2000/597.

٣٢ - وقدم فريق الخبراء في تقريره عددا من التوصيات التي ترمي إلى تعزيز فعالية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا[١٠]، أبرزها ما يلي: ”كما هو متفق عليه بين قضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن الأهداف الرئيسية لمجلس الأمن كانت ستتحقق كما أن إرادة المجتمع الدولي كانت ستتأكد، لو قدم للمحاكمة قادة مدنيون وعسكريون وشبه عسكريين لا جناة قليلي الشأن“[١١]. ويتماشى هذا التوافق في الآراء مع السياسة المعلنة من المدعية العامة آنذاك المتمثلة في تركيز الاهتمام على القضايا المتعلقة بالقيادات[١٢]، على الرغم من الصعوبة التي ينطوي عليها إلقاء القبض على أولئك القادة[١٣]. وأعرب الخبراء في تقريرهم عن الأمل في أن تُنقل القضايا التي تشمل المتهمين صغار الشأن إلى الهيئات القضائية الوطنية لمحاكمتهم أمامها عندما تكون تلك المحاكم المحلية مستعدة لذلك[١٤].

٣٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بدأ رئيس المحكمة وقضاتها ورئيس قلمها وقسم الدعم القانوني للدوائر النظر في السبل الكفيلة بتمكين المحكمة من إنجاز مهمتها بطريقة أنجع، في ظل زيادة عبء العمل وما ورد في تقرير فريق الخبراء[١٥]. وقدمت المحكمة تعليقاتها على تقرير فريق الخبراء إلى الجمعية العامة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠[١٦]. وفي تلك الوثيقة، وافقت دوائر المحكمة وقلمها ومكتب المدعي العام فيها على التوصية الواردة في تقرير فريق الخبراء بأن على المحكمة أن تركز على المتهمين كبار الشأن وإفساح المجال للمحاكم الوطنية لمحاكمة المتهمين صغار الشأن[١٧].

٣٤ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أحال الأمين العام إلى مجلس الأمن رسالة أرفق طيها رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة آنذاك، كلود جوردا، إضافةً إلى تقرير عن الحالة الراهنة للمحكمة أعده قضاة المحكمة[١٨]. وكان تقرير القضاة ”المرة الأولى التي تحاول فيها المحكمة استشراف المستقبل انطلاقا من إجراء تقييم بالغ الأهمية لنشاطها ومن الدراسة

(١٠) المرجع نفسه، الفقرات ١-٤٦. العديد من هذه التوصيات ينطوي على تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في المحكمة وذلك للتعجيل بوتيرة العمليات.

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ١٤. انظر أيضا الفقرة ٩٦.

(١٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٤٩. انظر البيان المقدم من المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كارلا ديل بونتي، بشأن التحقيق في الجرائم المرتكبة في كوسوفو ومحاكمة مرتكبيها، البيان الصحفي المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. متاح في الموقع التالي: www.icty.org/en/press/statement-carla-del-ponte-prosecutor-international-criminal-tribunal-former-yugoslavia.

(١٣) انظر A/54/634-S/2000/597، الفقرة ٩٢.

(١٤) المرجع نفسه، الفقرة ٩٦.

(١٥) انظر التقرير السنوي المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (A/55/273-S/2000/777)، الموجز، الذي يرد فيه أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت إلقاء القبض على ١٣ شخصا آخرين من الذين صدرت بحقهم صكوك اتهام، ليصبح بذلك مجموع عدد المتهمين في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة ٣٧ متهما.

(١٦) التعليقات على تقرير فريق الخبراء المكلف بإجراء استعراض لفعالية عمل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/54/850)، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، المرفقان الأول والثاني.

(١٧) المرجع نفسه، الفقرات ٦٤-٦٧.

(١٨) رسالتان متطابقتان مؤرختان ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة وإلى رئيس مجلس الأمن (A/55/382-S/2000/865)، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، المرفق الأول والتذييل.

التي أجراها فريق الخبراء"[١٩]. وكان من المقدَّر أن المحاكمات في المرحلة الابتدائية قد تظل غير مكتملة لمدة طويلة[٢٠]. ولتقصير ما يلزم من الوقت المقدر لإنجاز أعمال المحكمة، قدم القضاة ثلاث توصيات شاملة كانت كما يلي: (أ) أن تُفوض لكبار الموظفين القانونيين بعض السلطات الإدارية المخوَّلة لقضاة الإجراءات التمهيدية[٢١]، (ب) تشكيل فريق من القضاة المخصصين[٢٢]، (ج) أن يعيّن في دائرة الاستئناف المشتركة بين المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قاضيان إضافيان[٢٣]. وقد أجمع قضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على إقرار هذه الخطة في جلسة عامة استثنائية عُقدت في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠[٢٤]. ورغم أن الفرصة لم تسنح للمدعية العامة آنذاك لدراسة المقترح، فقد "أعرب مكتبها عن موافقته العامة على تقدير عبء العمل المتوقع بالنسبة للمحكمة، وعن تأييده لتطبيق إجراءات أكثر دينامية خلال مرحلة ما قبل المحاكمة. واعترف بالحاجة إلى رفع قدرة المحكمة على البت في القضايا"[٢٥].

٣٥ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٩ (٢٠٠٠)، الذي فيه نظر في جملة أمور منها الرسالة المؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ الموجهة من رئيس المحكمة إلى الأمين العام وتقرير القضاة المرفق بها[٢٦]؛ وأحاط علما بتفضيل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا[٢٧] محاكمة القادة المدنيين والعسكريين وشبه العسكريين بدلا من محاكمة العناصر الفاعلة التي هي أقل شأناً منهم؛ وأعرب عن تقديره لجهود قضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المبذولة لكي تتيح للأجهزة المختصة في الأمم المتحدة وضع تصور لفكرة محددة نسبيا لفترة ولاية المحكمة[٢٨]؛ وقرر تشكيل فريق من القضاة المخصصين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتوسيع عضوية دائرة الاستئناف المشتركة بين المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بتعيين قاضيين إضافيين فيها[٢٩]؛ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن، في أقرب وقت ممكن، تقريرا يتضمن تقييما ومقترحات بشأن تاريخ نهاية الولاية الزمنية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٣٠].

٣٦ - وأشار الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١، إلى جملة أمور منها ما يلي: (أ) أن النظام الأساسي للمحكمة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا يحدد أي منها موعدا نهائيا للولاية

(١٩) المرجع نفسه، التذييل، الفقرة ١٤٣.

(٢٠) المرجع نفسه، التذييل، الفقرة ٣٥، حيث قُدِّر أن محاكمات الأشخاص الذين لا يزالون في حالة فرار لن تُنجز قبل انتهاء عام ٢٠٠٧، ومحاكمات الأشخاص الذين لم تُوجَّه إليهم التهم بعدُ لن تُنجز قبل انتهاء عام ٢٠١٦.

(٢١) المرجع نفسه، التذييل، الفقرات ٩٧-٩٩، والفقرتان ١٢٨ و ١٢٩، والفقرة ١٣٨.

(٢٢) المرجع نفسه، التذييل، الفقرتان ١٠٦ و ١٠٧، والفقرتان ١٢٨ و ١٢٩، والفقرة ١٣٨.

(٢٣) المرجع نفسه، التذييل، الفقرات ١٣٩-١٤٢.

(٢٤) رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة من رئيس المحكمة، الصفحة ٣.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٢٦) قرار مجلس الأمن ١٣٢٩ (٢٠٠٠)، الفقرة ٤ من الديباجة.

(٢٧) المرجع نفسه، الفقرة ١.

(٢٨) المرجع نفسه، الفقرة ٢ من الديباجة.

(٢٩) المرجع نفسه، الفقرات ١-٣.

(٣٠) المرجع نفسه، الفقرة ٦.

الزمنية المسندة للمحكمة[٣١]؛ (ب) وأن تحديد هذا الموعد قد تُرك لوقت لاحق يحدده المجلس ”عند استعادة السلام“ في يوغوسلافيا السابقة[٣٢]؛ (ج) وأن الأمين العام يتعذّر عليه القول بأن السلام في تقديره قد استُعيد في يوغوسلافيا السابقة، في ظل قرارات مجلس الأمن التي تفيد بأن الحالة في المنطقة ما زالت تشكّل تهديدا للسلام والأمن الدوليين[٣٣]؛ (د) وأن الأمين العام من ثم ليس بوسعه أن يوصي بموعد يمكن أن تنتهي فيه الولاية الزمنية للمحكمة[٣٤].

٣٧ - وتحدّث رئيس المحكمة ومدعيتها العامة آنذاك، كارلا ديل بونتي، في إحاطة قُدمت إلى مجلس الأمن في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، عن إمكانية نقل قضايا معينة أقل أهمية بالنسبة للمحكمة إلى الهيئات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة بمجرد أن تنتهي تلك الهيئات من تعزيز قدراتها القضائية[٣٥]. وقد خصّت المدعية العامة بالذكر أن اهتمامها ينصب على القادة وأخطر ما ارتُكب من جرائم، وأشارت إلى أن إحالة القضايا إلى المحاكم المحلية ليوغوسلافيا السابقة يُحتمل أن يشكل جزءا مما يسمى ”استراتيجية خروج“ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٣٦]. وتابعت المدعية العامة كلامها قائلةً إن مكتبها ما زال يعتزم إنجاز جميع التحقيقات قبل نهاية عام ٢٠٠٤[٣٧]. وفي تلك الجلسة، أشار رئيس المحكمة أيضا إلى أن إضافة القضاة المخصصين الجدد يمثّل وسيلة للتعجيل بوتيرة المحاكمات، ذاكراً أن قدرة المحكمة على إنجاز إجراءات المحاكمات بحلول الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، يتوقف على مدى استمرار اعتقال المتهمين وإتاحة الموارد اللازمة لذلك[٣٨].

٣٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أنشأ الرئيس والمدعية العامة ورئيس قلم المحكمة فريقا عاملا أُنيطت به مهمة النظر في المشاكل التي قد تترتب على إحالة قضايا معينة إلى النُّظم القانونية المحلية، وفي أعقاب اجتماعات عُقدت مع أعضاء مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك في شهرَي آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٢، أعدُّوا تقريرا يُحدد خطة عمل المحكمة[٣٩]. وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، عقد قضاة المحكمة جلسة عامة استثنائية لمناقشة أمور شتى منها استراتيجية إنجاز ولاية المحكمة[٤٠]. وأثناء الجلسة، استعرض قضاة المحكمة التقرير المشترك الذي أعده الرئيس والمدعية العامة وقلم المحكمة ووافقوا

(٣١) تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٩ (٢٠٠٠) (S/2001/154)، الفقرات ٣ و ٦ و ٩.

(٣٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٠.

(٣٣) المرجع نفسه، الفقرات ١١-١٥.

(٣٤) المرجع نفسه، الفقرتان ١٥ و ١٦.

(٣٥) مجلس الأمن، الجلسة ٤٤٢٩ (S/PV.4429)، الصفحتان ٦ و ١٣.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ١١. انظر أيضاً المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٠-١٢. انظر أيضا ”البيان الصحفي المقدم من السيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة“، البيان الصحفي المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. متاح في الموقع التالي: www.icty.org/en/press/statement-madame-carla-del-ponte-prosecutor-international-criminal-tribunal-former-yugoslavi-0.

(٣٨) S/PV.4429، الصفحة ٤.

(٣٩) انظر التقرير المتعلق بالمركز القضائي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة واحتمالات إحالة قضايا معينة إلى المحاكم الوطنية (S/2002/678، الضميمة، الفقرة ٦).

(٤٠) انظر البيان الصحفي المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. متاح في الموقع التالي: www.icty.org/en/press/extraordinary-plenary-session-tuesday-23-april-2002.

على التوجهات الرئيسية التي تضمنها[٤١]. وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وجّه الرئيس جوردا رسالةً إلى الأمين العام أرفق بها التقرير المشترك، الذي أُحيل فيما بعد إلى مجلس الأمن[٤٢]. وفي سياق تقديم التقرير المشترك، الذي أشار إلى استراتيجية إنجاز ولاية المحكمة، طرحت المحكمة على الأمم المتحدة رؤيتها مصحوبةً بمجموعة من المقترحات تتعلق بما خلُصت إليه بنفسها[٤٣].

٣٩ - وكان الهدف الرئيسي من التقرير المشترك تقديم لمحة عامة عن وضع المحكمة وتزويد الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن بسبل للتفكير في الإصلاحات المقرر إدخالها لتنفيذ عملية الإحالة[٤٤]. فقد ورد في التقرير المشترك أن المحكمة تخضع للإصلاحات الضرورية لإنجاز ما يلي: (أ) جميع التحقيقات بحلول عام ٢٠٠٤[٤٥]؛ (ب) وجميع محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٨[٤٦]؛ (ج) ومن ثم إتمام جميع أعمالها بحلول عام ٢٠١٠[٤٧]. ولكي تختتم المحكمة مهمتها بحلول هذه المواعيد المستهدفة، تضمّن التقرير المشترك برنامج عمل مقترح تركز المحكمة اهتمامها بمقتضاه على محاكمة المتهمين في أكثر ما يمس من تلك الجرائم بالنظام العام الدولي[٤٨] - أي محاكمة الزعماء السياسيين والعسكريين وشبه العسكريين الأعلى مرتبة الذي يُشتبه في ارتكابهم انتهاكات للقانون الدولي الإنساني [٤٩] - وإحالة قضايا معينة إلى السلطات القضائية الوطنية. غير أن التقرير تضمن أيضا تأكيد الحاجة إلى تعاون الدول وإلى أن تتوافر أولاً لتلك الهيئات القضائية الموارد الكافية التي تتيح لها العمل بإنصاف ووفقا لمقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان[٥٠]. ولتحقيق هذه الغاية، جرت التوصية في التقرير المشترك بإنشاء دائرة داخل محكمة الدولة في البوسنة والهرسك تتمتع بالاختصاص القضائي لمحاكمة المتهمين الذين تُحيلهم المحكمة إليها[٥١].

٤٠ - وفي بيان رئاسي مؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢، رحّب مجلس الأمن بالتقرير المشترك وأيّد الاستراتيجية الشاملة للمحكمة لإحالة القضايا التي تشمل متهمين من مستويَين متوسط وأدنى إلى السلطات القضائية الوطنية المختصة باعتبار أن ذلك من المرجح أن يكون، في الممارسة، أفضل طريقة لتمكين المحكمة من تحقيق هدفها الحالي المتمثل في إتمام جميع الأنشطة المتعلقة بالمحاكمة في المرحلة الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٨[٥٢]. وبينت المحكمة في تقريرها السنوي المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

(٤١) S/2002/678، الضميمة، الفقرة ٦.

(٤٢) المرجع نفسه، المرفق والضميمة.

(٤٣) انظر على سبيل المثال، المرجع نفسه، الفقرة ٨.

(٤٤) المرجع نفسه، المرفق، الصفحة ١.

(٤٥) المرجع نفسه، الضميمة، الفقرتان ١ و ٨٣.

(٤٦) المرجع نفسه، الفقرات ١ و٥ و ٧٥ و٨٣.

(٤٧) المرجع نفسه، الفقرة ٧٥.

(٤٨) المرجع نفسه، الضميمة، الفقرة ٤.

(٤٩) المرجع نفسه، الضميمة، الفقرتان ١١ و٣١. انظر أيضا الرسالة المؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (المرجع نفسه، الصفحة ١).

(٥٠) المرجع نفسه، الضميمة، الفقرات ٤ و١٤ و١٥ و٧٠-٧٣ و٧٧ و٨٤.

(٥١) المرجع نفسه، الضميمة، الفقرة ٨٥.

(٥٢) بيان لرئيس مجلس الأمن (S/PRST/2002/21)، 23 تموز/يوليه ٢٠٠٢.

برنامج عملها المشترك بين أجهزة المحكمة الثلاثة للتنسيق في إنهاء مهمتها تدريجياً[٥٣]، على النحو الوارد في التقرير المشترك، وأوجزت الإصلاحات والإجراءات التي نُفذّت فعلاً في إطار استراتيجية الإنجاز[٥٤].

٤١ - وفي وقت لاحق، أي في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) الذي فيه أكد من جديد بيان الدعم الرئاسي المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وأيّد رسميا استراتيجية المحكمة للإنجاز في ذلك الصدد[٥٥]. وفي ذلك القرار، قام المجلس أيضا بجملة أمور منها ما يلي: (أ) طلب إلى المجتمع الدولي مساعدة المحاكم الوطنية في البت في القضايا المحالة إليها من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وطلب إلى تلك المحاكم أن تضع برنامجي اتصالاتهما وتحسينهما؛ [٥٦] (ب) وطلب إلى جميع الدول أن تكثف تعاونها مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٥٧]؛ (ج) ودعا الجهات المانحة أن تدعم البوسنة والهرسك في مجال إنشاء دائرة خاصة، داخل محكمة الدولة للبوسنة والهرسك، من أجل محاكمة مجرمي الحرب المشتبه فيهم[٥٨]؛ (د) ودعا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن تتخذا جميع التدابير الممكنة من أجل إنهاء التحقيقات في عام ٢٠٠٤، وإتمام جميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية في عام ٢٠٠٨، وإتمام جميع أعمالهما في عام ٢٠١٠[٥٩].

٤٢ - ويجدر بالإشارة أن رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة آنذاك، تيودور ميرون، كان قد أكد، في إحاطة عرضها أمام مجلس الأمن في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أن المحكمة تسعى جاهدةً إلى الوفاء بالأهداف المتمثلة في إتمام جميع المحاكمات بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ وجميع قضايا الاستئناف بحلول نهاية عام ٢٠١٠[٦٠]، إلا أن التنبؤ بالموعد النهائي لإتمام الإجراءات القضائية تعذّر عليها بسبب عوامل عدة تؤثر في النتائج، البعض منها ليست للمحكمة أي سيطرة عليه[٦١]. وأشار الرئيس إلى أن إجراء المحاكمات في جميع القضايا، بما فيها القضايا التي تشمل طلقاء هاربين من العدالة، بدون الحصول على إقرارات بارتكاب الجرم، من المرجح أن يتطلب إجراء محاكمات ابتدائية (لا قضايا استئناف) قد تستمر على الأقل حتى عام ٢٠٠٩[٦٢]. ومما ينطوي على مغزىً كبير أن الرئيس شدد على أن التطبيق الصارم للمواعيد المستهدفة في استراتيجية الإنجاز يجب ألا يؤدي إلى الإفلات من العقاب، لا سيما بالنسبة لأبرز القادة الذين يُشتبه في تحمّلهم المسؤولية العظمى عن ارتكاب الجرائم التي تندرج في الاختصاص القضائي للمحكمة[٦٣]. وأبدت المدعية العامة آنذاك، التي دُعيت إلى إلقاء كلمة في تلك

(٥٣) التقرير السنوي المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (A/57/379-S/2002/985)، الصفحة ١٣.

(٥٤) انظر على سبيل المثال، المرجع نفسه، الصفحات ١٣-١٥، و ١٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٦٩ و ٧٠.

(٥٥) قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، الفقرة ٧.

(٥٦) المرجع نفسه، الفقرة ١.

(٥٧) المرجع نفسه، الفقرة ٢.

(٥٨) المرجع نفسه، الفقرة ٥.

(٥٩) المرجع نفسه، الفقرة ٧.

(٦٠) مجلس الأمن، الجلسة ٤٨٣٨ (S/PV.4838)، الصفحة ٧.

(٦١) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٦٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

الإحاطة، اتفاقها مع الرئيس فيما ذهب إليه من تقديرات[٦٤]، فألقت الضوء على قضيتين أساسيتين ترتبطان بتنفيذ استراتيجية الإنجاز بنجاح وهما: (أ) تعاون دول يوغوسلافيا السابقة (بشتى الطرق أهمها إتاحة سبل الوصول إلى الشهود والاطلاع على الوثائق وإلقاء القبض على الهاربين من العدالة وإحالتهم)؛ (ب) إصلاح المحاكم الوطنية في يوغوسلافيا السابقة وتقديم الدعم إليها لكي يتسنى لها محاكمة متهمين من رتب دنيا[٦٥].

٤٣ - واتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ الذي قام فيه بجملة أمور منها ما يلي: (أ) شدد على ”أهمية التنفيذ التام لاستراتيجيتي الإنجاز، على النحو المحدد في [...] القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)“[٦٦]؛ (ب) طلب إلى المحكمتين أن تتخذا جميع التدابير الممكنة من أجل التقيد بالمواعيد المذكورة أعلاه (أي الأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ و٢٠١٠)[٦٧]؛ (ج) طلب إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن تقدما إلى مجلس الأمن كل ستة أشهر تقريرا عن التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجيتَي الإنجاز[٦٨]. وقُدم بفترة وجيزة بعد ذلك تقرير المحكمة الأول عن استراتيجية الإنجاز[٦٩]. وفي ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا أكد فيه مجددا دعمه للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، واستحثّهما على ”ألا تدخرا وُسعا لضمان استمرارهما في مسيرة العمل من أجل الوفاء بالمواعيد المحددة لتحقيق أهداف استراتيجيتي الإنجاز“[٧٠].

٤٤ - وفي ظل ما تقدَّم ذكره، لا شك في أن الهدف من استراتيجية الإنجاز للمحكمة يتمثل في اتخاذ جميع التدابير الممكنة للوفاء بالمواعيد الثلاثة المستهدفة التي اقترحتها المحكمة أولا في التقرير المشترك وأيدها مجلس الأمن فيما بعد، وهي: (أ) إنجاز جميع التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤؛ (ب) إنجاز جميع أنشطة المحاكمة التي تضطلع بها الدائرة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨؛ (ج) إنجاز جميع الأعمال في عام ٢٠١٠. ويُلاحظ أيضا أن العناصر الرئيسية لاستراتيجية الإنجاز، التي يُراد تحقيق هذا الهدف عن طريقها، كانت بدايةً تتمثل في ما يلي: (أ) أن تركز المحكمة جهودها على محاكمة أبرز القادة الذين يُشتبه في تحمّلهم المسؤولية العظمى عن الجرائم التي تدخل ضمن الولاية القضائية للمحكمة؛ (ب) إحالة القضايا المناسبة (أي القضايا التي تشمل متهمين من رتب متوسطة ودنيا) إلى السلطات الوطنية المختصة في يوغوسلافيا السابقة؛ (ج) اتخاذ التدابير اللازمة التي تمكّن من تنفيذ الإجراءات بطريقة أكثر كفاءة؛ (د) إبلاغ مجلس الأمن كل ستة أشهر بما تحرزه المحكمة من تقدم في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وبعد ذلك بعدة سنوات، حددت المحكمة عنصرا آخر في استراتيجية الإنجاز وشرعت في تنفيذه، وهو: الانتقال

(٦٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٦٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٣-١٦. قالت المدعية العامة أيضا: ”وأخيرا أشاطركم القلق من أن الموعد النهائي في عام ٢٠٠٤ الذي حددته استراتيجية الإنجاز قد يؤدي بدلا من الإسراع في التعاون إلى عكس ذلك، وتشجيع دول في المنطقة على الاستفادة من عامل الزمن لوضع مزيد من العراقيل أمام التعاون مع المحكمة.“ (المرجع نفسه، الصفحة ١٨.)

(٦٦) قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، الفقرة ٣.

(٦٧) المرجع نفسه، الفقرة ٣.

(٦٨) المرجع نفسه، الفقرة ٦.

(٦٩) تقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2004/420).

(٧٠) بيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2004/28)، ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الصفحة ١.

بجميع المهام المتبقية إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين[٧١]. ومنذ عام ٢٠٠٩، أصبح الانتقال إلى الآلية جزءا أساسيا من استراتيجية إنجاز للمحكمة وما يتعلق به من التقارير التي تقدمها المحكمة إلى مجلس الأمن. [٧٢]

٤٥ - ويشير الموجز الوارد أعلاه إلى أن عملية وضع استراتيجية الإنجاز للمحكمة تكفلت المحكمة بها في معظمها وجرت بقيادة القضاة خلافاً للشائع من التصورات الخاطئة. وتثبت استراتيجية الإنجاز بالتالي ما أبدته المحكمة من مراعاة الضمير وأخذها بنهج استباقي وتحليها بالعزم من أجل إيجاد عملية أو وضع خطة ناجعة يمكن عن طريقها التعجيل بعملياتها وإنهائها.

٤٦ - ومن المهم أيضا التأكيد على أن الأطر الزمنية التي حُددت في البداية للوفاء باستراتيجية الإنجاز - أي إنجاز جميع التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وجميع أنشطة المحاكمة في المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وجميع الأعمال في عام ٢٠١٠ - كانت أهدافاً لا مواعيدَ نهائية صارمة. فقد دأبت المحكمة دوما على تأكيد أن بلوغ هذه الأهداف لن يتسنى إلا بشروط أولية معينة، وأن تلك المواعيد المستهدفة يمكن أن تتأثر كثيرا بعوامل ليس للمحكمة سيطرة عليها، من قبيل اعتقال الهاربين من العدالة، ومدى ما تبديه الدول من تعاون، واستعداد النظم القانونية الداخلية أم لا للبت في قضايا من فئات معينة[٧٣]. وأشارت المحكمة بوضوح أيضا إلى أن وجود عدد كاف من الموظفين سيكون أمرا أساسيا لتنفيذ استراتيجية الإنجاز بنجاح[٧٤]. وترى المحكمة أن من المهم مراعاة هذا السياق في ظل مختلف ما تعرضت له المحكمة من انتقادات تدعي عدم وفائها ''بالمواعيد النهائية'' الواردة في استراتيجية الإنجاز. بل يوجد في هذا الصدد ما يبدو أنه سوء فهم لطبيعة الأطر الزمنية التي تعمل المحكمة ضمنها. وتأمل المحكمة أن يقدم الموجز الوارد أعلاه رؤىً قد تفيد في توضيح هذه المسائل والتصدي لبعض التصورات السلبية.

٤٧ - وأخيرا، تود المحكمة أن تلقي الضوء على الصعوبات التي اعترضتها نتيجةً لعدم منحها منذ البداية إطارا زمنيا نهائيا لإنجاز عملياتها وما تعين عليها أن تبذله من جهود كبيرة لوضع وتنفيذ استراتيجيتها للإنجاز. وترى أن المحاكم والهيئات القضائية المقبلة حبذا لو كانت لديها قدرة أكبر على التوقع، وتدعو إلى حثها على وضع استراتيجية إنجاز منذ البداية ودعمها في ذلك. ولذلك تحث المحكمة الأممَ المتحدة على أن تتخذ من هذا الأمر درسا رئيسيا من الدروس المستخلصة[٧٥].

(٧١) انظر، على سبيل المثال، تقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/283 و S/2007/283/Corr.1) الفقرة ٣٤؛ وتقرير الأمين العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية للخيارات فيما يتعلق بالمواقع التي يمكن فيها وضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وبمقر آلية (آليتي) إنجاز الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258)، 21 أيار/مايو ٢٠٠٩، الفقرات ٢٥٩ (ل)' و (م)؛ وتقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/589)، الفقرة ٦١. وانظر أيضا قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، المرفق الأول المعنون ''النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا''، والمرفق الثاني المعنون ''الترتيبات الانتقالية''.

(٧٢) انظر S/2009/589، الفقرتان ٦١ و ٦٢.

(٧٣) انظر الفقرات ٣٧-٣٩ أعلاه؛ وانظر أيضا S/2004/420، الفقرتان ٧ و٨.

(٧٤) انظر على سبيل المثال S/2004/420، الفقرات ٧ و٥٦-٦١؛ والفقرات ٩١ و٩٧-١٠٢ أدناه.

(٧٥) انظر تقرير الأمين العام عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع ومجتمعات ما بعد النزاع (S/2004/616) المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الفقرة ٤٦، الذي ذكر فيه كوفي عنان، الأمين العام آنذاك، ما يلي: ''من لحظة إنشاء

رابعا – تنفيذ استراتيجية الإنجاز: الدوائر

٤٨ – يبين هذا الجزء من التقرير السبل التي اتبعتها المحكمة، الدوائر خاصةً، في تنفيذ استراتيجية الإنجاز، ويفرد بالاهتمام ما صودف من تحديات وتحقق من إنجازات، إضافةً إلى الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات مما تمخض عن ذلك[٧٦].

ألف – التحديات

٤٩ – اعترضت المحكمة طيلة فترة وجودها تحديات شتى سواء في شكل عوامل خارجية أو ظروف داخلية. ومن التحديات الخارجية، كان لتعاون الدول، أو بالأحرى عدم تعاونها في معظم الأحيان، تأثير مباشر في فعالية المحكمة. فعلى سبيل المثال، استغرقت عملية إحالة دراغان نيكوليتش إلى عُهدة المحكمة، الذي كان أول شخص تصدر بحقه لائحة اتهام، ست سنوات[٧٧]. علاوة على ذلك، كان معظم العقدين الماضيين قد انصرم قبل اعتقال جميع المتهمين البالغ عددهم ١٦١ متهما وإحالتهم إلى لاهاي، ولم تجرِ إحالة أحد المتهمين الرئيسيين، راتكو ملاديتش، إلا في ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، في أعقاب اعتقال وإحالة رادوفان كاراديتش في وقت ”متأخر جدا“ في عام ٢٠٠٨[٧٨]، فيما أُحيل الهارب الأخير من العدالة، غوران هادزيتش، في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١[٧٩]. وغني عن البيان أن أعمال الدوائر تأثرت تأثيرا مباشرا بأوجه التأخير تلك، وأنه نتيجةً لذلك، بدأ كثير من محاكمات المرحلة الابتدائية ودعاوى الاستئناف في مواعيد متأخرة عما كان سيكون ممكنا لولا تلك العوامل. وتوجد أمثلة عديدة مماثلة على عدم فعالية تعاون الدول الذي عطّل عمل المحكمة.

٥٠ – وبالإضافة إلى تعذّر شروع دوائر المحكمة في محاكمات ابتدائية معينة (ومن ثم دعاوى الاستئناف أيضا) في أقرب وقت يسمح به تعاون الدول، فإنها لم تحصل على ما احتاجت إليه من الأدوات اللازمة للشروع في أعمالها فوراً. وفي هذا الصدد، يجدر بالإشارة أن المحكمة، لما أنشئت، وضع لها نظام أساسي، ولكن لم تُحدد لها القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات التي تنظّم إجراءاتها وعملياتها. فقد كان لابد أن يتولى القضاة وضع هذه القواعد بأنفسهم. وقد واجهت المحكمة تحديا مؤسسيا منذ الوهلة الأولى ربما يُغفل ذكره وهو أن المحكمة لم يكن لديها مدع عام حتى ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، أي بعد مرور زهاء ١٥ شهرا من تاريخ إنشائها. فقد عُيّن رامون اسكوبار سالوم (جمهورية فنزويلا البوليفارية) مدعيا عاما للمحكمة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وكان من المقرر أن يتولى مهامه في شباط/فبراير ١٩٩٤، إلا أنه استقال بعد تسلّم الوظيفة. وتولّى نائب المدعي العام غراهام بليويت مهام المدعي العام بالنيابة

أية محكمة دولية أو مختلطة في المستقبل، من الضروري النظر، على سبيل الأولوية، في استراتيجية الخروج النهائية وفي التركة المقصود تركها في البلد المعني“.

(٧٦) للاطلاع على عرض كامل للتحديات التي صودفت والتدابير التي اتُخذت في هذا الصدد، انظر تقارير المحكمة السنوية الأربعة والعشرين وتقاريرها السابقة السبعة والعشرين عن استراتيجية الإنجاز.

(٧٧) وُجهت لائحة الاتهام إلى دراغان نيكوليتش في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وأُحيل إلى المحكمة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

(٧٨) انظر تقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/2009/252)، الفقرة ١٣.

(٧٩) انظر تقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/716)، الفقرتان ١٠ و ١١، فيما يتعلق باعتقال وإحالة راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، وهو ما ذُكر لاحقا في نفس التقرير أنه يشكّل ”معلما بارزا“ (انظر الفقرة ٦٠) في مسيرة عمل المحكمة.

مؤقتاً ولكن الوضع ظل على ما هو عليه حتى تموز/يوليه ١٩٩٤ حيث عيّن مجلس الأمن ريتشارد غولدستون (جنوب أفريقيا) مدعيا عاما ليتولّى مهامه في آب/أغسطس ١٩٩٤.

٥١ - وتمثّل جانب آخر من جوانب الصعوبة التي اعترضت المحكمة في أعمالها في أن الجرائم الخاضعة لولايتها القضائية استمر ارتكابها حتى بعد إنشائها. فالمحكمة أُنشئت في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣، حين كانت رحى الحرب في البوسنة والهرسك لا تزال مستعرة، وهو نزاع لم ينتهِ إلا بإبرام الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وأجرت المحكمة أيضا تحقيقات في الجرائم التي ارتُكبت في كوسوفو حين كان النزاع دائرا فيه في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٩، وهو ما ترتبت عليه مثلاً قضية *ميلوتينوفيتش وآخرون* الكبرى وقضية *هاراديناي* وآخرون البالغة التعقيد. علاوةً على ذلك، كانت قضية *بوشكوسكي و تارتشولوفسكي*، التي أُجريت محاكمة المتهمين فيها في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بناءً على لائحة اتهام صدرت في عام ٢٠٠٥، تتعلق بجرائم ارتُكبت في آب/أغسطس ٢٠٠١ في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً. وشكّل شروع المحكمة في أعمالها أثناء النزاع الذي كان جاريا واستمرارها فيها تحديات خاصة بالنسبة للعديد من جوانب عملها، منها إجراء التحقيقات وحماية الشهود.

٥٢ - وقد أعاقت جميع هذه الظروف بالضرورة قدرة المحكمة على التخطيط للأعمال المتعلقة بالقضايا والتنبؤ بها، حيث خلّفت تداعيات على هذه المؤسسة، مثلاً، فيما يتعلق بميزانيتها وملاك موظفيها. وبما أن تلك القضايا تنطوي في العديد منها على نفس السلوك الإجرامي أو ما يرتبط به، فلا شك أن المزيد من القضايا كان من الأجدر ضمّها ومحاكمة المتهمين فيها معاً لو أن الدول المعنية عجّلت باعتقالهم وإحالتهم إلى المحكمة[٨٠]. فهذا الأمر لم يتسبب فحسب في نفقات غير لازمة بل الأهم من ذلك أنه أدى إلى تأخير كبير لا داعي له في تحقيق العدالة لصالح المجني عليهم.

٥٣ - وطرأت حالات تأخير في إجراءات المحاكمة في الدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف في معظم الحالات بسبب عوامل ليست للمحكمة سيطرة عليها، مثل وفاة أحد المحامين وعدم مثول الشهود أمام المحكمة، وتخويف الشهود، ودعاوى عديدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، والحالة الصحية للمتهمين[٨١]،

(٨٠) في الفقرة ١٣ من الوثيقة S/2009/252، أشارت المحكمة إلى أنه لو كان فلاستيمير دورديفيتش قد سُلِّم إليها في وقت أسبق لأمكنت محاكمته مع المتهمين معه في قضية *ميلوتينوفيتش وآخرين*، عوض أن يُحاكَم وحده. وأشارت المحكمة، في الفقرة ٨ من تقريرها عن استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨ (S/2008/326)، إلى قضية مماثلة بشأن زدرافكو توليمير، الذي سبق أن وُجّهت إليه أيضا لائحة اتهام في قضية تشمل عدة متهمين شُرع فيها قبل ستة أشهر من تاريخ اعتقاله.

(٨١) تأخّرت عدة قضايا، بدرجة أكبر أو أقل، نتيجة للحالة الصحية للمتهمين. انظر، مثلاً، التقرير السنوي المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (A/59/215-S/2004/627) الفقرة ١٢٤، والتقرير السنوي المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (A/60/267-S/2005/532 و A/60/267-S/2005/532/Corr.1)، الفقرة ٨٢ (حيث ذُكر أن القضية المرفوعة ضد سلوبودان ميلوسيفيتش تأخرت في عدة مناسبات بسبب سوء صحة المتهم)؛ و S/2008/326، الفقرة ١٤ (حيث ذُكر أن الجدول الزمني للبت في قضية *دليتش* تغير بحيث أصبحت الجلسات تُعقد أربعة أيام بدلا من خمسة أيام في الأسبوع بسبب الحالة الصحية للمتهم)؛ و S/2009/252، الفقرة ١٦ (حيث ذُكر أن سوء صحة جوفيكا ستانيسيتش أدى إلى إبطاء شديد في بدء المحاكمة المتعلقة بقضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش* والتقدم فيها)؛ و S/2009/589، الفقرة ٢١ (حيث ذُكر أن سوء الحالة الصحية لعدة متهمين في قضية *برليتش وآخرون* أدى إلى حالات تأخير)؛ وتقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ (S/2013/308)، الفقرة ٤٥ (حيث ذُكر أن الأحوال الصحية لميلان غفيرو حالت في البداية دون مشاركته في إجراءات الاستئناف في قضية *بوبوفيتش وآخرين*)؛ و S/2012/354، الفقرة ١٩ (حيث ذُكر أن الجدول الزمني في قضية *شيشيلي* تأثر بشواغل تتعلق بالأحوال الصحية للمتهمين)؛ وتقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/976)، الفقرة ١٥ (حيث ذُكر أن ”تعرّض السيد هادجيتش لمشاكل صحية خطيرة

والحاجة إلى تعيين محام للمتهمين الذين يترافعون عن أنفسهم[٨٢]، وتعقيدات أخرى ترتبط بتمثيل المتهمين لأنفسهم[٨٣]. وبطبيعة الحال، يؤثر التأخير خلال المرحلة الابتدائية في قضية ما في إتمام أي مرحلة استئناف. ويتبين أيضا عدم القدرة على التنبؤ التي تنطوي عليها المحاكمات ودعاوى الاستئناف في صدور أوامر بإعادة المحاكمات[٨٤].

٥٤ - ومن الصعوبات الكبيرة التي يجدر إفرادها بالاهتمام تناقص عدد موظفي هذه المؤسسة والآثار التي ظلت تعتريها بسببه لنحو ١٥ عاما. فلا شك أن ارتفاع معدل دوران الموظفين، ولا سيما موظفو الدوائر القانونيون، قد أثّر سلباً في فعالية إجراءات المحكمة[٨٥]. وترد أدناه مناقشة لهذه المسائل بقدر أكبر من التفصيل[٨٦].

٥٥ - ونتيجةً للصعوبات التي اعترضت المحكمة، فقد دأبت منذ وقت مبكر جدا على رصد أساليب عملها لكي تجد سبلا أفضل وأنجع لأداء المهام المنوطة بها. ويمكن اعتبار هذا الوعي بالقدرات الذاتية والرغبة في التحسين المستمر لدى المحكمة موطنَين من مواطن قوتها الرئيسية، حيث أتاحا لها اكتساب الفعالية أكثر فأكثر بمرور الوقت، متبعةً في ذلك طرقا شتى منها مثلاً تغيير هيكلها التنظيمي وأساليب عملها، وتوخّي كل أشكال المرونة الموجودة في الوثائق المتعلقة بالحوكمة، مثل قواعد التوظيف واستقدام الموظفين المعمول بها في الأمم المتحدة، لمواجهة التحديات.

٥٦ - ولم تكن المحكمة في مأمن من الانتقادات في السبل التي اتبعتها في التصدّي للعديد من التحديات. فقد انتُقدت مثلاً على حالة "التأخر" في التوقعات المتعلقة بالقضايا وانتُقدت عموما لفترة وجودها المطوّل للغاية ولتكاليفها الباهظة. ولا يخلو هذا الانتقال من الوجاهة من حيث إشارته إلى أن العدالة كان يتعين تحقيقها بأسرع مما كان. غير أن القول بأن المحكمة لم تعمل بفعالية سيكون وصفا مجانبا للصواب[٨٧]. فلا يخفى على أحد أنه من الصعب التنبؤ بمآل أنشطة المحاكمة وقضايا الاستئناف بالنظر

[أدى إلى أن] توقفت المحاكمة ولم تُعقَد أي جلسات في هذه القضية بعد ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وأن المتهم توفي في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦).

(٨٢) S/2009/589، الفقرة ٥.

(٨٣) تقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (S/2010/270)، الفقرة ٨.

(٨٤) أمرت دائرة الاستئناف بإعادة محاكمتَين في قضية *هاراديناي وآخرين*، وقضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*. وأُعيدت القضية الأولى إلى المرحلة التمهيدية للمحاكمة في أعقاب قرار دائرة الاستئناف الاستجابة لطلب هيئة الادعاء بإعادة المحاكمة جزئيا، ونظرت فيها المحكمة في وقت لاحق. أما القضية الثانية فتنظر فيها الآلية في الوقت الراهن. انظر، على سبيل المثال، تقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (S/2010/588، الفقرتان ٣ و ١٣).

(٨٥) انظر الفقرات ٩٧-١٠٠ أدناه.

(٨٦) انظر الفقرات ٩٧-١٠٣ أدناه.

(٨٧) انظر على سبيل المثال الاستعراض العام الوارد أدناه لعدد الأحكام الابتدائية وأحكام الاستئناف الصادرة سنويا، بما في ذلك الأحكام التي صدرت عقب الإقرار بارتكاب الجرم، باستثناء الأحكام المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة:

١٩٩٦	١ (حكم ابتدائي)	-	٢٠٠٧	٤ (أحكام ابتدائية)	٦ (أحكام استئنافية)
١٩٩٧	١ (حكم ابتدائي)	١ (حكم ابتدائي)	٢٠٠٨	٣ (أحكام ابتدائية)	٤ (أحكام استئنافية)
١٩٩٨	١ (حكم ابتدائي)	-	٢٠٠٩	٢ (حكمان ابتدائيان)	٣ (أحكام استئنافية)
١٩٩٩	٣ (أحكام ابتدائية)	١ (حكم ابتدائي)	٢٠١٠	١ (حكم ابتدائي)	٣ (أحكام استئنافية)

للطبيعة الديناميكية للإجراءات الجنائية. فلا يمكن أن تكون العدالة ''مقرّرة سلفاً'' بل لا ينبغي أن تكون كذلك. أضف إلى ذلك ضخامة وتعقيد القضايا التي تنظر فيها المحكمة، والصعوبة التي تعتري التنبؤ بتمديد مدة القضايا(٨٨). وكما ورد في التقرير السابق عن استراتيجية الإنجاز، فإن تقدير طول المحاكمة الاستئناف هو فن أكثر منه علم؛ وهو ليس كوضع جدول زمني لحافلة نقل(٨٩). وهذه الحقيقة البسيطة كثيرا ما تضيع في عمليات التقييم التي تُجرى لفعالية المحكمة، مثلما يُغفل واجب أن تحترم إقامة العدل في المحكمة، في جميع الأوقات، الإنصاف والتعجيل بالإجراءات، وهما مبدآن أساسيان من مبادئ العدالة الجنائية.

باء – الإنجازات

٥٧ – رغم أن هذا القسم يركز أساساً على التحديات والدروس التي استخلصتها المحكمة منها بوصفها المحكمة الأولى التي كُلِّفَت بولاية قضائية جنائية دولية حقيقية، يجب ألا تغفل إنجازاتها القانونية الموضوعية.

٥٨ – وقد وسّعت المحكمة، من خلال عملها القضائي النشط وتفسيرها القوانين القائمة، نطاق الحماية القانونية التي تطبق في النزاعات المسلحة الدولية إلى حدّ كبير ليشمل النزاعات المسلحة غير الدولية، بعد أن استنتجت أن الحماية لها أساس في القانون الدولي العرفي. وقدمت المحكمة أيضاً تعريفاً لمصطلح ''النزاع المسلح''، وهو مصطلح لم يكن قد عُرِّفَ من قبل رغم استخدامه كثيراً في القانون الدولي

٢٠٠٠	٢ (حكمان ابتدائيان)	٣ (أحكام ابتدائية)	٢٠١١	٣ (أحكام ابتدائية)	–
٢٠٠١	٧ (أحكام ابتدائية)	٣ (أحكام استئنافية)	٢٠١٢	٢ (حكمان ابتدائيان)	٢ (حكمان استئنافيان)
٢٠٠٢	٣ (أحكام ابتدائية)	–	٢٠١٣	٣ (أحكام ابتدائية)	١ (حكم استئنافي)
٢٠٠٣	٩ (أحكام ابتدائية)	٢ (حكمان استئنافيان)	٢٠١٤	–	٢ (حكمان استئنافيان)
٢٠٠٤	٦ (أحكام ابتدائية)	–	٢٠١٥	–	٣ (أحكام استئنافية)
٢٠٠٥	٥ (أحكام ابتدائية)	٥ (أحكام استئنافية)	٢٠١٦	٢ (حكمان ابتدائيان)	١ (حكم استئنافي)
٢٠٠٦	٤ (أحكام ابتدائية)	٥ (أحكام استئنافية)	٢٠١٧	١ (حكم ابتدائي)	١ (حكم استئنافي)

(٨٨) كما ذكر الرئيس السابق، القاضي ثيودور ميرون، ''القضايا الجنائية التي يُحاكم المتهمون فيها أمام المحكمتين هي في أبسط مستوى قضايا لم يسبق لها مثيل من حيث نطاقها وحجمها، وتنطوي على جرائم لم يسبق قط في الغالب أن جرت المحاكمات فيها على صعيد وطني، مثل الإبادة الجماعية، ... والعشرات من مسارح الجريمة، والآلاف من الضحايا، وكميات هائلة من المواد المكتوبة''، Theodor Meron, *The Making of International Criminal Justice: A View from the Bench – Selected Speeches* (Oxford University Press, 2011, p. 280, 283).

(٨٩) انظر S/2010/270، الفقرة ٨، حيث ذُكر أيضا أن: ''التوقعات الصادرة عن الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف تستند إلى تقييم عدد من العوامل التي تعتبر خاضعة لسيطرتها، كالوقت المخصص للأطراف لعرض قضاياهم، وعدد الشهود المسموح باستدعائهم، ونطاق لائحة الاتهام. وفي معظم الحالات، طرأ تأخير في الجدول الزمني لجلسات المحاكمات الابتدائية والاستئناف ناتج عن عوامل غير متوقعة ليس للمحكمة سيطرة مباشرة عليها، بينها ترهيب الشهود وعدم حضور الشهود ومرض بعض المتهمين، والتعقيدات المرتبطة بترافع المتهمين عن أنفسهم، والتناقص الطبيعي لعدد الموظفين. وبدا واضحا للدوائر الابتدائية في عدد من القضايا، في ضوء تقدم المحاكمات، أن التقديرات التي وضعها قاضي الإجراءات التمهيدية استندت إلى معلومات غير كافية مقدمة من الأطراف. ولم يكن في الإمكان وضع تقييمات أكثر دقة إلا بعدما تلقت الدوائر الابتدائية مزيدا من المعلومات من الأطراف بشأن نطاق قضاياهم''.

الإنساني وسائر الصكوك القانونية[٩٠]. وقد أنارت الأحكام القضائية للمحكمة مسألة الحماية القانونية المقدمة إلى الضحايا، باعتبارهم أشد الفئات ضعفا في أي نزاع، من خلال استنتاجات هامة مثل تعريف العناصر الأساسية لجريمة الإبادة الجماعية، وتحديداً فيما يتعلق بالفئات المستهدفة[٩١]، واستنتاجها بأن الاسترقاق جريمةٌ ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي العرفي وأن حظر الرقّ إجراء عرفي بطبيعته[٩٢]. وإضافةً إلى ذلك، قررت المحكمة بصورة حاسمة أن الاغتصاب يمكن أن يحاكم مرتكبه بوصفه انتهاكاً جسيماً لاتفاقيات جنيف وانتهاكاً لقوانين الحرب وأعرافها[٩٣]، وأن الاغتصاب يمكن أن يشكل تعذيباً[٩٤]، وأن الاسترقاق الجنسي يمكن أن يشكل استرقاقاً بوصفه جريمة ضد الإنسانية[٩٥]. ونظرت المحكمة، منذ أولى القضايا التي عرضت أمامها، في ادعاءات العنف الجنسي علماً بأن هذه الجرائم هي إحدى أسوأ آفات الحرب وتخلّف أثراً مدمراً في ضحاياها[٩٦]. وأسهمت المحكمة أيضاً في تعريف جرائم دولية أخرى وفهمها، مثلاً بالتأكيد على أن تدمير التراث الثقافي يمكن أن يرقى إلى درجة الجريمة ضد الإنسانية[٩٧].

٥٩ - وفيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية، أثبتت المحكمة بما لا يدع مجالاً للشك أن لا أحد، حتى رؤساء الدول، يفلت من طائلة القانون، فهي المحكمة الأولى على الإطلاق التي وجهت اتهاماً إلى رئيس في السلطة. وقد أثبتت أن بعض أشكال المسؤولية، مثل المساعدة والتحريض والمشروع الإجرامي المشترك، هي عناصر ملائمة إلى حد كبير للنظر في المسؤولية الجنائية للأشخاص الذين يتبوّؤون مناصب عليا في السلطة السياسية والعسكرية. ويجب أيضاً الإشارة إلى ما قدمته المحكمة من مساهمة كبيرة في تحديد

(٩٠) [المدعي العام ضد دوشكو تاديتش، قرار بشأن التماس جهة الدفاع طعناً تمهيدياً في الاختصاص] *Prosecutor v. Duško Tadić*, case No. IT-94-1-T, Decision on the defence motion for interlocutory appeal on jurisdiction, 2 October 1995, para. 70.

(٩١) انظر على سبيل المثال [المدعي العام ضدّ راديسلاف كرستيتش] *Prosecutor v. Radislav Krstić*, case No. IT-98-33-A, judgment, 19 April 2004, para. 8.

(٩٢) [المدعي العام ضد كوناراك وآخرين] *Prosecutor v. Kunarac et al.*, case No. IT-96-23-T and IT-96-23/1-T, judgment, 22 February 2001, paras 515-543 ("*Kunarac et al.* judgment"); و [المدعي العام ضد ميلورد كرنوبيلاتش] *Prosecutor v. Milorad Krnojelac*, case No. IT-97-25-T, Judgment, 15 March 2002, para. 353.

(٩٣) [المدعي العام ضدّ أنتو فورونديجا] *Prosecutor v. Anto Furundžija*, case No. IT-95-17/1-T, Judgment, para. 172.

(٩٤) [المدعي العام ضد موسيتش وآخرين] *Prosecutor v. Mucić et al.*, case No. IT-96-21-T, Judgment, 16 November 1998, paras 470-497.

(٩٥) [الحكم في قضية كوناراك وآخرين] *Kunarac et al. Judgement*, paras. 539-543.

(٩٦) عرضت ادعاءات متعلقة بجرائم العنف الجنسي في كثير من القضايا أمام المحكمة ، بما في ذلك قضايا فورونجيا، وتاديتش، وموسيتش وآخرين، وكوبريشكيتش وآخرين، وبلاشكيتش، وكوناراك وآخرين، وكورديتش وتشركيز، وتودوروفيتش، وكرستيتش، وكفوشكا وآخرين، وسيكيريكا وآخرين، وسيميتش، وبلافشيتش، وستاكيتش، وتشيسيتش، وبردانين، وبلاغوييفيتش ويوكيتش، وبرالو، وراجيتش، وكرايشنيك، ومارتيتش، وهاراديناي وآخرين، وميلوتينوفيتش وآخرين، ولوكيتش ولوكيتش، وبوبوفيتش وآخرين، ودورديفيتش، وغوتوفينا وآخرين، وستانيشيتش وجوبليانين، وبرليتش وآخرين، وستانيشيتش وسيماتوفيتش، وكارادزيتش.

(٩٧) انظر [قضية المدعي العام ضد تيهومير بلاسكيتش] *Prosecutor v. Tihomir Blaškić*, case No. IT-95-14-A, Judgment, 29 July 2004, para. 149. وانظر أيضاً [قضية المدعي العام ضد دورديفيتش] Prosecutor v. Đorđević, case No. IT-05-87/1-A, Judgment, 27 January 2014, paras 553-554 and 563-568.

مسؤولية الرؤساء والقادة وفهمها بوصفها نوعاً من أنواع المسؤولية. فاستنتجت، على سبيل المثال، أن وجود علاقة رسمية بين الرئيس والمرؤوس ليست شرطاً لنشوء المسؤولية الجنائية، بل إن العتبة المهمة في هذا الصدد هي ممارسة الشخص المعني للسيطرة الفعلية، سواء كان هذا الشخص قائداً عسكرياً أو قائداً في الشرطة أو قائداً شبه عسكري أو قائداً مدنياً على غرار السياسيين(٩٨). ويظهر أثر وقيمة عمل المحكمة واجتهادها القضائي جلياً في الإحالات العديدة إلى أحكامها من قبل منظمات ومؤسسات عديدة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وسائر المحاكم الدولية، وكذلك الإحالات الواردة في الأدلة العسكرية للدول(٩٩).

٦٠ - ومن الناحية الإجرائية أيضاً، مهدت المحكمة الطريق أمام المحاكم الأخرى من خلال وضع مجموعة كاملة من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات والتوجيهات الإجرائية المتعلقة بجميع جوانب الدعاوى. وبالإضافة إلى ذلك، وخلافاً للممارسة المتبعة في محاكم أخرى أنشئت بعدها، قام القضاة أنفسهم بوضع وتعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة على مر السنين، مما أتاح لهم التصرف كلما دعت الحاجة. وأسهمت التجربة الإجرائية للمحكمة المتعلقة بتبسيط إجراءاتها والنظر في قضايا معقدة تشمل متهمين متعددين في إنشاء وتشكيل محاكم جنائية دولية أخرى، لا سيما المحكمة الجنائية الدولية(١٠٠).

٦١ - و في هذا السياق، تجدر الإشارة أيضاً إلى أهمية عمل المحكمة في مجال تقصي الحقائق ودورها في وضع سجل تاريخي للنزاعات التي دارت في تسعينات القرن العشرين. ومساهماتها في هذا الصدد جديرة بالملاحظة رغم أن هذا العمل لا يندرج ضمن إطار ولايتها الرسمية. فبالإضافة إلى أن المحكمة أثبتت من دون أي شكٍّ معقول عددا لا يحصى من الوقائع المتعلقة بجرائم كانت محل نزاع في السابق، حددت جميع الأحكام الابتدائية وأحكام الاستئناف الصادرة عنها الوقائع المتعلقة مثلاً بالخلفية التاريخية والتطورات السياسية ذات الصلة، وأسلوب عمل القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية، وأعمال المتهمين ومرؤوسيهم وسلوكهم. وفضلاً عن الأدلة المقدمة في المحكمة، أسهمت أيضا اعترافات عدد من المتهمين بالذنب إسهاماً كبيراً في إثبات الوقائع. ويشكل قيام المحكمة بإنشاء سجل تاريخي جزءاً رئيسياً

(٩٨) [المدعي العام ضد ديلاليتش وآخرين] *Prosecutor v. Delalić et al*., Case No. IT-96-21-A, Judgment, 20 February 2001, para. 256.

(٩٩) بالإضافة إلى إحالات منظمات من قبيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تشمل المحاكم الدولية التي أحالت إلى تلك الأحكام كلاً من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة بلبنان والدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا والمحكمة الخاصة لسيراليون. وينص النظام الأساسي للمحكمة الخاصة لسيراليون في المادة ٢٠ (٣) منه على أن قضاة دائرة الاستئناف "يسترشدون بقرارات دائرة استئناف المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا". وفي الأدلة العسكرية، تشير الدول في أحيان كثيرة إلى الاجتهاد القضائي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، انظر على سبيل المثال دليل القانون الألماني للنزاعات المسلحة (German Law of Armed Conflict Manual) (ZDv 15/2, 2013)، ودليل الخدمات المشتركة للمملكة المتحدة المتعلق بقانون النزاعات المسلحة (United Kingdom Joint Service Manual of the Law of Armed Conflict) (JSP 383, 2004) ودليل وزارة الدفاع الأمريكية المتعلق بقانون الحرب (حزيران/يونيه ٢٠١٥) (United States Department of Defence Law of War Manual).

(١٠٠) الاجتهاد القضائي الموضوعي والإجرائي الصادر عن المحكمة متاح على شبكة الإنترنت مجاناً من خلال قاعدة بيانات السوابق القضائية. انظر أيضا الفقرة ٦٤ أدناه.

من إرثها الذي سيصمد أمام اختبار الزمن، وسيواصل المساهمة في مكافحة الإنكار والتحريف في منطقة يوغوسلافيا السابقة.

٦٢ - وفي نهاية المطاف، رغم أن المحكمة لم تتمكن من توفير العدالة للضحايا بالسرعة التي كان يتمناها المجتمع الدولي، أو بالسرعة التي كانت تتمناها المحكمة بحد ذاتها، فإنها أذنت بالدخول في عهد جديد من المساءلة وبرهنت على أن مفهوم الإفلات من العقاب لم يعد سائداً، وأنه يمكن إخضاع حتى أكبر القادة العسكريين والسياسيين للمساءلة[١٠١]. ولعل ذلك هو إنجاز المحكمة الأعظم على الإطلاق، وهو يشكل بالتالي الإرث الأساسي الذي ستخلفه.

جيم - الدروس المستفادة وأفضل الممارسات

٦٣ - بالانتقال إلى مسألة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، من الثابت أن هذه الدروس والممارسات لا قيمة لها إذا لم تسجل ولم تتح فرص الاستفادة منها ولم تستخدم في المساعي المستقبلية.

٦٤ - ولقد أرسى مجلس الأمن، من خلال إنشاء آلية تصريف أعمال المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، مؤسسةً ستعنى برعاية محفوظات المحكمة. وستتضمن هذه المحفوظات مجموع المعارف المؤسسية التي راكمتها أجهزة المحكمة وشعَبها وأقسامها، وستكون مستودعاً هاماً للمعلومات. وفيما يتعلق بعمل المحكمة القضائي، ستكون قاعدة بيانات السوابق القضائية وقاعدة بيانات سجلات المحكمة المتاحتان على شبكة الإنترنت مجاناً مفيدتين إلى حد كبير للجمهور عامة، بما يشمل الطلاب والباحثين[١٠٢]. وفي هذا السياق أيضاً، لا يزال دليل المحكمة بشأن الممارسات المتبعة، الذي صيغ بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة في عام ٢٠٠٩، يساهم في الحفاظ على إرث المحكمة ويقدم وصفاً شاملاً لأساليب عملها ونظرة لها من الداخل[١٠٣]. وإضافةً إلى ذلك، ستقدم التقارير السنوية وتقارير استراتيجية الإنجاز نصف السنوية العديدة، وكلمات المسؤولين الرئيسيين في المحكمة، سواء في منتديات الأمم المتحدة أو في أماكن أخرى، تفسيرات مفيدة أيضاً بشأن طريقة تعديل المحكمة لعملياتها على مر السنين من أجل التصدي للتحديات التي واجهتها. وفي السياق نفسه، ستظل المواد الغزيرة الناتجة عن أنشطة التوعية وبناء القدرات التي اضطلعت بها المحكمة في العديد من مجالات عملياتها بمثابة مرجع لمختلف المنظمات فيما يتعلق بعمل المؤسسة، وستشكل مراكز الإعلام التابعة للمحكمة مورداً قيّماً للغاية. وأخيراً، تنقل أيضا الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتبعة بصورة شخصية بواسطة العديد من القضاة والموظفين والمتدربين الداخليين الذين خدموا العدالة الجنائية الدولية في هذه المؤسسة الهامة وسيواصل الكثير منهم خدمتهم تلك في مؤسسات أخرى.

(١٠١) كما ذكر الرئيس أغيوس في كلمته أمام مجلس الأمن في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦: "تبعث جهودنا المشتركة لتقديم الذين ارتكبوا أفظع الجرائم في يوغوسلافيا السابقة إلى العدالة رسالة قوية إلى العالم. على الرغم من مرور أكثر من عقدين، ورغم أنها كانت علمية شاقة استغرقت وقتاً طويلاً، يجب علينا أن نواصل، بل سنواصل، مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب وتحقيق المساءلة والعدالة". مجلس الأمن، الجلسة ٧٧٠٧ (S/PV.7707)، ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الصفحة ٧.

(١٠٢) قاعدة بيانات السوابق القضائية متاحة في الرابط التالي: http://cld.unmict.org، وقاعدة بيانات سجلات المحكمة متاحة في الرابط التالي: http://icr.icty.org.

(١٠٣) التقرير السنوي المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (A/64/205–S/2009/394)، الفقرة ٩.

٦٥ - ولكن في نهاية المطاف، يعود أمر الاستفادة من التحديات التي واجهتها المحكمة والخبرة التي اكتسبتها، أو بالأحرى توفر إرادة الاستفادة منها، إلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمحاكم والهيئات القضائية الدولية الأخرى وشعوب وبلدان يوغوسلافيا السابقة.

٦٦ - ويمكن تصنيف الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من منظور الدوائر تحت العناوين التالية: إدارة القضايا، والإحالات، والأفرقة العاملة، والموظفون، والهيكل، وقاعات المحكمة.

١ - إدارة القضايا

٦٧ - اتخذت عادة التعديلات المتصلة بتحقيق الكفاءة التي نفذت طيلة فترة وجود المحكمة شكل تعديلات أدخلت على القواعد وسائر الوثائق الإجرائية، مثل التوجيهات الإجرائية، وتغييرات في أساليب العمل الداخلية والإجراءات المتبعة في الدوائر، واستخدام النظم الرقمية[١٠٤].

٦٨ - وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ووفقاً للفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) التي أكدت استراتيجية الإنجاز، عُدِّلَت المادة ٢٨ (ألف) من القواعد لكفالة الالتزام في إقرار المحكمة لجميع لوائح الاتهام بتوجيه مجلس الأمن الذي يقضي بأن تركز لوائح الاتهام بصورة أولية على قائد واحد أو أكثر من أبرز القادة الذين يشتبه في تحملهم المسؤولية العظمى عن الجرائم التي تندرج ضمن الولاية القضائية للمحكمة[١٠٥].

٦٩ - وحوكم المتهمون في قضايا مشتركة قدر المستطاع منذ بدء عمل المحكمة، وأدى ذلك إلى استخدام الموارد بأكبر قدر ممكن من الفعالية مع الحرص على أن تسير الإجراءات على وجه السرعة وبصورة منصفة[١٠٦]. فقد نظرت المحكمة في ما إجماليه ٦١ قضية واختتمتها (باستثناء دعاوى انتهاك حرمة المحكمة)، وهي تشمل ٤٠ قضية لمتهم واحد، و ٨ قضايا لمتهمَين، و ٧ قضايا لثلاثة متهمين[١٠٧]، وقضية واحدة لأربعة متهمين، وقضية واحدة لخمسة متهمين، و ٣ قضايا لستة متهمين، وقضية واحدة لسبعة متهمين[١٠٨]. واختتمت الدعاوى نتيجة لذلك بكفاءة أكبر مما كان سيؤول إليه الأمر لو حوكم كل متهم على حدة.

---

(١٠٤) بالإضافة إلى المناقشة التالية، انظر أيضاً S/2016/976، الفقرات ٣٤-٥٣، للاطلاع على موجز لبعض تدابير تحقيق الكفاءة التي اتخذت طيلة فترة عمل المحكمة. وقدِّم هذا الموجز رداً على تقييم أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في وقت سابق من عام ٢٠١٦ بشأن عمل المحكمة وأساليب عملها؛ انظر S/2016/976، الفقرات ٢٦-٣٣.

(١٠٥) A/59/215-S/2004/627، الصفحة ١٦، الفقرتان ٨ و ٩؛ وتقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2005/343 و S/2005/343/Corr.1)، الفقرات ٣١-٣٣.

(١٠٦) التقرير السنوي المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (A/61/271-S/2006/666) ، الفقرة ١١، التي تشير إلى أن ثلاث محاكمات تشمل ما مجموعه ٢١ متهماً وتدمج ١٤ قضية انطلقت في نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠٠٦، وأنه قد تم الإسراع في بدء هذه المحاكمات بفضل تنفيذ الإصلاحات التي أوصى بها الفريق العامل المعني بالتعجيل بسير المحاكمات. انظر أيضاً تقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/2005/781، الفقرة ١٩)؛ و S/2009/252، الفقرة ١٥؛ و S/2010/270، الفقرة ٤٤.

(١٠٧) ترد هنا أسماء المتهمين في محاكمة *سيكيريكا وآخرين* (دوشكو سيكيريكا ودامير دوشين ودراغان كولوندزيا) الذين أقروا جميعهم بالذنب لأن دفوعهم وردت في نهاية المحاكمة.

(١٠٨) القضايا الفعلية التي نظرت فيها المحكمة، بما يشمل القضايا التي بُتَّ فيها عن طريق إجراءات اتفاق تفاوضي لتخفيف العقوبة. وشملت هذه القضايا البالغ عددها ٦١ قضية ما مجموعه ١١١ شخصاً، بينما بلغ العدد الإجمالي للأشخاص

٧٠ - وفيما يتعلق بإدارة الإجراءات التمهيدية، التي تشكل عنصراً أساسياً من عناصر إجراءات المحاكمة الفعالة التي تسير بصورة جيدة، أدى قضاة الإجراءات التمهيدية على مدى السنين دوراً فعالاً، وفي جملة أمور أخرى، بتّوا في مقبولية الوقائع المفصول فيها والأدلة الوثائقية التي تعود إلى دعاوى أخرى بموجب المادة ٩٤ (باء) من القواعد، مما أدى إلى تسريع النظر في المسائل الإثباتية التي تستغرق وقتاً طويلاً. وأدى ذلك، بالاقتران مع سياسة تقضي قدر الإمكان بوجود قاضٍ للإجراءات التمهيدية ضمن هيئة المحكمة التي تستمتع إلى القضية قيد المحاكمة، إلى ضمان مزيد من الإلمام بجوهر القضية عند بدء المحاكمة. وفي هذا الصدد، عُدِّلَت المادة ٦٥ مكرراً ثانياً من القواعد في وقت مبكر لكي يتمكن كبار الموظفين القانونيين في الدوائر من مساعدة قاضي الإجراءات التمهيدية على تيسير تنفيذ خطة العمل التي تستند إليها الأطراف في التحضير للمحاكمة، من خلال عقد اجتماعات مع الأطراف على سبيل المثال. وفي السياق نفسه، عملاً بتعديل المادة ٦٨ مكرراً من القواعد، يمكن لقاضي الإجراءات التمهيدية أو الدائرة الابتدائية البتّ في الجزاءات التي تفرض على الطرف الذي لا يمتثل لالتزاماته بالإفصاح[١٠٩]. وفضلا عن ذلك، أجاز اعتماد المادة ٧٣ (دال) من القواعد لرئيس قلم المحكمة الامتناع عن دفع الرسوم المرتبطة بإعداد طلب تقرر إحدى الدوائر أنه تافه أو يسيء استعمال الإجراءات القضائية[١١٠].

٧١ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اعتمدت المادة ٦٢ مكرراً ثانياً من القواعد التي تسمح للمدعي العام وفريق الدفاع بإبرام اتفاقات تفاوضية لتخفيف العقوبة تُعرَض على الدائرة الابتدائية للنظر فيها. وقد استخدم هذا الحكم على نطاق واسع وأدى إلى زيادة كبيرة في عدد الإقرارات بالذنب أمام المحكمة[١١١]. ومن أصل ٢٠ إقراراً بالذنب تلقتها المحكمة، وردت ٦ إقرارات بعد اعتماد المادة ٦٢ مكرراً ثانياً ووردت كل الإقرارات بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧[١١٢].

٧٢ - ويمكن تسريع المحاكمات بسبل عديدة واستخدمت الدوائر الابتدائية مجموعة متنوعة من الأدوات في هذا الشأن على مر السنين. فقد لجأت الدوائر الابتدائية، على سبيل المثال، إلى المادة ٧٣ مكرراً من القواعد التي تلزم الادعاء بتركيز قضيته، علماً بأن نطاق لائحة الاتهام يشكل عاملاً هاماً في تقدير المدة التي تستغرقها المحاكمة. وبعد تعديل هذا الحكم، أصبح من الجائز للدائرة الابتدائية أن تدعو و/أو أن توجه الادعاء لاختيار التهم الواردة في لائحة الاتهام التي ينبغي الشروع في المحاكمة على أساسها، مما يكفل احترام حقوق المتهمين في محاكمة عادلة وسريعة ويسهم في عدم الإطالة غير المبررة للاحتجاز

الذين وجهت المحكمة إليهم لوائح اتهام (باستثناء لوائح الاتهام المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة) ١٦١ شخصاً. وفيما يتعلق بالأشخاص الخمسين الآخرين، تمت إحالة قضايا ١٣ شخصاً منهم وفقاً للمادة ١١ مكرراً من القواعد الإجرائية إلى المحاكم الوطنية (انظر الفقرات ٨٢-٨٦)، وأنهيت الإجراءات المتعلقة بـ ٣٧ شخصاً بسبب سحب لوائح الاتهام أو وفاة المتهمين.

(١٠٩) A/57/379-S/2002/985، الصفحة ٢٢.

(١١٠) A/60/267-S/2005/532 و A/60/267-S/2005/532/Corr.1، الفقرة ٧.

(١١١) A/57/379-S/2002/985، الصفحة ٢٢.

(١١٢) بما يشمل ثلاثة إقرارات بالذنب في قضية *سيكيريكا وآخرين* أدرجت في نهاية الأدلة المتعلقة بالمحاكمة في عام ٢٠٠١. وقد أقر الأشخاص التالية أسماؤهم بالذنب أمام المحكمة: ميلان بابيتش، وبريدراغ بانوفيتش، وميروسلاف برالو، ورانكو تشيسيتش، وميروسلاف ديرونجيتش، ودامير دوشن، ودرازين إيردموفيتش، وميودراغ يوكيتش، وغوران يليزيتش، ودراغان كولوندزيا، وداركو مردجا، ودراغان نيكوليتش، ومومير نيكوليتش، ودراغان أوبرينوفيتش، وبيليانا بلافشيتش، وإيفيكا راجيتش، ودوشكو سيكيريكا، وميلان سيميتش، وستيفان تودوروفيتش، ودراغان زيلينوفيتش.

قبل المحاكمة[١١٣]. وباستخدام هذه المادة من القواعد، وفرت الدوائر الابتدائية الكثير من الوقت، مع الموازنة بين مصالح العدالة وتبسيط المحاكمات[١١٤]. وبالإضافة إلى ذلك، سمحت القواعد للدوائر الابتدائية بتحديد عدد الشهود الذين يجوز للأطراف استدعاءهم للإدلاء بشهادتهم وطول القضية التي يعرضها كل طرف من الأطراف[١١٥].

٧٣ - وأدت أيضا تعديلات عديدة أدخلت على القواعد إلى زيادة فعالية عرض الأدلة. ومن أهمّ التعديلات اعتماد المادة ٩٢ مكرراً ثانياً من القواعد التي تخول الدائرة الابتدائية بقبول أدلة من قضية أخرى (في شكل إفادات شهود و/أو محاضر أقوال الشهود) تثبت أفعال المتهم وسلوكه، بدلاً من إفادة الشهود الشفوية[١١٦]. ونظراً إلى أن هذا الحكم لا يلزم إجراء استجواب رئيسي للشهود، فقد أدى إلى وفورات كبيرة في وقت المحكمة على مر السنين، ولا سيما في المحاكمات المتعددة المتهمين. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا الحكم سلاح ذو حدين لأنه يمكن أن يتطلب من موظفي المحكمة بذل قدر كبير من الوقت والجهد خارج المحكمة، لتحليل الأدلة وجمعها من أجل صياغة الحكم.

٧٤ - وشكلت إجراءات انتهاك حرمة المحكمة[١١٧] تحدياً كبيراً أمام السير السريع لإجراءات المحكمة، وأدت إلى حالات كثيرة من التأخير في المحاكمات الموضوعية[١١٨]. فهذه الإجراءات لا تستغرق وقتاً إضافياً علاوةً على الوقت الذي تستغرقه المحاكمات المتعلقة بها فحسب، بل هي تضع أيضاً عبئاً إضافياً على كاهل القضاة والموظفين، وتؤدي إلى تحويل اهتمامهم عن القضايا الموضوعية التي ينظرون فيها[١١٩]. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك تعليق قضية *شيشيلي* لفترة ١١ شهراً (من شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) لحماية نزاهة الإجراءات في انتظار البت في عدة ادعاءات متعلقة بانتهاك حرمة المحكمة[١٢٠]. وأسهم إنشاء فريق من القضاة المخصصين وإيلاء مهمة النظر في قضايا انتهاك حرمة المحكمة إليهم في تخفيف العبء الكبير الناجم عن هذه الإجراءات[١٢١].

(١١٣) انظر أيضاً تقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/2006/898)، الفقرة ١٤.

(١١٤) على سبيل المثال، في قضية *ملاديتش*، اعتمدت الدائرة الابتدائية اقتراح مكتب المدعي العام بحصر تقديم الأدلة في مجموعة مختارة من ١٠٦ جرائم، بدلاً من ١٩٦ جريمة كانت مدرجة بدايةً في لائحة الاتهام، وحصر عدد المجالس البلدية (أو مواقع الجرائم) في ١٥ موقعاً عوضاً عن ٢٣ موقعاً.

(١١٥) عملاً بالمادة ٧٣ مكرراً (جيم)، يحدد قاضي الإجراءات التمهيدية عدد الشهود والوقت المتاح للادعاء لكي يعرض أدلته. وعملاً بالمادة ٧٣ مكرراً ثانياً (جيم) و (هاء)، تتخذ الدائرة الابتدائية التي تنظر في القضية القرارات نفسها فيما يتعلق بالدفاع. انظر أيضاً التقرير السنوي المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (A/56/352-S/2001/865)، الفقرتان ٤ و ١٩.

(١١٦) التقرير السنوي المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (A/62/172-S/2007/469)، الصفحة ٨. انظر أيضاً S/2006/898، الفقرة ١٣، و S/2007/283 و S/2007/283/Corr.1، الفقرة ١١.

(١١٧) تتخذ الادعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة أشكالاً عديدة، مثل تخويف الشهود ورشوتهم والكشف غير القانوني عن معلومات سرية لكل من الدول والشهود (انظر S/2009/252، الفقرة ٩).

(١١٨) S/2010/270 ، الفقرة ١٠.

(١١٩) S/2009/252، الفقرة ٣٥. في بعض الحالات، كان معروضا على القضاة الدائمين ما يصل إلى عشر قضايا انتهاك حرمة المحكمة، انظر التقرير السنوي المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ (A/67/214-S/2012/592)، الفقرة ٩.

(١٢٠) S/2010/270، الفقرة ١٠.

(١٢١) انظر الفقرات ١٠٥-١٠٩ أدناه، والفقرتين ٣٥ و ٣٦ أعلاه.

٧٥ - وفي أواخر عام ٢٠٠٩، ولمواجهة ازدياد تخويف الشهود والتلاعب بهم، وُضِعَت المادة ٩٢ خامساً من القواعد التي تجيز قبول الأدلة في المحاكمات التي لا يتوافر فيها شهود بسبب التخويف أو الرشوة[١٢٢].

٧٦ - وكان أحد أهم التعديلات في إجراءات المحاكمة تعديل المادة ٩٨ مكرراً من القواعد في عام ٢٠٠٥ بشأن أي التماس بشأن ”عدم وجود ما يستوجب المساءلة“ يقدمه الدفاع بعد اختتام مرافعة الادعاء. ففي السابق، كان الالتماس الذي يقدمه الدفاع بموجب هذا الحكم يسفر عن تأخير لمدة ثلاثة أشهر في الإجراءات لكي يتاح للقضاة وموظفي الدوائر الوقت لتقييم الأدلة وإعداد حكم كتابي. وأدى تعديل المادة ٩٨ مكرراً إلى تحويل هذا الإجراء ليصبح شفوياً، مما سمح بتوفير قدر كبير من الوقت في المحاكمات التي أجريت منذ أن دخل التعديل حيز النفاذ[١٢٣].

٧٧ - وبالإضافة إلى ذلك، شملت إجراءات العمل داخل الدوائر منذ بداية عمل المحكمة، الشروعَ في صياغة الأحكام في مرحلة مبكرة من المحاكمات. ويعني ذلك أن تحليل الأدلة كان يجري مباشرةً بعد أن تتسلم الدائرة الابتدائية الأدلة. وفي الإطار نفسه، كانت صياغة أحكام الاستئناف تبدأ في مرحلة مبكرة جداً من إجراءات الاستئناف.

٧٨ - ويمكن أيضاً تسريع الإجراءات من خلال تحديد الوقت وعدد الكلمات، مثلاً فيما يتعلق بطول المذكرات الموجزة[١٢٤]. وإضافة إلى ذلك، عُدِّلَت القواعد المتعلقة بالطعون التمهيدية بشأن المسائل التي تنشأ خلال المحاكمة من أجل اشتراط تصديق الطعن، مما خلّف أثراً إيجابياً في عدد هذه الطعون[١٢٥]. وفي السياق نفسه، اعتمد توجيه إجرائي يحدد الشروط الرسمية للطعن في الأحكام، سعيا إلى الحد من الالتباس والغموض في المرافعات الخطية التي تودعها الأطراف[١٢٦].

٧٩ - وأخيرا، كان على المحكمة، بوصفها محكمة جنائية دولية تنظر في قضايا جد ضخمة تنطوي على فظائع جماعية، أن تضع أساليب مبتكرة لمعالجة الكميات الهائلة من الأدلة الوثائقية وغيرها. وأدت التكنولوجيا دوراً هاماً في هذا الصدد، ولا سيما المبادرات الرقمية التي اتخذتها المحكمة فيما يتعلق بإدارة القضايا وعرضها.

٨٠ - ومنذ بدء محاكمة *هاليلوفيتش* في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، استخدمت كل قضية معروضة أمام المحكمة نظام المحكمة الإلكترونية (eCourt). فقد زاد هذا النظام كفاءة المحاكمات والطعون إلى حد كبير، داخل المحكمة وخارجها، بإلغاء الحاجة إلى الوثائق المطبوعة. ويتيح نظام المحكمة الإلكترونية عرض الأدلة الوثائقية والفوتوغرافية والأدلة المصورة بكاميرات الفيديو، بصورة متزامنة داخل المحكمة وبعدة

(١٢٢) التقرير السنوي المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١، A/66/210-S/2011/473، الفقرتان ٦ و ٢٣.

(١٢٣) A/60/267-S/2005/532 و A/60/267-S/2005/532/Corr.1، الصفحة ٣ والفقرة ٧، حيث يشير التقرير إلى أن قضية *أوريتش* اختصر فيها التأخير المتوقع أن يمتد على ثلاثة أشهر في أسبوع واحد. انظر أيضا S/2005/343 و S/2005/343/Corr.1 ، الفقرة ٥.

(١٢٤) A/56/352-S/2001/865، الفقرة ٤٩.

(١٢٥) S/2004/420 ، الفقرتان ٣٧ و ٣٨. انظر أيضاً A/57/379-S/2002/985، الصفحة ١٦. ومن الإجراءات الأخرى المتعلقة بالاستئناف التي جرى تبسيطها، القيام في عام ٢٠٠٥ بإلغاء الشرط الوارد في المواد ٥٤ مكرراً و ٦٥ و ١٢٧ من القواعد الذي كان ينص على أن تنظر هيئة تضم ثلاثة قضاة استئناف في قبول الطعون التمهيدية قبل أن تبت فيها هيئة مؤلفة من خمسة قضاة استئناف (انظر S/2005/781 ، الفقرة ٧).

(١٢٦) A/57/379-S/2002/985، الصفحة ١٦.

لغات، ويتضمن أيضا وظيفتي قبول الأدلة وإدارتها. ويكفل هذا النظام إتاحة الأدلة لجميع الأطراف وللدائرة المعنية، منذ لحظة عرضها في المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح النظام للشهود وضع علامات على مستندات الإثبات (مثل الصور الفوتوغرافية أو الخرائط)، ويمكن الدائرة والأطراف من تصنيف الأدلة، سواء في شكل وثائق أو صور فوتوغرافية أو تسجيلات فيديو أو محاضر شهادات. ويؤدي ذلك إلى تبسيط تحليل الأدلة إلى حد كبير، وتعزيز إمكانية الحصول عليها، ومن ثم يساعد أيضاً في صياغة الأحكام ومذكرات الأطراف، على سبيل المثال(١٢٧).

٨١ - وهناك مبادرتان رقميتان إضافيتان هما قاعدة البيانات القضائية ونظام الإفصاح الإلكتروني. وبدأ العمل في أيار/مايو ٢٠٠٣ بقاعدة البيانات القضائية التي تتضمن جميع الوثائق المقدمة إلى المحكمة، فازداد العمل القضائي في المحكمة بساطةً وفعالية(١٢٨). وقامت المحكمة بتطوير نظام الإفصاح الإلكتروني من أجل تبسيط الإفصاح عن كميات ضخمة من الوثائق التي يقدمها الادعاء والدفاع. ويوفر النظام للدفاع القدرة نفسها التي يتمتع بها الادعاء في مجال البحث الإلكتروني، مما يؤدي إلى تحسين العدالة الإجرائية وزيادة كفاءة الدفاع في إعداد قضاياه.

٢ - الإحالات

٨٢ - كنتيجة مباشرة لاستراتيجية الإنجاز، أحالت المحكمة ما مجموعه ثماني قضايا تشمل متهمين من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية(١٢٩). وتتعلق هذه الحالات بما مجموعه ١٣ متهما، نقل ١٠ منهم إلى دائرة جرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك، واثنان إلى محكمة مقاطعة زغرب في كرواتيا، وواحد إلى محكمة مقاطعة بلغراد في صربيا. وكما هو واضح من تقرير المحكمة السنوي وتقريرها عن استراتيجية الإنجاز، فإن هذا التطور المثير للإعجاب استغرق وقتا طويلا وتطلب الكثير من العمل التحضيري.

٨٣ - وكما ذكر سابقا، من الشروط الأساسية لإحالة القضايا أن يكون لدى الهيئات القضائية الوطنية ذات الصلة ما يكفي من الموارد، وأن تعمل بصورة نزيهة مع احترام مبادئ حقوق الإنسان الدولية، وهذا أمر في غاية الأهمية. وتحقيقا لهذه الغاية، بعد تقديم التقرير المشترك المتعلق بالوضع القانوني للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وباحتمالات إحالة بعض القضايا إلى محاكم وطنية(١٣٠)، سافر الرئيس والمدعي العام إلى البوسنة والهرسك في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ لتقييم قدرة المحاكم الوطنية على النظر

(١٢٧) التقرير السنوي المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/58/297-S/2003/829)، الصفحة ٤، انظر أيضاً A/60/267-S/2005/532 و A/60/267-S/2005/532/Corr.1، الفقرة ٨. وقُدِّرَ الوقت الذي جرى توفيره أثناء محاكمة *هاليلوفيتش* بشهر ونصف نتيجة استخدام نظام المحكمة الإلكترونية، (انظر S/2005/781، الفقرة ٢١). انظر أيضاً تقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١، S/2011/316، الفقرة ٩.

(١٢٨) A/58/297-S/2003/829، الصفحة ٤.

(١٢٩) يتعلق ذلك بالقضايا التالية: رادوفان ستانكوفيتش؛ ورحيم أديمي وميركو نوراتش؛ وغويكو يانكوفيتش، وزيليكو ميجاكيتش، ومومتشيلو غروبان، ودوشان فوشتار، ودوشكو كنيجيفيتش؛ وباسكو ليوبيشيتش؛ وميتار راسيفيتش وسافو تودوروفيتش؛ وفلاديمير كوفاتشيفيتش؛ وميلورад تربيتش. ورفضت الالتماسات بموجب المادة ١١ مكررا من القواعد في قضايا *دراغومير ميلوسيفيتش، وديليتش، ولوكيتش ولوكيتش*، وسحبت في قضايا *مركسيتش وآخرين، وراجيتش، وزيلينوفيتش*.

(١٣٠) انظر الفقرة ٣٨ أعلاه.

في قضايا المحكمة، ثم عرضا على مجلس الأمن استنتاجاتهما بشأن إمكانية إنشاء محكمة ذات ولاية قضائية خاصة لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب داخل محكمة الدولة في البوسنة والهرسك[١٣١].

٨٤ - وفي عام ٢٠٠٣، توصلت المحكمة إلى اتفاق مع مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك بشأن إنشاء دائرة خاصة لجرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك[١٣٢]. كما شاركت المحكمة في عدد من المبادرات الرامية إلى تبادل الخبرات والمعلومات مع السلطات الكرواتية للمساعدة على إعداد نظامها القضائي لإحالة القضايا؛ وبالمثل، بذلت الجهود لتعزيز قدرة المحاكم في الجبل الأسود وصربيا على إجراء محاكمات تستوفي المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتراعي الأصول القانونية[١٣٣]. وافتتحت رسميا دائرة جرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥[١٣٤].

٨٥ - وفيما يتعلق بالهيكل القانوني الذي يحكم الإحالات، عدل الحكم ذو الصلة، وهو المادة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، لتوسيع نطاق الهيئات القضائية الوطنية المتاحة التي يمكن أن تحال إليها القضايا بحيث أصبحت لا تتطلب سوى أن تكون المحاكمة الوطنية عادلة وألا يخضع المتهم لعقوبة الإعدام[١٣٥]. ومن التطورات الأخرى التي كان لها تأثير كبير على فعالية المحكمة في الإحالات، تعديل المادة ١١ مكررا في شباط/فبراير ٢٠٠٥، بحيث أصبحت تخول الرئيس تعيين مجلس إحالة خاص يتألف من ثلاثة قضاة دائمين، عوضا عن دائرة ابتدائية، للبت في التماسات الادعاء من أجل الإحالة[١٣٦]. ونتيجة لذلك، اكتسب مجلس الإحالة وموظفوه خبرة كبيرة وكفاءة في تصريف الالتماسات بموجب المادة ١١ مكررا.

٨٦ - وأدت الإحالات إلى وفورات كبيرة في وقت المحكمة بإزالة الحاجة إلى محاكمة ١٣ متهما، أو ما يزيد قليلا عن ثمانية في المائة من متهمي المحكمة وعددهم ١٦١ متهما. وفي الوقت نفسه، عززت عملية الإحالات النظم القانونية الوطنية والسلطات القضائية في يوغوسلافيا السابقة. وطوال هذه الفترة، واصلت المحكمة تقديم الخبرات في مجال التدريب وبناء القدرات إلى المحاكم والسلطات الوطنية.

٣ - الأفرقة العاملة

٨٧ - باعتبارها أول محكمة جنائية دولية منذ محكمتي نورمبرغ وطوكيو، لم يتعين على هذه المحكمة أن تجد الطريق إلى الأمام فحسب ولكن أن تبنيه في الواقع. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأ الرئيس أفرقة عاملة للدوائر على مر السنين لرصد قضايا المحكمة، بغية اقتراح التحسينات. وفي حين أن النظام الأساسي والقواعد، باعتبارها

(١٣١) A/57/379-S/2002/985، الفقرة ٦.

(١٣٢) يرد بيان التقدم المحرز على مر السنين فيما يتعلق بإنشاء دوائر المحاكم المختصة بجرائم الحرب في التقارير السنوية للمحكمة والتقارير عن استراتيجية الإنجاز.

(١٣٣) S/2004/420، الفقرات ٢٦-٢٨. وانظر أيضا S/2005/781، الفقرتان ٢٩ و ٣٠؛ و S/2005/343 و S/2005/343/Corr.1، الفقرة ١٣؛ وتقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦ (S/2006/353، الفقرات ٣٧-٤٥).

(١٣٤) A/60/267-S/2005/532 و A/60/267-S/2005/532/Corr.1، الفقرة ١٠.

(١٣٥) A/59/215-S/2004/627، الفقرة ١٠. لم يكن الحكم يسمح في السابق إلا بالإحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية التي ارتكبت فيها الجرائم المزعومة أو المكان الذي ألقي فيه القبض على المتهم.

(١٣٦) A/60/267-S/2005/532 و A/60/267-S/2005/532/Corr.1، الفقرة ٣٠.

وثائق ناظمة، شكلت هيكلا قويا لعمل المحكمة، فقد أدخلت تحسينات عديدة على إجراءات المحاكمة والاستئناف في المحكمة نتيجة لهذه الاقتراحات، واتخذت أساسا شكل تغييرات في القواعد.

٨٨ - وحتى قبل وضع استراتيجية الإنجاز، أنشئ فريقان عاملان لإيجاد سبل لتحسين فعالية إجراءات المحكمة. وأنشئ الفريق العامل المعني بالممارسات القضائية والفريق العامل لدائرة الاستئناف في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، على التوالي. وتلقى الرئيس آنذاك، القاضي جوردا، في أواخر عام ١٩٩٩، تقرير فريق الخبراء المكلف بتقييم سير عمل المحكمة[١٣٧]، فطلب إلى الفريق العامل المعني بالممارسات القضائية النظر في ذلك التقرير، مما أسفر عن إدخال عدد من التنقيحات على القواعد[١٣٨]. وواصل ذلك الفريق العامل تقديم مقترحات بشأن كفاءة المحاكمات الابتدائية والاستئنافية، بما في ذلك إدخال تعديلات على المادة ١٥ مكررا من القواعد، للسماح بتغيير القاضي في حال كان معتلا أو غير قادر على مواصلة عمله في قضية نُظر فيها جزئيا (بما في ذلك في حالة عدم موافقة المتهم)[١٣٩]، والمادة ٧٣ مكررا من القواعد، لمنح الدوائر الابتدائية صلاحيات أوسع للتحكم في نطاق مرافعات الادعاء[١٤٠].

٨٩ - وبالإضافة إلى التعديلات التي أدخلت على الوثائق الناظمة، كان التخطيط الإبداعي للقضايا جزءا هاما من تنفيذ المحكمة لاستراتيجية الإنجاز. وكُلف الفريق العامل المعني بتحديد مواعيد المحاكمات، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٣، بمهمة تحسين كفاءة تحديد مواعيد المحاكمات[١٤١]. ومع مرور الوقت، توسع اختصاص هذا الفريق العامل ليشمل دعاوى الاستئناف، وتم تغيير اسمه ليصبح الفريق العامل المعني بجدولة المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف. وهو من أكثر أفرقة المحكمة العاملة استمرارا في الخدمة من حيث المدة وشكل أداة استشارية رئيسية للرئيس[١٤٢].

٩٠ - وليس ثمّة مبالغة في التشديد على أهمية الفريق العامل المعني بجدولة المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف. وكما ذكر في تقارير سابقة، فإنه لا يخفى على أحد أن من الصعب تقدير مدة المحاكمة والاستئناف، وذلك بسبب الطبيعة التنظيمية والديناميكية للإجراءات الجنائية بالحجم الذي تنظر فيه المحكمة، وكذلك لأن المحكمة مرهونة في نهاية المطاف على ظروف خارجية، ولا سيما تعاون الدول ودعم مجلس الأمن والجمعية العامة. وعلى النحو المشار إليه في تقرير المحكمة الأول عن استراتيجية الإنجاز، يصح قول ما يلي:

> كانت أعمال هذا الفريق لا تقدر بثمن فيما يتعلق بقدرة المحكمة على التنبؤ بالموارد والتدابير التي تلزم لتحقيق استراتيجية الإنجاز. كما ساعدت على كفالة كون القضايا الجديدة جاهزة تماما للمحاكمة متى انتهى النظر في قضية معلقة في الوقت الراهن[١٤٣].

(١٣٧) A/54/634-S/2000/597.

(١٣٨) A/56/352-S/2001/865، الفقرات ٥٤-٥٩.

(١٣٩) A/58/297-S/2003/829 و A/58/297/Corr.1-S/2003/829/Corr.1، الفقرة ١٢. اعتمد التعديل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(١٤٠) المرجع نفسه. اعتمد التعديل في تموز/يوليه ٢٠٠٣.

(١٤١) S/2004/420، الفقرة ٤٢.

(١٤٢) المرجع نفسه.

(١٤٣) المرجع نفسه.

٩١ - وكان يرأس الفريق العامل المعني بجدولة المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف نائب الرئيس، وكان الفريق يقوم برصد التقدم المحرز في المحاكمات ودعاوى الاستئناف مع تحديد الأسباب المحتملة للتأخير والسعي إلى التخفيف من آثارها. ومن الاعتبارات الرئيسية التي وردت في مراحل مبكرة تحديد القضايا في مرحلة ما قبل المحاكمة الجاهزة للمحاكمة والتي يُنظر فيها أثناء المحاكمة أمام نفس الدائرة المسؤولة عن الإعداد لمرحلة ما قبل المحاكمة[١٤٤]. وقد أظهرت التجربة أن هذا الأمر يشكل إجراء رئيسيا في تعزيز كفاءة إجراءات المحاكمة، لأن هيئة القضاة ستكون على دراية بالفعل بجوهر القضية. وفيما يخص التوقعات المتعلقة بمدة إجراءات الاستئناف، طبقت منهجية تستند إلى التجربة بقدر أكبر لتحديد مواعيد زمنية أدق[١٤٥].

٩٢ - ومع زيادة عبء القضايا، سعى الفريق العامل المعني بجدولة المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف إلى إيجاد المزيد من السبل المبتكرة للاستفادة من موارد المحكمة من أجل التحرك بسرعة أكبر صوب إنجاز القضايا. وعن طريق رصد القضايا وتحديد الثغرات في جدولتها، أمكنت الاستفادة على أفضل وجه من قاعات المحكمة المتاحة[١٤٦].

٩٣ - وبالإضافة إلى الفريق العامل المعني بجدولة المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف، قدم الفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات، منذ إنشائه في عام ٢٠٠٥، الاقتراحات لتحسين كفاءة المحاكمات[١٤٧]. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، اعتمد القضاة في جلستهم العامة عددا من اقتراحاته التي ركزت على سلطة قضاة التحقيق التمهيدي لتوجيه الأعمال التحضيرية من أجل التأكد من كون القضايا جاهزة عندما تتوفر قاعات المحاكم، وعلى قيام القضاة بالتوجيه الاستباقي للمحاكمات[١٤٨]. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، قدم الفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات تقريرا إلى الجلسة العامة يتضمن عددا من الإصلاحات التي اعتمدت في الجلسة العامة المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وتتعلق تلك التعديلات في الغالب بمسائل الإثبات، ومنها على سبيل المثال عدم قبول الاستجواب المباشر للشهود في القضايا المشمولة بشكل كامل ببيانات ونصوص المادة ٩٢ مكررا ثانيا؛ وأن يكون الأطراف مطالبين بالقيام مسبقا بتحديد القضايا المتنازع بشأنها وعدم اللجوء إلى الاستجواب المباشر للشهود واستجواب الشهود من قبل الخصم بلا داع؛ وأن تكون القرارات الشفوية الطريقة المفضلة لإصدار الأحكام أثناء الإجراءات القضائية، مما يغني عن ترجمة القرارات الخطية[١٤٩].

(١٤٤) S/2007/283، الفقرة ١٤.

(١٤٥) A/66/210-S/2011/473، الفقرة ٩.

(١٤٦) قد تنشأ هذه الثغرات نتيجة مرض المتهم أو محاميه، أو عدم مثول الشهود، أو صياغة الحكم، أو غيرها من الظروف غير المنظورة التي تؤدي إلى تأجيل الإجراءات. انظر على سبيل المثال الفقرة ٤٧ أعلاه.

(١٤٧) S/2005/343 و S/2005/343/Corr.1، الفقرة ٦.

(١٤٨) A/61/271-S/2006/666، الفقرة ٨. تشمل التحسينات خطط عمل ومواعيد نهائية صارمة للكشف عن الوثائق بموجب المادة ٦٥ مكررا ثانيا من القواعد، وجزاءات بموجب المادة ٦٨ مكررا من القواعد في حال عدم الامتثال، والمزيد من التحديد لاستراتيجية الادعاء في المحاكمة لتفادي التأخير في منتصف المحاكمة بسبب التغييرات. وللاطلاع على وصف مفصل لتوصيات الفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات، انظر S/2006/353، الفقرات ١٨-٣٤ و S/2006/898، الفقرتان ١١ و ١٢.

(١٤٩) التقرير السنوي المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ (A/65/205-S/2010/413) الفقرة ٧؛ و S/2010/270، الفقرة ١٧؛ S/2011/316، الفقرتان ١٧ و ١٨، اللتين يشار فيهما إلى أن هذه التعديلات أدمجت في الإجراءات الجارية.

٩٤ - وقدم الفريق العامل المعني بالإسراع بسير الاستئنافات، الذي أنشئ أيضا في عام ٢٠٠٥، توصيات عديدة للتعجيل بإجراءات الاستئناف. وقد أوصى في مرحلة مبكرة، بغية تجنب الالتماسات المتكررة من الأطراف، بتعديل المهل الزمنية لتقديم الالتماسات لقبول أدلة إضافية بموجب المادة ١١٥ من القواعد[١٥٠]. كما أوصى الفريق العامل المعني بالإسراع بسير الاستئنافات بتخفيض فترة الإخطار بالطعن في حكم العقوبة من ٧٥ يوما إلى ٣٠ يوما، وتوسيع صلاحيات قاضي الإجراءات التمهيدية للاستئناف بما يغني عن الحاجة إلى استشارة هيئة دائرة الاستئناف بكاملها بشأن الطلبات الإجرائية الاعتيادية[١٥١]. واعتمدت الهيئة العامة للقضاة هذه التوصيات إلى جانب توصيات لاحقة، بما في ذلك الالتزام الصارم بشرط وجود سبب وجيه لتعديل المهل الزمنية والحد الأقصى لعدد الكلمات، الذي يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لإدارة الحجم الكبير للغاية من الطعون المعروضة على المحكمة ولم يُبت فيها بعد مع اقتراب انتهاء مهلتها الزمنية[١٥٢].

٩٥ - وأخيرا، نظرا للعدد الكبير من دعاوى انتهاك حرمة المحكمة وتأثيرها على سرعة المحاكمات[١٥٣]، أنشئ فريق عامل منفصل في عام ٢٠٠٩ لتقديم توصيات بشأن أفضل سبل إدارة ادعاءات انتهاك حرمة المحكمة. وأوصى الفريق العامل في تقريره الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٩ بتقليص بعض الحدود الزمنية في دعاوى انتهاك حرمة المحكمة، وذلك من أجل زيادة تسريع هذه الإجراءات[١٥٤].

٩٦ - وتجدر الإشارة إلى أن توصيات الأفرقة العاملة، بطبيعة الحال، ليست الطريقة الوحيدة لإدخال تعديلات على أساليب العمل. فقد قامت دائرة الاستئناف، على سبيل المثال، من تلقاء نفسها، بتنفيذ عدد من الإصلاحات المتعلقة بأساليب عملها، بما في ذلك عملية صياغة الأحكام وتحديد أولويات العمل[١٥٥].

٤ - الموظفون

٩٧ - ظل الاحتفاظ بالموظفين يشكل تحديا كبيرا للمحكمة لسنوات عديدة. وكان للنقص في عدد الموظفين، بسبب عدم كفاية عدد الموظفين المعينين، وبالنظر إلى حجم القضايا المعروضة على المحكمة، وفي الآونة الأخيرة بسبب مغادرة الموظفين بحثا عن فرص عمل أكثر أمانا في أماكن أخرى، تأثير ملموس

(١٥٠) S/2005/781، الفقرة ١٣. وانظر أيضا التقرير السنوي المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (A/62/172-S/2007/469) الفقرة ٦.

(١٥١) S/2005/781، الفقرة ١٤. وانظر أيضا A/62/172-S/2007/469، الفقرة ٦.

(١٥٢) تقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/2006/898) الفقرة ١٠، الذي يشار فيه أيضا إلى أن جدول الإحاطات بشأن الاستئناف لا يتأخر في انتظار ترجمة الحكم الابتدائي.

(١٥٣) A/64/205-S/2009/394، الفقرة ٧. وانظر أيضا تقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧ (S/2017/436) الفقرة ٥، التي يشار فيها إلى أن المحكمة بتت حتى الآن في دعاوى تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة ضد ٢٥ شخصا. وانظر أيضا، في جملة وثائق، S/2009/589، الفقرات ٣٠-٣٣؛ وتقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/716)، الفقرات ٢٦-٣٢؛ وتقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/847)، الفقرات ٣١-٣٤؛ و S/2013/308، الفقرات ٣٢-٣٧.

(١٥٤) A/64/205-S/2009/394، الفقرة ٧.

(١٥٥) انظر A/66/210-S/2011/473، الفقرة ٩.

على كفاءة المحكمة وقدرتها على تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وقد أفاد رؤساء المحكمة بهذا الأمر في مناسبات عديدة[١٥٦]. وببساطة، أدى فقدان الموظفين ونقصهم إلى تأخير الإجراءات.

٩٨ - وقد بدأت المشاكل المتعلقة بالتوظيف بشكل جدي في عام ٢٠٠٣ مع فرض المجتمع الدولي تجميدا للتوظيف، حيث خصصت الموارد المالية للدول الأعضاء على سبيل الأولوية لاستخدامات أخرى[١٥٧]. وكنتيجة مباشرة، فقدت المحكمة أكثر من ١٠ في المائة من موظفيها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في الروح المعنوية للموظفين. وشدد الرئيس على أن من الضروري توافر ما يكفي من الموظفين لأداء أعمال المحكمة[١٥٨]. وقد رفع التجميد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥[١٥٩]. غير أن الحالة لم تتحسن كثيرا؛ ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أفاد الرئيس بأن المحكمة تفقد الموظفين بمعدل موظف

(١٥٦) انظر S/2007/283، الفقرة ١٩، التي أشار فيها الرئيس إلى الأهمية البالغة لاستبقاء الموظفين ذوي الدرجة العالية من التأهيل والخبرة من أجل النجاح في تنفيذ استراتيجية الإنجاز، والحاجة إلى تلقي الدعم من مجلس الأمن والدول الأعضاء في هذا الصدد. وانظر أيضا S/2008/326، الفقرة ٣٠، التي أشار فيها إلى ''الإغراءات'' التي تجتذب الموظفين ذوي الخبرة نحو محاكم أكثر استقرارا. وفيما يتعلق بالتأخيرات الناجمة عن تناقص عدد الموظفين، انظر على سبيل المثال S/2010/270، الفقرة ٤١، التي يشار فيها إلى أن الاستئناف في قضية *شاينوفيتش وآخرين* (الذي يتعلق بحكم ابتدائي ضخم يتجاوز عدد صفحاته ٧٠٠ ١ صفحة ومجموع عدد كلمات مذكرات الاستئناف الخاصة به ٠٠٠ ٢٥٠ كلمة) تعرض للتأخير بسبب تناقص عدد الموظفين، بما في ذلك الموظفون الذين يؤدون أدوارا إشرافية. وفي التقرير نفسه، أشار الرئيس (الفقرة ٢٣) إلى أن فريق الدائرة التي تنظر في قضية *ستانيشيتش وجوبليانين* مكون من أربعة موظفين إضافة إلى زميل واحد، اثنان منهم فقط لهما خبرة تزيد مدتها عن عام واحد في المحكمة، مما أثر سلبا على معدل تصريف الالتماسات، وبالتالي تسبب في التأخير. وذكر الرئيس أيضا (الفقرة ٢٧) أن الدائرة التي تنظر في قضية *كارادزيتش* تعاني من ''نقص ملحوظ في الموظفين'' وأن النقص في عدد الموظفين سيظل ''يؤثر في الوقت اللازم لمعالجة الالتماسات المقدمة والمسائل العملية التي تنشأ أثناء سير المحاكمة، ولإجراء التحليل اللازم للأدلة''. وانظر كذلك S/2010/588، الفقرة ١٥، التي أشير فيها إلى التأثير الضار لفقدان الموظفين من ذوي الخبرة على وتيرة صياغة الحكم في محاكمة دورديفتش، وإلى أن التقدم المحرز في قضية *شيشيلي* تأثر سلبا بالمعدل الكبير لدوران الموظفين الذي أدى إلى تقليص الفريق بمقدار النصف تقريبا، ولا سيما فيما يتعلق بالبت في الطلبات وحسمها وتحليل الأدلة؛ وتقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/716)، الذي أشير فيه إلى أن الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف في قضية *ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش* قد تأخر لمدة ثمانية أشهر منذ صدور التقرير السابق، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى مغادرة نصف الفريق، بما في ذلك كبير الموظفين القانونيين (الفقرة ٣٣)، وأن الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف في قضية *شاينوفيتش وآخرين* تم تمديده لمدة خمسة أشهر بسبب نقص الموظفين، وتناقص أعداد الموظفين، والتغييرات المستمرة في تشكيل الفريق بسبب استخدام الموظفين بعقود مؤقتة (الفقرة ٣٤).

(١٥٧) انظر A/59/215-S/2004/627، الموجز، الذي أشير فيه إلى أنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، كانت هذه المحكمة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تعانيان من عجز في النقدية يتجاوز ٧٠ مليون دولار بسبب وجود ''فجوة كبيرة تزداد اتساعا بين ميزانية المحكمتين الموافق عليها والاشتراكات المقررة ذات الصلة، من ناحية، وتحصيل الاشتراكات من الدول الأعضاء من ناحية ثانية''.

(١٥٨) S/2004/420، الفقرة ٧ والفقرات ٥٦-٦١. وانظر أيضا تقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/2004/897) الفقرة ٢١، التي أشير فيها إلى أن الدوائر، بصورة خاصة، تفقد الموظفين.

(١٥٩) A/60/267-S/2005/532 و A/60/267/Corr.1-S/2005/532/Corr.1، الفقرة ٢.

واحد يوميا[١٦٠]. وفي ذلك الوقت، فقد قسم الدعم القانوني للدوائر ما نسبته ٢١ في المائة من موظفيه من الفئة الفنية، أي موظف واحد من كل خمسة موظفين[١٦١].

٩٩ - وأشار الفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات أيضا في عام ٢٠١٠ إلى أثر نقص الموظفين، وأعرب عن ”قلق بالغ“ من أن معدل دوران الموظفين أثر في قدرة الدوائر الابتدائية على تجهيز الأدلة والالتماسات[١٦٢]. وأشار الفريق العامل على وجه الخصوص إلى أن التأخير في التعامل مع المسائل الإجرائية كثيرا ما يؤدي إلى مسائل إجرائية إضافية ناشئة عن المسائل التي لم تحل بعد، وهو ما يزيد من تفاقم الوضع[١٦٣]. والحل الواضح في نظر الفريق العامل هو أن تبذل إدارة المحكمة ”كل ما في وسعها للاحتفاظ بموظفي المحكمة ذوي الخبرة“[١٦٤].

١٠٠ - وكما يتبين من تقرير المحكمة السنوي وتقريرها عن استراتيجية الإنجاز، طلبت المحكمة، في العديد من المناسبات، من مجلس الأمن اتخاذ تدابير عملية وفعالة لاستبقاء الموظفين لوقف تناقص الموظفين من ذوي الكفاءة والخبرة بصورة شبه مستمرة. وعلى الرغم من أن طلبات المحكمة منحها القدرة على توفير حوافز مالية للاحتفاظ بالموظفين لم تكلل بالنجاح، اتخذ مجلس الأمن، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، القرار ١٩٣١ (٢٠١٠)، الذي لاحظ فيه المجلس أهمية تزويد المحكمة بعدد كاف من الموظفين وطلب إلى الأمانة العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة أن تواصل العمل مع رئيس قلم المحكمة لإيجاد حلول عملية. وجرى تأكيد ذلك مجددا في قراري مجلس الأمن ١٩٥٤ (٢٠١٠) و ١٩٩٣ (٢٠١١)[١٦٥]. ومن المؤسف أن الاحتفاظ بالموظفين ظل يشكل تحديا كبيرا[١٦٦]. وعلى وجه الخصوص، فمع تحول أعمال المحكمة بدرجة أكبر نحو إجراءات الاستئناف، واجهت الدوائر مأزقا، إذ تعين عليها ندب الموظفين بشكل متكرر من دائرة الاستئناف إلى أفرقة المحاكمات الابتدائية للتعويض عن فقدان موظفي الدوائر الابتدائية وكفالة استمرار التقدم في المحاكمات. فعلى سبيل المثال، عانت دائرة

(١٦٠) S/2009/589، الفقرة ٤٠.

(١٦١) S/2010/270، الفقرة ٥١، التي أشارت أيضا إلى أن تخفيض عدد موظفي المحكمة أتى في نفس الوقت الذي بلغت فيه إنتاجيتها مستويات أعلى من أي وقت مضى، في حين لم تسجّل أي زيادة متناسبة في مستوى ملاكها الوظيفي منذ فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وانظر أيضا: المرجع نفسه، الفقرات ٥٢-٥٨.

(١٦٢) المرجع نفسه، الفقرة ٤٩.

(١٦٣) المرجع نفسه. لاحظ الفريق العامل أنه، حتى ولو عوّض الموظفون المغادرون من ذوي الخبرة بموظفين جدد على درجة عالية من الكفاءة، فإن المحكمة، مع ذلك، تفقد المعرفة المؤسسية، ويحتّم ذلك على الموظفين ذوي الخبرة الذين ما زالوا في الخدمة تولي مسؤولية إضافية تتمثل في تدريب الموظفين الجدد، وهو ما يصرف انتباههم عن العمل الرئيسي للدائرة.

(١٦٤) المرجع نفسه، الفقرة ٤٩.

(١٦٥) تقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/716)، الفقرة ٤٤. وانظر أيضا التقرير السنوي المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ (A/67/214-S/2012/592) الفقرة ٥، التي أشير فيها إلى أن استثناء تم الحصول عليه من إدارة الشؤون الإدارية يسمح للمحكمة بأن توظف مباشرة متدربين دون انتظار مدة ستة أشهر بعد انتهاء فترة تدريبهم الداخلي، مما يمكنها، في ظروف معينة، من الاستعاضة بسرعة عن الموظفين الذين انفكوا عن العمل لديها. وانظر كذلك تقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ (S/2012/354) الفقرة ١٠.

(١٦٦) S/2011/716، الفقرة ٦. وانظر أيضا S/2010/588، الفقرات ٥٩-٦٨، للاطلاع على وصف مفصل للصعوبات المواجهة ولعدم وجود استجابة قوية لالتماس المحكمة التحلي ببعد النظر ومساعدتها فيما يتعلق باتخاذ تدابير محفزة للاحتفاظ بالموظفين. وانظر أيضا A/66/210-S/2011/473، الفقرة ٥، حيث أشير إلى أنه بدون ”تدابير عملية وفعالة للاحتفاظ بالموظفين، قد يتعين إعادة النظر في تقديرات إنجاز الأعمال الأساسية للمحكمة“، و A/67/214-S/2012/592، الفقرة ٤.

الاستئناف في منتصف عام ٢٠١١ من نقص كبير في الموظفين، حيث كان عدد الموظفين فيها لا يكفي سوى لاثنتين من دعاوى الاستئناف، بينما كان معروضا عليها أربع دعاوى[١٦٧].

١٠١ - ومنذ ذلك الحين، ظلت المحكمة تكافح من أجل التصدي لأثر تناقص الموظفين، ولا سيما في الدوائر، وذلك من خلال إعادة انتداب موظفين إضافيين، حيثما أمكن، وعرض منح ترقيات كحافز لاستبقاء الموظفين، إضافة إلى استكشاف خيارات أخرى، مثل منحة نهاية الخدمة[١٦٨]. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عرضت المحكمة مرة أخرى اقتراحا على إدارة الشؤون الإدارية بمنح حوافز مالية للموظفين الذين يواصلون العمل في المحكمة إلى حين انتهاء عقودهم[١٦٩]. وهذا الاقتراح مماثل لاقتراح سابق عُرض في عام ٢٠٠٨، وأقرته لجنة الخدمة المدنية الدولية وأوصت بإقراره اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولكن لم تتخذ بشأنه اللجنة الخامسة أي إجراء. ومن المؤسف أنه رغم أن اقتراح عام ٢٠١٦ قُلص إلى حد كبير من حيث النطاق والنفقات المقترحة مقارنة باقتراح عام ٢٠٠٨، فإن إدارة الشؤون الإدارية لم تعرضه قط على نظر اللجنة الاستشارية أو الجمعية العامة[١٧٠].

١٠٢ - وفي الفترة السابقة لإغلاق المحكمة، كان استمرار مغادرة الموظفين الرئيسيين حادا بوجه خاص وظهر أثره بقدر أكبر. ولا بد من الإشارة إلى أنه في الظروف التي لا يمكن فيها الاستعاضة عن الموظفين المغادرين بسبب دخول القضايا النهائية مرحلة متأخرة، كان لتناقص عدد الموظفين في المحكمة عواقب سلبية خطيرة على صحة الموظفين الذين يبقون حتى نهاية عقودهم وعلى روحهم المعنوية، والأهم من ذلك، على إنتاجيتهم. وبالضرورة، يؤدي كل من هؤلاء الموظفين وظائف شخصين، إن لم يكن ثلاثة أشخاص، من أجل إنجاز القضايا المتبقية في الوقت المحدد، وهم يؤدون ثمن عبئ العمل الهائل هذا على مدى فترة طويلة من الزمن. وقد مكنت جهودهم الاستثنائية المحكمة من إنهاء أعمالها القضائية، غير أنه من الواضح جدا أن تلك الحالة ما كان لها أن تستمر فترة أطول. وتأسف المحكمة لكون طلباتها المتكررة للحصول على المساعدة من الأمم المتحدة في آخر عامين لها قد قوبلت بآذان صماء، ولأن إدارة الأمم المتحدة لم تقم بشيء يُذكر للتخفيف من هذه الحالة.

(١٦٧) S/2011/316، الفقرة ٥٨.

(١٦٨) التقرير السنوي المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٦ (A/71/263-S/2016/670) الفقرة ٦. بهدف المساعدة في دعوى الاستئناف ”الكبرى“ المتبقية، أي قضية *برليتش وآخرين*، التي يعادل حجمها تقريبا حجم إجراءات الاستئناف في قضيتي *ساينوفيتش وآخرين وبوبوفيتش وآخرين* مجتمعتين، قامت إدارة الدوائر الإدارية بمضاعفة حجم فريق الدعم القانوني في الدوائر من أجل تمكين دائرة الاستئناف من إصدار حكمها في قضية *برليتش وآخرين* ضمن الإطار الزمني المتوقع، الذي كان أقصر من المدة التي استغرقتها أحكام الاستئناف الأخرى في المحاكمات المتعدِّدة المتهمين.

(١٦٩) التقرير السنوي المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٧ (A/72/266-S/2017/662) الفقرة ٩.

(١٧٠) A/72/266-S/2017/662، الفقرة ٩، التي أشير فيها أيضا إلى أنه في عام ٢٠١٦، على عكس عام ٢٠٠٨، يعتبر تاريخ إتمام استراتيجية المحكمة للإنجاز محددا بشكل نهائي وهو يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وبلغ تناقص عدد الموظفين مستوى حرجا، وأنه علاوة على ذلك، منذ تنفيذ الجزء الأعظم من خطة تقليص عدد الموظفين في المحكمة، كان هناك عددا أقل بكثير من الموظفين المؤهلين للحصول على حوافز الاحتفاظ بالموظفين، مما يعني أن التكاليف التي ستنشأ عنها أقل بكثير. وللمزيد من المعلومات عن ذلك، انظر S/2013/308، الفقرة ٤٨، التي تشير إلى أنه، فيما يتعلق بالاقتراح المقدم في عام ٢٠٠٨، خُلص في تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة إلى أن الوفورات المرتبطة بحوافز الاحتفاظ بالموظفين، بما في ذلك انخفاض معدل الدوران وزيادة الإنتاجية والكفاءة، تفوق التكلفة النهائية.

١٠٣ - وإن الدرس الذي يجدر استخلاصه على نطاق أعم من حالة التوظيف التي تشكل تحديا بصورة استثنائية في المحكمة هو إدراك ضرورة توفير أكبر قدر ممكن من الأمن الوظيفي للموظفين في المؤسسات ”المؤقتة“. وهذا يستتبع بالضرورة التأكد من أنهم مستعدون للبقاء في الوظيفة، الأمر الذي يتطلب بدوره أن تتخذ المنظمة قرارات إدارية تتسم بالشجاعة. ولا قيمة للأمم المتحدة بدون الأشخاص الذين اختاروا أن يكرسوا وقتهم، وفي كثير من الحالات أكثر سنوات حياتهم المهنية إنتاجا، لخدمة الصالح العام. وفي هذا الصدد، تحث المحكمة الأمم المتحدة على أن تتعلم من خبرة المحكمة، وأن تحمي على نحو أفضل، بوصفها منظمة تعنى بأفضل الممارسات، صحة ورفاه وإنتاجية موظفي الأمم المتحدة في العمليات المقبلة المتعلقة بتقليص حجم المؤسسات. وما عدا ذلك فهو يمثل إدارة قصيرة النظر تقلل من قيمة أثمن مورد للمنظمة، وسينتج عنها، بحكم الضرورة، إنفاق مبالغ كبيرة من المال بدون داع.

٥ الهيكل

١٠٤ - نص النظام الأساسي للمحكمة في الأصل على إنشاء دائرتين ابتدائيتين ودائرة استئناف واحدة[١٧١]. ولكن، في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٨، واستجابة لطلب من الرئيس[١٧٢]، أنشأ مجلس الأمن دائرة ابتدائية ثالثة، وأضيف ٣ قضاة جدد ليصبح عددهم ١٤ قاضيا[١٧٣].

١٠٥ - وفضلا عن ذلك، وكما ذكر سابقا، عدّل مجلس الأمن في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ النظام الأساسي بزيادة عدد القضاة الدائمين إلى ١٦ وإنشاء مجموعة من ٢٧ قاضيا مخصصا يمكن لرئيس المحكمة أن يختار منها[١٧٤]، على نحو ما اقترحته المحكمة سابقا[١٧٥]. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، انتخبت الجمعية العامة القضاة المخصصين[١٧٦]، الذين عيّن تسعة منهم للنظر في قضايا محددة وتولوا مهامهم في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠٠١ وآذار/مارس ٢٠٠٢[١٧٧].

١٠٦ - وقد سمح إدخال هذه التعديلات على النظام الأساسي بأن تتألف كل دائرة ابتدائية من ثلاثة قضاة دائمين وستة قضاة مخصصين على الأكثر وأن تقسم إلى ”أقسام“ في كل قسم ثلاثة قضاة، كل منها يمنح

(١٧١) قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣) وتقرير الأمين العام المقدم عملا بموجب الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٨٠٨ (١٩٩٣) (S/25704 و S/25704/Corr.1).

(١٧٢) انظر الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ الموجهتين من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (A/52/891-S/1998/376) ومرفقها وتذييلها. وانظر أيضا ”الرئيسة ماكدونالد تطلب إلى مجلس الأمن إنشاء دائرة ابتدائية إضافية“، نشرة صحفية، ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، متاحة على الموقع التالي: http://www.icty.org/en/presalso ats/president-mcdonald-asks-security-council-establish-additional-trial-chamber. وكانت رئيسة المحكمة قد طلبت إضافة أربعة قضاة جدد.

(١٧٣) قرار مجلس الأمن ١١٦٦ (١٩٩٨).

(١٧٤) قرار مجلس الأمن ١٣٢٩ (٢٠٠٠). وانظر أيضا الوثيقة A/55/382-S/2000/865 ومرفقها الأول وتقرير القضاة المرفق بها. وفي التقرير، اقترح القضاة أيضا (في الفقرات ٨٤-٩٢) إنشاء دائرة ابتدائية رابعة، وهو تدبير من شأنه، وفقا للتقرير، أن يحسّن إنتاجية المحاكم الابتدائية بنسبة ٣٠ في المائة.

(١٧٥) انظر الفقرة ٣٤ أعلاه.

(١٧٦) A/56/352-S/2001/865، الموجز.

(١٧٧) A/57/379-S/2002/985، الفقرة ١٠.

الصلاحيات والمسؤوليات نفسها التي يمنحها النظام الأساسي للدوائر الابتدائية. وقد مهد ذلك للفترة المفعمة بالنشاط، مما أتاح للمحكمة الاضطلاع بما يصل عدده إلى ١٠ محاكمات بصورة متزامنة[١٧٨].

١٠٧ - وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، وعملا بالتوصيات المقدمة من المحكمة، وسّع مجلس الأمن سلطة القضاة المخصصين للقيام بالإجراءات السابقة للمحاكمة في قضايا غير تلك التي تكون قد أسندت لهم[١٧٩]. وقد أسهم ذلك التعديل الهام إسهاما كبيرا في رفع الدعاوى إلى المحاكمة، وإنجازها في نهاية المطاف بسرعة أكبر. وعلى نفس المنوال، أزالت التعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي في عام ٢٠٠٥ الحظر على إعادة انتخاب القضاة المخصصين، مما حسّن فعالية الدوائر نظرا لأن القضاة المخصصين أصبحوا أكثر خبرة في الاضطلاع بأدوارهم[١٨٠]. وقد كانت الزيادة التي أدخلت في عام ٢٠٠٦ على عدد القضاة المخصصين العاملين من ٩ إلى ١٢ قاضيا تعديلا مرحبا به وسمحت للرئيس بتعيين قضاة مخصصين بصفة قضاة احتياطيين في المحاكمات المطولة لعدة متهمين[١٨١].

١٠٨ - وفي ضوء زيادة حجم العمل، وبعد الحصول على موافقة مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠٨، عيّن الرئيس قاضيين مخصصين فوق الحد القانوني البالغ ١٢ قاضيا لتمكين المحكمة من البدء في محاكمتين جديدتين، وبذلك وصل عدد الدعاوى التي ينظر فيها في نفس الوقت إلى ثمانية[١٨٢]. وفي وقت لاحق، وبسبب التأثير الذي أحدثته دعاوى انتهاك حرمة المحكمة في حجم القضايا القائم، قام الرئيس، بعد أن تلقى موافقة المجلس، بتفسير الأنظمة ذات الصلة بطريقة تتيح تعيين قضاة مخصصين للنظر في قضايا انتهاك حرمة المحكمة غير المتفرعة عن الدعاوى التي عيّن قضاة مخصصين للنظر فيها[١٨٣]. وقد أتاح هذا الأمر توزيع حجم العمل على نحو أكثر عدلا بين القضاة وأدى إلى تسريع كل من قضايا انتهاك حرمة المحكمة والقضايا الموضوعية.

١٠٩ - وخلال السنوات الـ ١٦ التي طبق فيها نظام القضاة المخصصين[١٨٤]، زادت قدرة الدوائر الابتدائية على النظر في القضايا والبت فيها بصورة ملحوظة. وقد تسنى ذلك من خلال الاستخدام المبتكر لقاعات المحكمة، وهي مورد حاسم الأهمية ولكنه محدود من موارد المحكمة، ومن خلال تمكين كل من القضاة الدائمين والقضاة المخصصين من النظر في قضيتين في نفس الوقت، بحيث يعقدون كلتا الجلستين الصباحية والمسائية يوميا تقريبا. وقد اتسم العبء الملقى على عاتق موظفي الدوائر، الذين يحملون عبئا كبيرا لإدارة القضايا المعقدة، بنفس القدر من الشدة.

(١٧٨) انظر الفقرة ١١٥ أدناه.

(١٧٩) قرار مجلس الأمن ١٤٨١ (٢٠٠٣)، الذي عدّلت به الفقرة ١، من المادة ١٣ مكررا رابعا من النظام الأساسي للمحكمة.

(١٨٠) S/2005/343 و S/2005/343/Corr.1، الفقرة ١١.

(١٨١) S/2006/898، الفقرة ١٩.

(١٨٢) التقرير السنوي المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ (A/63/210-S/2008/515)، الفقرة ٧، و S/2008/326، الفقرة ٣، حيث أشير إلى أن إحدى الدوائر الابتدائية التي تنظر في قضية لعدة متهمين ستعقد جلسات إضافية خلال العطلة الصيفية الممتدة لثلاثة أسابيع من أجل الاستفادة من توافر قاعات المحكمة. وانظر أيضا تقرير استراتيجية الإنجاز المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/729)، الفقرة ٣.

(١٨٣) S/2012/354، الفقرة ١٠.

(١٨٤) غادر آخر القضاة المخصصين في عام ٢٠١٦، بعد الانتهاء من محاكمة *كارادتيتش*.

١١٠ - وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت تغييرات هيكلية إضافية نافذة ضمن الدوائر. وبعد إعادة تنظيم لإدارة الدوائر، عُيّن كبير موظفين قانونيين ليؤدي دور رئيس الدوائر الجديد، الذي يتولى المسؤولية عن الإدارة المركزية لمختلف دوائر المحاكمة الابتدائية والاستئناف والتعاون فيما بينها، وخاصة فيما يتعلق بملاك الموظفين. وقد جاء إنشاء المنصب استجابة لتزايد عدد القضايا وحجم العمل ولاقى نجاحا في مواصلة تعزيز أوجه الكفاءة التشغيلية، بما يتماشى مع استراتيجية الإنجاز.

١١١ - وعدّلت أيضا دائرة الاستئناف على مر السنين كي تكون قادرة على مواجهة التحديات الناجمة عن الزيادات في حجم عملها. وكما ذكر سابقا، أنشأ مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ مقعدين إضافيين في دائرة الاستئناف، بحيث يشغلهما قاضيان من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، انتدب الرئيس قاضيين من تلك المحكمة لشغل هاتين الوظيفتين[١٨٥]. وفي العام نفسه، قدم الرئيس تقريرا بشأن خطة إصلاح لدوائر الاستئناف في المحكمتين. وتضمن التقرير العديد من المقترحات لتحسين تنظيم دوائر الاستئناف وطرق إدارتها وإجراءاتها لمواجهة الزيادة غير المسبوقة في عدد القضايا[١٨٦].

١١٢ - وأخيرا، وبعد الإنهاء المبكر لإحدى المحاكمات وما تلا ذلك من انتهاء مبكر لولايات قضاة، وجدت المحكمة نفسها في عام ٢٠١٦ تعاني من نقص في عدد القضاة اللازمين للتعامل مع الطعون التمهيدية. وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، واستجابة لطلب من المحكمة للحصول على المساعدة، قرر مجلس الأمن، بقراره ٢٣٠٦ (٢٠١٦)، بالإجماع تعديل النظام الأساسي للمحكمة بإضافة مادة جديدة هي المادة ١٣ مكررا رابعا، تتيح تعيين قاض مخصص في حال عدم وجود قاض دائم يمكن انتدابه للعمل في دائرة الاستئناف. وفي وقت لاحق، عُيّن القاضي بيرتون هول (جزر البهاما) قاضيا مخصصا وانتُدب للنظر في ثلاثة طعون تمهيدية في قضية *ملاديتش*.

٦ - قاعات المحكمة

١١٣ - تتسم قاعات المحكمة بأنها من بين أهم جوانب العمل القضائي للمؤسسة وهي تستحق اهتماما خاصا. وقد أنجزت في عام ١٩٩٥ أعمال بناء القاعة الأصلية للمحكمة، وهي قاعة المحكمة ١، التي صُمّمت لتستوعب قضايا لعدة متهمين[١٨٧]. وصممت قاعة المحكمة ٢، التي افتتحت في أيار/مايو ١٩٩٨، لتكون قاعة محكمة لمتهم واحد، في حين أن قاعة المحكمة ٣ ذات الحجم الكامل والملائمة للقضايا الكبيرة لعدة متهمين افتتحت في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨[١٨٨]. وحدِّثت قاعات المحكمة

(١٨٥) A/56/352-S/2001/865، الموجز.

(١٨٦) A/57/379-S/2002/985، الفقرة ١٢.

(١٨٧) ”ترحب المحكمة الدولية مع السرور بـ ’التبرع الكريم‘ المقدم من هولندا والولايات المتحدة لإنشاء قاعة محكمة ثانية كاملة ’تمس الحاجة إليها بشدة‘“، نشرة صحفية، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. متاحة على الموقع التالي: http://www.icty.org/en/press/international-tribunal-welcomes-delight-magnificent-donation-netherlands-and-united-states.

(١٨٨) ”سيجري افتتاح قاعة المحكمة الثانية في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨“، نشرة صحفية، ١ أيار/مايو ١٩٩٨، متاحة على الموقع التالي: www.icty.org/en/press/inauguration-courtroom-ii-will-take-place-5-may-1998. وانظر أيضا ”ترحب المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مع الامتنان بالعرض المقدم من الحكومة البريطانية لتمويل بناء قاعة محكمة مؤقتة“، نشرة صحفية، ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٧، متاحة على الموقع التالي: http://www.icty.org/en/press/international-

الثلاث جميعها في عام ٢٠٠٦. ووسعت قاعتا المحكمة ١ و ٣ لتستوعبا قضايا لما يصل إلى ستة متهمين وتسعة متهمين، على التوالي[١٨٩]، وأعيد بناء قاعة المحكمة ٢ لاستيعاب قضايا لثلاثة متهمين، وكذلك جلسات ينظر فيها جميع القضاة الخمسة لدائرة الاستئناف[١٩٠].

١١٤ - وفي السنوات الأولى للمحكمة، عُقدت جلسات من منتصف الفترة الصباحية إلى منتصف فترة بعد الظهر، من حوالي الساعة ١٠:٠٠ إلى حوالي الساعة ١٦:٠٠، مع استراحة لتناول الغداء. وازداد عدد القضايا قيد النظر حوالي عام ٢٠٠٠ نتيجة لاعتقالات جديدة، وقسّم الجدول الزمني لكل قاعة محكمة، نتيجة لذلك، إلى نوبتين يوميتين، من الساعة ٩:٠٠ إلى الساعة ١٣:٤٥ ومن الساعة ١٤:١٥ إلى الساعة ١٩:٠٠، مما سمح للمحكمة أن تنظر في ما يصل إلى ست محاكمات في نفس الوقت. وفي هذا الصدد، وكما ذكر سابقا، وجد الفريق العامل المعني بجدولة المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف سبلا خلاقة لإتاحة النظر في أكثر من ست قضايا في وقت واحد، باستخدام الثغرات في الجدول الزمني للعمل في قاعات المحكمة.

١١٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان ينظر في الدوائر الابتدائية في سبع محاكمات، كانت ثلاث منها قضايا لعدة متهمين تشمل ما مجموعه ١٨ متهما[١٩١]. وطوال عام ٢٠٠٨، ارتفع ذلك الرقم إلى ثماني محاكمات موزعة على الدوائر الابتدائية الثلاث[١٩٢]. وفي عام ٢٠٠٩، كانت المحكمة تنظر في سبع إلى ثماني محاكمات[١٩٣]. وفي عام ٢٠١٠، بلغ عمل المحكمة ذروته حيث كانت تنظر في ما مجموعه ١٠ محاكمات في نفس الوقت[١٩٤]. وفي الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، كانت المحكمة تنظر

tribunal-former-yugoslavia-welcomes-gratitude-british-governments-offer-finance و ”ترحب المحكمة الدولية مع التقدير بالدعم المقدم من كندا“، نشرة صحفية، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، متاحة على الموقع التالي: http://www.icty.org/en/press/international-tribunal-welcomes-appreciation-canadas-support؛ و ”ترحب المحكمة الدولية مع السرور بـ ’التبرع الكريم‘ المقدم من هولندا والولايات المتحدة“ (انظر الحاشية ١٨٧)؛ و ”يفتتح الوزير فان ميرلو والسفير شيفر قاعة المحكمة الثالثة يوم الجمعة ١٢ حزيران/يونيه“، نشرة صحفية، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨، متاحة على الموقع التالي: www.icty.org/en/press/minister-van-mierlo-and-ambassador-scheffer-inaugurate-courtroom-iii-friday-12-june.

(١٨٩) ”حلقة دراسية دبلوماسية عقدت في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة“، نشرة صحفية، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. متاحة على الموقع التالي: http://www.icty.org/en/press/diplomatic-seminar-held-icty.

(١٩٠) في عام ٢٠٠٥، أوصى الفريق العامل المعني بالإسراع في المحاكمات بإعادة تصميم قاعة المحكمة ٢ لإتاحة إجراء محاكمات لعدد يصل إلى ثلاثة متهمين. وأوصت أيضا بإنشاء قاعة محكمة رابعة، وهو ما سيتيح مزيدا من المرونة في ترتيبات عقد الجلسات، على سبيل المثال من خلال إتاحة النظر في الدعاوى التمهيدية ودعاوى الاستئناف من دون تعطيل سير إجراءات المحاكمة الجارية، S/2005/781، الفقرة ٨.

(١٩١) A/62/172-S/2007/469، الموجز.

(١٩٢) المرجع نفسه، الفقرة ٣.

(١٩٣) S/2009/252، الفقرة ٨، التي أشير فيها إلى أن الجلسات الروتينية الخاصة بقضايا المحاكمات التمهيدية والاستئنافات، من قبيل جلسات استعراض سير القضايا ومرافعات الاستئناف الشفوية، كانت تعقد أحيانا في ساعات مبكرة للغاية من الصباح لتجنب تعطيل الجدول الزمني للمحاكمات.

(١٩٤) A/65/205-S/2010/413، الفقرة ٢، و S/2010/270، الفقرة ٣، والمرجع نفسه، الفقرة ٥، التي أشير فيها إلى أن سرعة الترجمات تواجه صعوبات بسبب حجم العمل هذا. وفيما يتعلق بالترجمات، أشير في الفقرة ١٠ من الوثيقة S/2012/354، إلى أنه في دعاوى *برليتش وآخرين*، *وشيشيلي*، *وتوليمير*، قد يتسبب التأخر في ترجمة الأحكام الابتدائية في حدوث تأخير

في تسع محاكمات[١٩٥]. وعلى الرغم من أن النظر في تسع محاكمات في نفس الوقت كان في تلك الفترة أمرا مثيرا للإعجاب في ضوء حجم العمل المتعلق بالقضايا الذي صممت المحكمة لاستيعابه، بيّنت التجربة أن القدرة الاستيعابية لقاعات المحكمة ومستويات ملاك الموظفين في جميع أنحاء المحكمة، التي كانت ”تقلص“ بالفعل في نفس الوقت، لا تكفي لاستيعاب حجم العمل.

خامسا – تنفيذ استراتيجية الإنجاز: قلم المحكمة

١١٦ – يضطلع قلم المحكمة بالمسؤولية عن إدارة المحكمة وتقديم الخدمات لها وهو بمثابة قناة الاتصال الخاصة بها. وهو يقسم إلى شعبتين: شعبة خدمات الدعم القضائي وشعبة الشؤون الإدارية، وهو يتولى أيضا إدارة قسم الاتصالات وبرنامج الاتصال الخاصين بالمحكمة. ويقود قلمَ المحكمة رئيس قلم المحكمة ونائب رئيس قلم المحكمة، اللذان يتلقيان الدعم من ديوان رئيس قلم المحكمة.

١١٧ – وفي ضوء المهام المتنوعة لقلم المحكمة، تنظِّم خبراتُه في تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة في أقسام ووحدات، تبرز التحديات الخاصة المواجهة والإنجازات المضطلع بها والدروس المستفادة.

ألف – التحديات والإنجازات والدروس المستفادة: ديوان رئيس قلم المحكمة

١١٨ – يقدم ديوان رئيس قلم المحكمة الدعم في الاضطلاع بالمسؤولية العامة عن إدارة قلم المحكمة، وتوفير التوجيه الاستراتيجي والإشراف لشعبة الشؤون الإدارية وشعبة الدعم القضائي وتمثيل المحكمة في علاقتها مع الدولة المضيفة وغيرها من الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والجهات المعنية الخارجية. ويساعد الديوان أيضا في تمثيل المحكمة في علاقاتها مع مختلف أجهزة الأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها ويقدم المشورة القانونية العامة فيما يتعلق بمجموعة من أنشطة قلم المحكمة.

١١٩ – ويقوم الديوان بإعداد المذكرات التي يقدمها رئيس قلم المحكمة إلى الدوائر ورئيس المحكمة بشأن أية مسألة تنشأ في سياق قضية محددة وتؤثر أو قد تؤثر في أداء مهام قلم المحكمة. ويتولى الديوان أيضا المسؤولية عن التفاوض بشأن الاتفاقات ومذكرات التفاهم مع مختلف الدول والجهات من غير الدول وصياغتها وعن الدفاع عن المنظمة في الدعاوى المعروضة على وحدة التقييم الإداري ومحكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف. وعلى نحو فريد في منظومة الأمم المتحدة، تخضع أيضا قرارات رئيس قلم المحكمة بشأن أشخاص من غير الموظفين في المسائل ذات الصلة بالاحتجاز والمعونة القانونية للمراجعة القضائية. ويدعم الديوان رئيس قلم المحكمة في الدفاع في الطعون المقدمة بشأن قراراته، ويسهم هذا النظام في عملية اتخاذ قرارات تتسم بالقوة والإنصاف في المحكمة.

١٢٠ – ومنذ إنشاء المحكمة، تولى رئاسة قلم المحكمة أربعة رؤساء قلم: ثيودور فان بوفن (شباط/فبراير – كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، ودوروثي دي سامبايو غاريدو – نيج (شباط/فبراير

كبير في جميع دعاوى الاستئناف. وعلى هذا الأساس، أوعز رئيس المحكمة إلى رئيس قلم المحكمة أن يحد من الأوقات المتوقعة للترجمة بمقدار النصف.

(١٩٥) A/66/210-S/2011/473، الفرع ثالثا – باء؛ و A/67/214-S/2012/592، الفرع ثالثا – باء؛ والتقرير السنوي المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ (A/68/255-S/2013/463)، الفرع ثالثا – باء.

١٩٩٥ – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، وهانز هولثيوس (كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، وجون هوكينغ (منذ أيار/مايو ٢٠٠٩).

١٢١ – ومع إنشاء المحكمة، كُلّف رئيس قلم المحكمة وموظفوه بمهمة إنشاء أول محكمة جنائية دولية منذ محكمتي نورمبرغ وطوكيو. وطرح ذلك تحديات غير مسبوقة على العديد من المستويات، بما في ذلك تحديد علاقات المحكمة مع الدولة المضيفة، وتحديد الاحتياجات المالية للمحكمة ووضع أول ميزانية لها، وتحديد إطار الإدارة والشؤون القانونية لعمل قلم المحكمة وتأمين ما يكفي من الموظفين. وكان يتعين على كل قسم من أقسام قلم المحكمة ووحدة من وحداتها شق الطريق بنفسه؛ ويرد أدناه وصف لبعض التحديات التي واجتها الأقسام الفنية لقلم المحكمة بمزيد من التفصيل.

١٢٢ – وبمجرد انطلاق أعمال المحكمة وتوصلها إلى إصدار أولى الأحكام، واجه قلم المحكمة تحديا جديدا تمثل في التفاوض بشأن الاتفاقات اللازمة لإنفاذ الأحكام. وعملا بالنظام الأساسي للمحكمة، تنفذ الأحكام في دولة تعينها المحكمة من قائمة بالدول الراغبة في قبول المدانين. وتمثل الهدف في تأمين الإنفاذ في دول غير بعيدة جدا عن منطقة يوغوسلافيا السابقة، من أجل إتاحة الزيارات العائلية المنتظمة. واستجابة لتزايد عدد الإدانات والأشخاص المدانين الذين ينتظرون في وحدة الاحتجاز لنقلهم، ضاعف رئيس قلم المحكمة وديوانه الجهود في الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول الأوروبية، على وجه الخصوص، لتأمين إنفاذ الأحكام. ونجحت المحكمة في نقل الرسالة التي مفادها أن عدم إنفاذ الأحكام يعني الحكم عليها بالفشل. وابتداء من عام ١٩٩٧، أجرى الديوان مفاوضات لعقد اتفاقات بشأن إنفاذ الأحكام وأبرمها مع ١٧ دولة أوروبية. وفي الفترة بين ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، عندما نُقل دراجن إردیموفیتش إلى ألمانيا، و ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، عندما نقلت مهمة الإنفاذ إلى الآلية، نقلت المحكمة ٥١ مدانا إلى ١٣ دولة إنفاذ مختلفة، حيث أنفذت أحكامهم بطريقة تمتثل القوانين السارية لدولة الإنفاذ والمعايير الدولية المتعلقة بالاحتجاز.

١٢٣ – ومع وصول عمليات المحكمة إلى ذروتها وبدء المؤسسة بتقليص حجمها تمشيا مع تخفيض النشاط القضائي، واجه رئيس قلم المحكمة والمحكمة ككل تحديا كبيرا آخر لعمليات المحكمة تمثل في ترك الموظفين للعمل بهدف الحصول على فرص عمل أكثر أمانا في منظمات أخرى.

١٢٤ – وللتغلب على هذا التحدي، حددت المحكمة مجموعة من التدابير الكفيلة بتحسين الاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة العالية والحد من الحواجز التي تعترض التوظيف أو الترقية خلال عملية التقليص. وعلى الرغم من أن الحوافز النقدية لم تحظ بتأييد المجتمع الدولي، تمكنت المحكمة من تهيئة بعض الحوافز غير النقدية. وعلى وجه الخصوص، أنشأ رئيس قلم المحكمة مكتبا للتعلم وإدارة الشؤون الوظيفية ضمن قسم الموارد البشرية يقدم الدعم إلى الموظفين في جميع الجوانب المتعلقة بالتطوير المهني والذاتي، وإدارة الشؤون الوظيفية والانتقال، أثناء الفترة الممددة لتقليص حجم المحكمة وإغلاقها اللاحق. واتخذت المحكمة أيضا خطوات لتنفيذ سياسة الأمم المتحدة من خلال إتاحة الإمكانية لترتيبات الدوام المرنة.

١٢٥ – وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ رئيس قلم المحكمة لجنة مشتركة بين الإدارة وممثلي الموظفين لوضع معايير لتقليص عدد الموظفين والتوصية بها. وأصدر رئيس قلم المحكمة مجموعة من القرارات التي تتضمن معلومات وتعليمات مفصلة بشأن تقليص عدد الموظفين، بهدف كفالة أقصى قدر من الإنصاف والشفافية في الإجراءات. وفي ضوء نجاح عملية الاستعراض المقارن وتقليص عدد الموظفين في المحكمة

وباعتبارها أول عملية من نوعها، أشاد مكتب خدمات الرقابة الداخلية بها بوصفها ”ممارسة فضلى في مجال قيادة عمليات التغيير“[(١٩٦)]. وبفضل التعاون بين الإدارة ونقابة الموظفين في وضع الإجراءات، قبل الموظفون فرادى قرارات تقليص العدد، وهو ما يتضح من قيام عدد قليل من الموظفين بطلب إجراء تقييم إداري لهذه القرارات ومن عدم تقديم أي قضية إلى محكمة الأمم المتحدة للمنازعات.

١٢٦ - وفي سياق استراتيجية الإنجاز، واجه رئيس قلم المحكمة أيضا التحدي المتمثل في كفالة أن يخدم هيكل قلم المحكمة احتياجاتها التشغيلية على أفضل نحو. وبناء على ذلك، أجرى رئيس قلم المحكمة سلسلة من التغييرات الهيكلية وبسّط الممارسات والإجراءات. وفي الآونة الأخيرة، في ١ آذار/مارس ٢٠١٤، شرع رئيس قلم المحكمة في إعادة تنظيم شعبة خدمات الدعم القضائي، من خلال دمج الفروع على نحو سمح باستمرار الدعم الكامل مع تقليص عدد الموظفين.

١٢٧ - وفي السنوات القليلة الماضية، ما برح الديوان يركز طاقات كبيرة على دعم إنشاء الآلية والتعجيل به، وهو ما يمثل الخطوة الأخيرة نحو إنجاز ولاية المحكمة. ومنذ بدء عمل فرع لاهاي للآلية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حين إنجاز ولاية المحكمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ستكون المحكمة قد تقاسمت مواردها، ولا سيما من خلال ازدواج مهام الموظفين، في جميع أقسام قلم المحكمة ووحداته. ويمكن القول باطمئنان إن كل موظف من موظفي قلم المحكمة أُشرك بطريقة ما في تهيئة فرع لاهاي للآلية، سواء في مهام الدعم القضائي أو الخدمات الإدارية أو إدارة سجلات المحكمة والوصول إليها.

١٢٨ - ويعمل الديوان أيضا بنشاط في كفالة أن تنقل سجلات المحكمة إلى الآلية لاستخدامها من قبل مكاتبها أو حفظها في قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية. وأنشأ رئيس قلم المحكمة فريقا عاملا رفيع المستوى لتنسيق ومراقبة نقل السجلات وضمان إنجاز جميع الأعمال (أي نقل ١٠٠ في المائة من سجلات المحكمة) بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

١٢٩ - وفي السنة الأخيرة من ولاية المحكمة، نظم الديوان، بالاشتراك مع قسم الاتصالات، العديد من المناسبات المتصلة بإرث المحكمة وشارك فيها لضمان أن يجري إطلاع الجهات المعنية بالمحكمة والمجتمع الدولي على الدروس المستفادة في قلم المحكمة وخارجه.

باء - التحديات والإنجازات والدروس المستفادة: شعبة خدمات الدعم القضائي

١٣٠ - تتألف شعبة خدمات الدعم القضائي التابعة لقلم المحكمة من قسم خدمات دعم المحكمة، ووحدة السجلات القضائية، ووحدة الاحتجاز، وقسم خدمات المؤتمرات واللغات.

١ - قسم خدمات دعم المحكمة

١٣١ - يتألّف قسم خدمات دعم المحكمة من أربع وحدات، يدير كل منها رئيس للوحدة. وهذه الوحدات هي وحدة الدعم والعمليات المتعلقين بالشهود ووحدة حماية الشهود (اللتان يشار إليهما معا باسم قسم الضحايا والشهود)، ووحدة عمليات قاعات المحكمة، ومكتب المعونة القانونية ومسائل الدفاع.

(١٩٦) تقرير لجنة خدمات الرقابة الداخلية بشأن تنفيذ برنامج تقليص عدد الموظفين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (المهمة رقم A2010/270/04)، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الصفحة ١١.

(أ) قسم الضحايا والشهود

١٣٢ - بدأ قسم الضحايا والشهود، وهو الأول من نوعه في أي سياق دولي حديث، أشغاله في نيسان/أبريل ١٩٩٥.

١٣٣ - وعلى مدى سنوات عمل المحكمة، قدّم القسم المساعدة والدعم لما يقارب ٥٠٠ ٥ شاهد استدعوا للمثول أمام المحكمة وفرد من أفراد الدعم المصاحبين لهم (٨٠ في المائة من شهود الوقائع و ٧ في المائة من الشهود الخبراء و ١٣ في المائة من أفراد الدعم). وبما أن بعض الشهود أدلوا بشهاداتهم أكثر من مرّة، فقد ناهز عدد الزيارات التي قام بها الشهود ٥٠٠ ٨ زيارة إلى لاهاي أو إلى مواقع الربط بالفيديو (البالغ عددها ٢٣٦). واستدعى مكتب المدّعي العام حوالي ٦٣ في المائة من الشهود، فيما استدعت هيئة الدفاع ٣٥ في المائة منهم ودوائر المحكمة ٢ في المائة منهم. وقدّم نحو ثلثي الشهود شهاداتهم علنا من دون اتّخاذ أي تدابير حمائية داخل المحكمة.

١٣٤ - وقد واجه القسم مباشرة بعد إنشائه تحديين رئيسيين: تمثّل الأول في إيجاد التمويل للعديد من الوظائف الرئيسية التي لم تُدرج في الميزانية العادية للمحكمة إلا بعد مضي سنوات عدّة من المناقشات وممارسة الضغوط؛ وتمثل التحدي الثاني في تحديد المشورة والدعم النفسي والاجتماعي الذي ينبغي توفيره للشهود ضمن الإطار القانوني الدولي. فعندما بدأت المحكمة عملها، لم يكن يوجد أي برنامج نموذجي لتقديم الدعم للشهود. وشرع القسم في وضع نظام متكامل من المساعدة اللوجستية والدعم النفسي والاجتماعي والحماية مصمم بشكل يلبّي احتياجات الشهود المحددة قبل الإدلاء بالشهادة وأثناءها ومباشرة بعدها.

١٣٥ - وقد استلزم العدد المتزايد من المحاكمات التي تعقدها المحكمة بصورة متزامنة (ما يصل إلى ١٠ محاكمة) زيادة في قدرتها التشغيلية. وفي عام ٢٠٠٢، افتتح المكتب الميداني في سراييفو أبوابه، وكان الدور الذي اضطلع به محوريا في عمل المكتب الرئيسي للقسم. فقد يسّر إمكانية حصول الشهود على الحماية وخدمات الدعم التي يقدّمها القسم ووسّع نطاقها، كما نظّم السفر إلى لاهاي وسهّل الإدلاء بالشهادات عن طريق الاتصال بالفيديو من المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح المكتب الميداني للقسم إمكانية التنسيق مع الوكالات المحلية والدولية في يوغوسلافيا السابقة من أجل تحديد مصادر إضافية لتقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية وغيرها من أنواع المساعدة إلى الضحايا والشهود. وفي عام ٢٠١٣، وابتغاء زيادة كفاءة العمل وضمان دقة سجلات الشهود واكتمالها، أتاحت المحكمة إمكانية الاطلاع على قاعدة بيانات القسم في مكتب سراييفو الميداني وفي لاهاي.

١٣٦ - وسعى القسم إلى متابعة الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام المحكمة من خلال الاتصال بهم بعد فترة تراوحت بين أربعة وستة أسابيع من عودتهم إلى أوطانهم. وقد أبدى الشهود من خلال الاتصال بهم، في الفترة التي سبقت الإدلاء بشهاداتهم وفي الفترة التي تلتها، تصورا خاطئا عن المحكمة وعن دورها في عملية اتخاذ القرار على صعيد السلطات المحلية. فقد اعتقد بعضهم خطأً أن بإمكان المحكمة، بوصفها مؤسسة دولية، دعم طلباتهم أمام المؤسسات المحلية، أو تقديم توصية إلى السلطات المحلية أو حتى إجبارها على تيسير التوصل إلى نتيجة إيجابية فيما يخص مطالباتهم وتقليص المدة اللازمة لحل مسألة ما. وقد أدّت هذه التصورات الخاطئة في بعض الأحيان إلى خيبة أمل هؤلاء الشهود. وفي ضوء تلك التجربة، أدرك

القسم أهمية تزويد الشهود بمعلومات دقيقة وفي حينها عن ولاية القسم والمحكمة ودور كل منهما، بما في ذلك القواعد والإجراءات المتعلقة بالتعويض.

١٣٧ - وبالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي والدعم النفسي والاجتماعي إلى الشهود، نسّق القسم أيضا التدخلات اللازمة لمواجهة التهديدات الأمنية التي يتعرّض لها الشهود قبل الإدلاء بشهاداتهم وأثناءها وبعدها. وكان تغيير محل الإقامة أقصى ما بلغته تلك التدخلات، حيث غُيّر محل إقامة ما يناهز ١ في المائة من الشهود. وقد تطلّب ذلك تعاونا وثيقا مع وكالات إنفاذ القانون في هولندا وفي دول ثالثة، وكذلك في دول يوغوسلافيا السابقة.

١٣٨ - وقبل أكثر من عقد مضى، بدأ القسم ينظر في طلبات تغيير تدابير الحماية وفقا لما تنص عليه المادة ٧٥ (ح). وفي هذا السياق، كُلّف القسم بالاتصال بالشهود الذين حظوا بتدابير حمائية للاستفسار عن موافقتهم على تلك التدابير وعلى كشف هويتهم للأجهزة القضائية وللأطراف في الإجراءات القضائية الوطنية. ومع ازدياد عدد هذه الطلبات وتعقيدها على مر السنين، بدأ المحامون في قلم المحكمة يقدمون المساعدة لموظفي القسم أثناء المشاورات مع الشهود بغية الرد على العديد من الأسئلة والمخاوف التي أعرب عنها الشهود فيما يتعلق بهذه الطلبات.

١٣٩ - وفي عام ٢٠١٢، بدأ القسم بالاشتراك مع معهد كاستلبري لدراسات السلام التابع لجامعة نورث تكساس دراسة تجريبية عن الأثر الذي يخلفه في الشهود الإدلاء بالشهادة أمام المحكمة الجنائية الدولية في المدى الطويل. وشملت المجالات الرئيسية التي تناولتها الدراسة: أسباب الإدلاء بالشهادة، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الإدلاء بالشهادة، وشواغل الشهود الأمنية، ورفاههم البدني والنفسي، وتصوراتهم عن العدالة والمحكمة. وأجرى القسم بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ مقابلات شخصية مع ٣٠٠ شاهد من شهود الوقائع في منطقة جغرافية واسعة النطاق في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا. وحتى الآن، لم يسبق أن استخدمت دراسة بهذا الحجم عينة منهجية وعلمية شملت هذا العدد الكبير من الشهود المستدعين من قبل جميع الأطراف (هيئة الادعاء وهيئة الدفاع ودوائر المحكمة).

١٤٠ - ونُشرت نتائج الدراسة التجريبية في تقرير بعنوان ”أصداء الشهادات: دراسة تجريبية لأثر الإدلاء بالشهادة أمام المحكمة الجنائية الدولية في المدى الطويل“، حيث تم إعلان صدور الطبعة الإنكليزية منه في لاهاي في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦ أمام مجموعة من الممارسين وأعضاء السلك الدبلوماسي وجهات معنية أخرى[١٩٧]. ولاحقا في حزيران/يونيه ٢٠١٦، سافر الفريق الذي أعد الدراسة التجريبية إلى منطقة يوغوسلافيا السابقة لعرض نتائج الدراسة في كل من سراييفو وبلغراد وبريشتينا وزغرب. وفي وقت لاحق من عام ٢٠١٦، أتيحَ النص الكامل للتقرير أيضا باللغات البوسنية/الكرواتية/الصربية والألبانية[١٩٨].

١٤١ - وسلّط التقرير الضوء على تنوع عملية الإدلاء بالشهادة وتعقيدها واختلافها بحسب كل شاهد. وكان معظم الشهود المشاركين قد تعرضوا لصدمات عاطفية أو جسدية شديدة أثناء النزاعات. وأكثر الأسباب التي ذُكرت سببا للإدلاء بالشهادة نابعة من منطلق فعل الخير، وتحديدا مساعدة القضاة على التوصل إلى قرار دقيق والوفاء بواجب أخلاقي إزاء الضحايا. وشعرت الغالبية العظمى من الشهود الذين أجريت معهم مقابلات، وعددهم ٣٠٠ شاهد، بأن المحكمة قد عاملتهم معاملة منصفة، بغض

(١٩٧) متاح على الرابط التالي: http://www.icty.org/x/file/About/Registry/Witnesses/Echoes-Full-Report_EN.pdf.

(١٩٨) متاح على الرابط التالي: http://www.icty.org/x/file/About/Registry/Witnesses/Echoes-Full-Report_BCS.pdf.

النظر عن الجهة التي استدعتهم، سواء كانت هيئة الادعاء أو هيئة الدفاع، وأنهم قد أسهموا شخصيا في تحقيق العدالة وقول الحقيقة. ومن خلال هذه الدراسة، أثرى القسم تراث المحكمة، وهو يأمل أن يكون قد قدّم مدخلات لوضع نماذج دعم الشهود داخل نظم المحاكم في المستقبل.

١٤٢ - وقد ساهم القسم أيضا وشارك في مختلف برامج التدريب واجتماعات الأقران ومنتديات أخرى بهدف تبادل الخبرات والمعارف مع النظراء المحليين في مجال دعم الشهود ووحدات حماية الشهود، من خلال كل من المكتب الرئيسي للقسم والمكتب الميداني في سراييفو. ونظّم القسم مؤتمرات في لاهاي موّلتها المفوضية الأوروبية إلى حد كبير، وذلك من أجل بناء علاقات وشبكات إحالة أقوى بين العاملين في مجال الصحة والرعاية في كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

١٤٣ - ومع اقتراب موعد إغلاق المحكمة أبوابها، عمل القسم بشكل وثيق مع فرع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في أروشا من أجل إعداد إطار مشترك لدعم الشهود، وقام بمواءمة ما أمكنه عمليا من السياسات والممارسات في هذا المجال. ومع بدء فرع الآلية في لاهاي أعماله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، انتقلت مهمة حماية الشهود إلى الآلية. وقد ظل موظفو القسم يؤدون مهاما مزدوجة لضمان استمرار الخدمات المقدمة إلى الشهود.

١٤٤ - ويعود الفضل الأكبر في الاعتراف العام الحالي بضرورة وجود وحدات للضحايا والشهود وبأهميتها، داخل المحاكم الدولية والوطنية على السواء، إلى عمل القسم وإنجازاته. وقد اتُّخذ القسم نموذجا عند إنشاء وحدات مماثلة للشهود في أماكن أخرى، بما في ذلك في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الخاصة للبنان وفي المحاكم الوطنية في يوغوسلافيا السابقة.

(ب) وحدة عمليات قاعات المحكمة

١٤٥ - تيسّر وحدة عمليات قاعات المحكمة جميع إجراءات المحكمة، بما في ذلك جلسات المحاكمة والاستئناف والتداولات بالفيديو والبعثات الموفدة للتصديق على إفادات الشهود والبعثات التي تأمر بها المحكمة. وتقوم الوحدة بجميع الترتيبات التنظيمية اللازمة لإجراءات المحاكمة وتتولّى مسؤولية حفظ ملف كامل ودقيق بهذه الإجراءات، بما في ذلك الاحتفاظ بالأدلة التي قُبلت. وتتولى الوحدة أيضا مسؤولية تنفيذ الأوامر والقرارات القضائية.

١٤٦ - وتسمح المادة ٢١ (٤) من النظام الأساسي للمحكمة واجتهاداتها القضائية للمتهم بأن يمثّل نفسه، وهو ما اختاره عدة متهمين منذ عام ٢٠٠١. وفي البداية، ساعد قلم المحكمة المتهمين الذين يمثلون أنفسهم على أساس كل حالة على حدة، بتعاون وثيق مع دوائر المحكمة أو بأوامر صريحة منها. بيد أن التجربة أظهرت أن ثمة مسائل تتطلب التواصل والتعاون فيما بين عدة أقسام ضمن قلم المحكمة وأنه من اللازم إيجاد نظام أكثر فعالية. واستجاب رئيس قلم المحكمة لهذه الحاجة بأن أنشأ داخل الوحدة مكتبا للمتهمين الذين يمثلون أنفسهم لمساعدتهم في إعداد دفاعهم على نحو أفضل، مراعيا في الوقت عينه استخدام موارد قلم المحكمة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والحفاظ على حياد قلم المحكمة.

١٤٧ - وبفضل إنشاء مكتب للمتهمين الذين يمثلون أنفسهم، استطاع قلم المحكمة تطوير خبرة فيما يتعلّق بالتحديات والمتطلبات الخاصة بالقضايا التي تنطوي على متهمين يمثلون أنفسهم، وبالتالي مساعدتهم على نحو منسّق يتسم بالكفاءة.

(ج) مكتب المعونة القضائية ومسائل الدفاع

١٤٨ - وضع مكتب المعونة القانونية ومسائل الدفاع نظام المعونة القانونية للمحكمة وتولى إدارته وصيانة حق المشتبه فيهم والمتهمين في الحصول على محامي دفاع مؤهلين في جميع مراحل الإجراءات القضائية. وشمل ذلك وضع سياسات للمعونة القانونية، وتحديد الوضع المالي للمتهم الذي يطلب المعونة القانونية، وإدارة قائمة بالمحامين المؤهلين للتكليف بتمثيل المشتبه فيهم والمتهمين أمام المحكمة بموجب المادة ٤٥ من القواعد (”قائمة المادة ٤٥“) وتكليف محامين للمتهمين المعوزين وشبه المعوزين وتحديد أتعابهم. وعلاوة على ذلك، كُلّف المكتب بمهمة تنفيذ الأوامر المتعلقة بإنفاذ الأحكام حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وكان مسؤولا عن المسائل القانونية والسياساتية المتعلقة بوحدة الاحتجاز حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ومن أجل ترشيد العمليات، نُقلت هاتان المهمتان في نهاية المطاف إلى ديوان رئيس القلم.

١٤٩ - وخلال ولاية المحكمة، قدّم مكتب المعونة القانونية ومسائل الدفاع المساعدة إلى أكثر من ٢٢٠ محاميا ومحاميا معاونا[(١٩٩)] مكلّفا أو معيّنا وإلى أكثر من ٦٠٠ مساعد قانوني ومدير قضايا ومترجم شفوي، فضلا عن حوالي ٢٠٠ محقق وأكثر من ١٠٠ خبير دفاع. وبالإضافة إلى ذلك، قام المكتب بانتداب محامين لما عدده ٢٨ متهما في ٢٥ قضية تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، فضلا عن ١٦ مدعيا عاما ومحققا من أصدقاء المحكمة. وتضمّنت قائمة المادة ٤٥ التي يتعهّدها المكتب نحو ٥٧٠ محاميا من ٢٨ بلدا، بلغت نسبة النساء منهم ١٣ في المائة ونسبة المحامين من منطقة يوغوسلافيا السابقة حوالي ٢٤ في المائة. وعلاوة على ذلك، نسّق المكتب المساعدة القانونية التي قدّمت إلى أكثر من ١٢٠ مشتبها فيهم وقرابة ٥٠ شاهدا محتجزا.

١٥٠ - واستنادا إلى القرارات التي خلص إليها المكتب بشأن العوز، حصل ٨١ متهما من أصل ١٣٣ متهما أمام المحكمة[(٢٠٠)] على مساعدة قانونية كاملة، في حين تبيّن أن بوسع ٤٠ متهما الإسهام في تكاليف الدفاع الخاصة بهم، وحصلوا بالتالي على مساعدة قانونية جزئية. ولم يطلب عشرة متهمين أي مساعدة قانونية. وتبيّن أن اثنين من المتهمين الذين طلبوا المساعدة القانونية قادران على دفع جميع تكاليف الدفاع الخاصة بهما.

١٥١ - وفي الفترة الممتدة من ٢٠٠٢[(٢٠١)] إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تولى المكتب إدارة ميزانيات المعونة القانونية التي بلغ مجموعها ١٤٤ ٤٢٨ ٤٥٥ دولارا. ويشمل هذا المبلغ أتعاب المحامين وموظفي الدعم، بما في ذلك تكاليف المكاتب، وتكاليف الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية للتواصل بين

(١٩٩) كُلّف بعضهم بالعمل في عدة قضايا.

(٢٠٠) لا يشمل ذلك قضايا انتهاك حرمة المحكمة.

(٢٠١) في عام ٢٠٠٢، فُصل المكتب عن قسم إدارة المحكمة وخدمات الدعم.

المتهمين ومحاميهم، وتكاليف سفر هيئة الدفاع، وبدل الإقامة اليومي للمحامين عند وجودهم في مقر المحكمة.

١٥٢ - وقد كانت المساعدة التي قدّمها المكتب إلى المحامين أساسية في إدماج هيئة الدفاع ضمن مجمل الإجراءات الجارية أمام المحكمة. فقد كفل المكتب، على سبيل المثال، توفير الدعم التقني واللوجستي إلى هيئة الدفاع من أجل تحسين ظروف عملها، مما ساعد على الوفاء بمبدأ تكافؤ الوسائل. وعلاوة على ذلك، أشرك المكتب هيئة الدفاع على نحو فاعل في المشاورات بشأن السياسات الجديدة ومدونة قواعد السلوك المهني للمحامين والوثائق الأخرى التي لها تأثير في عمل هيئة الدفاع.

١٥٣ - وكان المكتب هو جهة الاتصال الرئيسية بين محامي الدفاع وقلم المحكمة واضطلع بدور رئيسي في إنشاء رابطة محامي الدفاع الممارسين أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية[٢٠٢]. ودعم المكتب التدريب المستمر لمحامي الدفاع وموظفي الدعم من خلال مساعدة الرابطة، لوجستيا وماليا، في تنظيم مناسبات تدريبية سنوية. وقد شارك الكثير من المحامين من منطقة يوغوسلافيا السابقة، ومعظمهم من المحامين الشباب، في تلك المناسبات التدريبية التي قدمت لهم نظرة متبصّرة عن عمل هيئة الدفاع في المحكمة وعن القانون الجنائي الدولي وإجراءاته بصورة عامة.

١٥٤ - وواظب المكتب على تطوير نظام المعونة القانونية للمحكمة وتحسينه. ونص التوجيه الأصلي المتعلق بتكليف محامي الدفاع على تقديم حد أدنى من المساعدة القانونية، استنادا إلى توكيل وأتعاب يومية وبدل إقامة يومي. وسرعان ما تبيّن أن الأتعاب اليومية غير مناسبة مقابل مقدار العمل المطلوب من محامي الدفاع، فاقترح المكتب العمل بنظام أجر بالساعة ووضع حدا أقصى لعدد ساعات العمل المسموح بها في الشهر. وفي وقت لاحق، وضع قلم المحكمة حدا شهريا أقصى لعدد الساعات المسموح بها عموما في مرحلة ما قبل المحاكمة ومرحلة الاستئناف، بصرف النظر عن عدد الساعات الفعلي المنفق وبالاستناد إلى درجة تعقيد القضية المعنية، وذلك ابتغاء تحفيز المحامين على العمل بقدر أكبر من الكفاءة وتحسين توزيع الموارد بين قضايا متباينة التعقيد. بيد أن المعوقات الإدارية حدت بقلم المحكمة إلى تنفيذ أول نظام للمبالغ المقطوعة لمرحلة المحاكمة عام ٢٠٠٢. وفي إطار هذا النظام، يُحسب المبلغ المقطوع على أساس درجة تعقيد مرحلة المحاكمة ومدتها المقدّرة. ويقسم المبلغ المقطوع بعد ذلك إلى أجور شهرية متساوية. وساهم اعتماد نظام المبالغ المقطوعة إلى حد كبير في تخفيف العبء الإداري الملقى على كاهل هيئة الدفاع وموظفي المكتب، وأتاح مزيدا من الدقة في توقعات الميزانية وأقصى قدر من المرونة للمحامين وحافزا لإدارة مواردهم بكفاءة. وفي ٢٠٠٤، ونظرا لنجاح نظام المبالغ المقطوعة في مرحلة المحاكمة، استُحدث نظام مماثل لمرحلة ما قبل المحاكمة. وتجدر الإشارة إلى أن المحاكم الدولية الأخرى تستعين بانتظام بخبرة موظفي المكتب في استحداث وإدارة نظم المساعدة القانونية.

١٥٥ - وقد وضع المكتب كذلك مبادئ توجيهية واضحة لتوضيح أحكام التوجيه المتعلق بتكليف محامي الدفاع فيما يتعلق بوضع طالبي الحصول على المعونة القانونية المعوزين. ولم تتطرّق المبادئ التوجيهية التي بدأ العمل بها في عام ٢٠٠٤ إلى قدرات المتهمين المالية فحسب، وإنما أيضا إلى نفقات المعيشة الأساسية لأسرهم ومعاليهم الآخرين. ونجم عن ذلك تقدير نزيه وشفاف للوضع المالي للمتهمين الذين

(٢٠٢) المعروفة سابقا باسم رابطة محامي الدفاع الممارسين أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

يطلبون المساعدة القانونية. وقد أسهم توظيف محقق مالي في المكتب إسهاما كبيرا في رصد وضع المتهمين المالي وتقييمه، كما ساعد في كشف ترتيبات تقاسم الأتعاب ومنع حدوثها.

١٥٦ - وعندما قررت الجلسة العامة للقضاة تعديل القواعد في عام ٢٠٠٤ لتضمينها شروطا أكثر صرامة فيما يتعلق بالمؤهلات المطلوبة في المحامين، اضطلع المكتب بدور أساسي في ضمان تنفيذ هذه الشروط كخطوة أولى، ثم التقيد بها من خلال مواصلة رصد مؤهلات المحامين وسلوكهم. وبدءا من عام ٢٠٠٤، اشتُرط في جميع محامي الدفاع أن يكونوا أعضاء في رابطة محامي الدفاع الممارسين أمام المحكمة وأن يجيدوا إحدى اللغتين الإنكليزية أو الفرنسية وألا يكون قد صدرت بحقهم أي إدانة تأديبية أو جنائية. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب أن يكون لدى المحامي الذي يسعى إلى التأهل للتكليف في إطار نظام المعونة القانونية خبرة سبع سنوات في هذا المجال وكفاءة مشهود بها في القانون المطبق أمام المحكمة. وطلب المكتب من كل المحامين إعادة تقديم طلب للانضمام إلى قائمة المادة ٤٥ وحُذف من القائمة المحامون الذين لم يستوفوا الشروط المطلوبة. لكن ضمانا لعدم تضرر أي متهم، سُمح للمحامين الذين لم يستوفوا الشروط الجديدة لكنهم كانوا منخرطين بنشاط في قضية ما بإنجاز ولايتهم قبل حذف اسمهم من القائمة. وقد أصبحت المحكمة، باعتمادها شروط التأهيل المعزّزة، مثالا يُحتذى به للمحاكم الجنائية الدولية الأخرى، مثل المحكمة الخاصة للبنان والمحكمة الجنائية الدولية، حيث استرشدت بالشروط المذكورة، بل وفرضت في بعض الأحيان شروطا أكثر صرامة منها.

٢ - وحدة السجلات القضائية

١٥٧ - تتولّى وحدة السجلات القضائية المسؤولية عن جميع السجلات القضائية المنشأة داخل المحكمة. وهي مسؤولة عن استلام وحفظ واستنساخ وتعميم نشر وثائق المحكمة، بما فيها المحاضر والأدلة المستندية ومذكرات التوقيف ولوائح الاتهام والملتمسات والمذكرات وأوامر المحكمة التي تصدرها الدائرة.

١٥٨ - وقد استحدث قلم المحكمة عدة أدوات لتيسير عمل وحدة السجلات القضائية ومواصلة تحسينه، ومن بينها برامجيات لتوزيع ملفات المحكمة بصورة آلية وتقليص احتمال وقوع خطأ بشري وحدوث أي كشف غير مأذون به عن معلومات سرية إلى أدنى حد. وقام أيضا بوضع قاعدة بيانات لمساعدة الوحدة في تجهيز الأوامر التي تصدرها الدوائر والتي تمنح الأطراف حق الاطلاع على مواد سرية في قضايا أخرى، والرد على الطلبات الخارجية للحصول على نسخ مصدقة من السجلات القضائية. وتتيح قاعدة البيانات إمكانية استخراج الوثائق الرسمية بصورة آلية من قاعدة البيانات القضائية للمحكمة وتصديقها إلكترونيا، مما يساهم في تسريع العملية بدرجة كبيرة.

١٥٩ - وقاعدة البيانات القضائية من أهم الأدوات التي طورتها المحكمة، فهي تتيح للمستخدمين المسجلين البحث في المكتبة الموجودة على شبكة الإنترنت عن وثائق قانونية مستمدة من القضايا التي نظرت فيها المحكمة. وتتضمن قاعدة البيانات جميع القرارات والأحكام والمرافعات والأدلة المستندية والمحاضر ووثائق متنوعة من قلم المحكمة وملفات أخرى. وتتضمن قاعدة البيانات وثائق باللغة الإنكليزية أساسا، وكذلك باللغة الفرنسية واللغة البوسنية/الكرواتية/الصربية. وقد أنشأت المحكمة أيضا واجهة بينية لقاعدة البيانات موجّهة لعامة الجمهور باسم ”سجلات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة“، تتيح للعموم الاطلاع على جميع السجلات القضائية العامة للمحكمة منذ عام ١٩٩٤ وحتى الآن.

٣ - وحدة الاحتجاز

١٦٠ - وحدة الاحتجاز هي مركز للحبس الاحتياطي يخضع لإشراف رئيس قلم المحكمة، وهي تقع داخل سجن هولندي في حي شيفينينغين في لاهاي، على بُعد بضعة كيلومترات من مقر المحكمة. وتأوي وحدة الاحتجاز أشخاصا متهمين ينتظرون أو يخضعون للمحاكمة الابتدائية أو الاستئناف أمام المحكمة، وأشخاصا مدانين ينتظرون نقلهم إلى الدولة التي سيتم فيها تنفيذ الحكم، وشهودا وأشخاصا محتجزين متهمين بانتهاك حرمة المحكمة.

١٦١ - وفي ضوء مبدأ افتراض البراءة، يتمثل الغرض من الوحدة في مراقبة السلامة الجسدية والنفسية للمحتجزين والحفاظ عليها، والدفاع عن كرامتهم كبشر، وحماية حقوقهم كأفراد بحيث يتاح لهم فهم الإجراءات التي تنتظرهم أمام المحكمة والمشاركة فيها.

١٦٢ - وتُدار وحدة الاحتجاز وفقا لمجموعة راسخة من القواعد واللوائح تحكم كل جانب من جوانب أنشطة وحدة الاحتجاز والحياة اليومية للمحتجزين. ويشمل الإطار التنظيمي قواعد للاحتجاز ولوائح تحدد إجراءً لتقديم الشكاوى، وإجراءً تأديبيا، فضلا عن إجراء للإشراف على الزيارات والاتصالات. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت المحكمة اعتمادا كبيرا على الدولة المضيفة وأبرمت عدة اتفاقات بشأن توفير المرافق والخدمات في وحدة الاحتجاز.

١٦٣ - وقد بدأت وحدة الاحتجاز عملياتها في عام ١٩٩٥، عندما أُلقي القبض على المحتجز الأول دوشكو تاديتش واحتُجز بتهم القتل العمد والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية والقتل. وفي البداية، اتُّهم أغلب المتهمين بالضلوع مباشرة في ارتكاب الجرائم. وعلى إثر اعتماد استراتيجية الإنجاز والتركيز على المتهمين من مستوى أرفع، تغيَّر تصنيف المحتجزين في وحدة الاحتجاز تبعا لذلك.

١٦٤ - ومن التحديات الكبيرة التي واجهتها وحدة الاحتجاز طوال الفترة التي قضاها أغلب المحتجزين رهن الحجز، والتي تجاوزت بكثير فترات الحبس الاحتياطي في السياقات الوطنية. ويعزى ذلك إلى تعقيد الإجراءات ومن ثم طول المدة التي استغرقتها، فضلا عن طبيعة المحكمة باعتبارها محكمة دولية. وقد منحت الدوائر للمحتجزين، حيثما أمكن وفقا للقواعد وبناء على طلبهم، الإفراج المؤقت للعودة إلى بلدانهم الأصلية. غير أنه، ومع استثناءات قليلة، لم يتسن منح هذا الإفراج المؤقت سوى لبضعة أسابيع في المرة الواحدة. وقد انطوى ذلك على خطر التأثير في الروح المعنوية للمحتجزين. لكن إدارة وحدة الاحتجاز عملت، كما هو مفصل أدناه، على توفير طائفة واسعة من الأنشطة للمحتجزين بغية تنويع حياتهم اليومية قدر الإمكان.

١٦٥ - ومع مرور الوقت، أصبحت المشاكل الصحية للمحتجزين وما ترتب عليها من احتياجات في مجال الرعاية تمثل تحديا آخر من التحديات الحاسمة التي واجهت إدارة وحدة الاحتجاز والمحكمة ككل. وقد كان متوسط عمر المحتجز في وحدة الاحتجاز دائما أعلى بكثير منه في العديد من مرافق الاحتجاز الوطنية، وزاد باطراد من متوسط العمر الأولي البالغ ٣٩ عاما إلى المتوسط الراهن البالغ ٦٦,٧ عاما. وكان الكثير من المحتجزين عند التحاقهم بوحدة الاحتجاز يعانون من مشاكل صحية قائمة من قبل، ناجمة عن جروح لحقت بهم أيام الحرب أو عن اختيارات تتصل بأسلوب الحياة في مرحلة أبكر من حياتهم. ولاحقا، بدأ العديد منهم يعانون من مشاكل صحية متوقعة من جراء تقدمهم في العمر.

١٦٦ - غير أنه بفضل الرعاية الطبية التي يقدمها المسؤول الطبي وفريقه في وحدة الاحتجاز، تمكنت الوحدة من تلبية الاحتياجات الخاصة للمحتجزين. وتمتلك الوحدة دائرة خاصة بها للخدمات الطبية، يرأسها مسؤول طبي ونائبه. وتوفر دائرة الخدمات الطبية التشخيص والعلاج للمحتجزين، وتحيل المحتجزين إلى دوائر الخدمات الطبية في السجن المضيف وإلى المرافق المتخصصة في هولندا عند الاقتضاء. ويُزوَّد المحتجزون أيضا بالمشورة الغذائية والعلاج الطبيعي والمرافق الرياضية والتدريب الرياضي. ونتيجة لذلك، تمكَّن بعض المحتجزين ممّن كانوا يعانون أصلا من شدة المرض من تحسين صحتهم أثناء مقامهم في الوحدة. غير أن ثمة تحديا متواصلا يتمثل في تلبية الاحتياجات الخاصة بالمحتجزين المسنين، وتُعرب المحكمة عن امتنانها لما تتلقاه في هذا الصدد من مشورة ودعم من الهيئة المنوط بها رصد وحدة الاحتجاز، وهي اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

١٦٧ - وثمة تحدٍ آخر يتصل بصحة المحتجزين وهو ضرورة تحقيق التوازن بين احترام سرية المعلومات الطبية والطلبات التي تقدمها الجهات القضائية للاطلاع على تلك المعلومات. وواجهت المحكمة صعوبات في إنشاء إطار مُرضٍ في هذا الصدد. وقد بذل قلم المحكمة جهودا كبيرة سعيا إلى كفالة اتّباع أفضل الممارسات الدولية، وقد طلب المشورة وتلقاها من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الخبراء الدوليين في مجال الأخلاقيات الطبية بشأن مسألة إمكانية الاطّلاع على المعلومات الطبية، سواء من حيث التوقيت أو الكيفية أو الجهة المسموح لها بذلك. وفي جملة تدابير أخرى، عدّلت المحكمة قواعدها المتعلقة بالاحتجاز على نحو يعكس الشروط الصارمة للغاية والتي لا يجوز من دون استيفائها الكشف عن المعلومات الطبية دون موافقة المحتجز.

١٦٨ - ويتمثل أحد أعظم الإنجازات التي حققتها وحدة الاحتجاز في كونها أنشأت نظاما يوميا يستند إلى سياسة الانفتاح بغرض تيسير ''تطبيع'' الحياة اليومية للمحتجزين قدر الإمكان، وتجنُّب التدابير التقييدية التي لا داعي لها. وتدير الوحدة برنامجا شاملا للحبس الاحتياطي يتضمن جدولا زمنيا يوميا كاملا يتيح فرصا للتمتع بالهواء النقي، والتمارين البدنية، والرعاية الطبية، والأنشطة الترويحية والرياضية، والتدريب والعلاج الوظيفي، والتوجيه الروحي. ويستطيع المحتجزون أيضا مشاهدة قنوات التلفزيون الساتلية والاطلاع على الصحافة الواردة من يوغوسلافيا السابقة، وهو ما يحد من مشاعر الاغتراب والانفصال لديهم. ومن أجل مساعدة المحتجزين على الاستمرار في التواصل مع شبكاتها التقليدية لتلقي الدعم، شجعت إدارة وحدة الاحتجاز الاتصالات عبر الهاتف واعتمدت نظاما للزيارات بالغ السخاء. ويجوز للزوار البقاء لما يصل إلى سبعة أيام كاملة متوالية ضمن أي فترة ثلاثين يوما، ويدوم يوم الزيارة الواحد فترة تصل إلى ثماني ساعات.

١٦٩ - وقد كفل قلم المحكمة قدرة المحتجزين على المشاركة بفعالية في الدفاع عن أنفسهم. وتتاح لجميع المحتجزين إمكانية استخدام الحواسيب والمشاركة في تبادل الملفات الإلكترونية مع محاميهم. وتم تزويد المتهمين الذين يتولون الدفاع عن أنفسهم بتسهيلات إضافية، مثل حيز إضافي في الزنزانات لحفظ مستنداتهم. واقتضت مثل هذه الترتيبات من وحدة الاحتجاز تحقيق التوازن بين مصالح المحتجزين في الوصول إلى المواد القانونية ذات الصلة والحفاظ على أمن الوحدة وسلامة جميع المحتجزين والموظفين والزوار.

١٧٠ - وتخضع وحدة الاحتجاز لعمليات تفتيش منتظمة ومستقلة تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وقد شاركت أيضا في مناسبات نظمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو شاركت في تنظيمها،

بشأن موضوعات من بينها احتياجات نزلاء السجون من المسنين، وصعوبات إدارة الإضراب الطوعي الاحتجاجي عن الطعام، والأخلاقيات الطبية.

١٧١ - وقد تم تعديل نظام الاحتجاز على مر الوقت لكي يلائم بصورة أفضل الخصائص الخاصة لوحدة الاحتجاز كمركز للحبس الاحتياطي في محكمة جنائية دولية، والمواصفات الفريدة للمحتجزين، واحتياجاتهم المتغيرة. ويوفر النظام إطارا مجرّبا يتماشى مع أعلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بعلاج المحتجزين، وهو بمثابة نموذج تحتذي به المحاكم الجنائية الدولية الأخرى.

٤ - قسم خدمات المؤتمرات واللغات

١٧٢ - على مدى فترة عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وفّر قسم خدمات المؤتمرات واللغات الإطار اللغوي لدعم كل من الأنشطة القضائية الرئيسية للمحكمة وعملها العام، وذلك باللغات الرسمية للمحكمة ولغات العمل بها وهي الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية والألبانية والمقدونية - وكذلك بأكثر من ٢٥ لغة أخرى. وفي هذا السياق، أصدر القسم مليون صفحة مترجمة و ٠٠٠ ٨٠ يوم من أيام عمل مترجمي الجلسات الشفويين. وعلى مدى فترة عمل المحكمة، اضطلع القسم أيضا بالمسؤولية عن توفير خدمات تحرير محاضر المحكمة.

١٧٣ - وكان عمل القسم جزءا لا يتجزأ من عمليات المحكمة منذ الوهلة الأولى، حيث ترجم كميات هائلة من الوثائق المجمّعة وقدّم الترجمة الشفوية في المقابلات مع الشهود، سواء في مقر المحكمة أو في الميدان، خلال مرحلة التحقيق، وقبل وقت طويل من بداية المحاكمة الأولى. وبمجرد ما بدأت المحاكمات، شرع القسم في تجهيز سيل منتظم من الوثائق المتداولة في قاعات المحكمة، سواء منها الإثباتية أو القانونية، وبدأ في توفير الترجمة الفورية في جميع إجراءات المحكمة. وتجاوزت دقة الترجمة الفورية حسب التقييمات نسبة ٩٥ في المائة، أي أكثر بكثير مما يُعتبر مقبولا عادةً (٧٥ في المائة). وبمرور الوقت، ومع انتهاء أولى المحاكمات الابتدائية ثم دعاوى الاستئناف، ترجم القسم الأحكام الصادرة، التي ازدادت تعقيدا وطولا مع تطوّر اجتهاد المحكمة، حيث بلغت آلاف الصفحات في السنوات الأخيرة.

١٧٤ - ولم يكن التحدي الوحيد الذي واجهه القسم خلال فترة وجوده هو توفير الدعم المستمر للنشاط القضائي المكثف والبارز. فقد اضطر القسم لأن يُنشئ مصطلحات جديدة، خصوصا باللغة البوسنية/الكرواتية/الصربية، وأيضا بالفرنسية، لإتاحة الترجمة داخل النظام القانوني المختلط للمحكمة. وبما أن قواعد المحكمة تستند إلى حد كبير إلى مبادئ وممارسات القانون العام، وإنْ تضمنت العديد من عناصر القانون المدني، والنظام القانوني ليوغوسلافيا السابقة يستند إلى القانون الأوروبي، فقد كانت تلك المهمة عسيرةً. وسيكون هذا الابتكار المصطلحي هو الإرث الرئيسي للقسم. وقد تقرر أيضا، في مرحلة مبكرة من فترة وجود المحكمة وبعد مداولات داخلية والتشاور مع الخبراء الدوليين، التعامل مع البوسنية/الكرواتية/الصربية كلغة واحدة لأغراض الترجمة الشفوية والتحريرية. ولئن تعارض هذا القرار مع المناخ السائد في منطقة يوغوسلافيا السابقة، فإنه أتاح تسيير النشاط القضائي بكفاءة ووفر الكثير من الوقت والموارد. وقد واجه تطبيق هذا الابتكار في نهاية المطاف صعوبات طفيفة للغاية، وإن قوبل في البداية بالتشكك من جانب أطراف كثيرة.

١٧٥ - ومن خلال تقديم الخدمات إلى جميع أجهزة المحكمة، ولاسيما قلم المحكمة والدوائر ومكتب المدعي العام، وكذلك إلى الدفاع، استطاع قسم خدمات المؤتمرات واللغات معالجة حجم كبير من الوثائق

وجلسات الاستماع السرية وذات الحساسية الزمنية والمروعة في حالات كثيرة، وذلك دون وقوع حوادث أو تراكم في الإجراءات. وكانت لذلك أهمية خاصة في المحاكمات التي يشارك فيها متهمون يتولون الدفاع عن أنفسهم، والذين كان لهم الحق في الحصول على جميع وثائق المحاكمة بلغة يستطيعون فهمها، خلافا للمتهمين الآخرين، الذين كان يحق لهم الحصول على ترجمات للوثائق الرئيسية فقط. وفي هذا الصدد، كانت الجهود المستمرة التي بذلها القسم من أجل تزويد موظفيه بالقدرة على أداء مهام متعددة وبمهارات متعددة، بوسائل من بينها التدريب الداخلي واستخدام موارد جديدة (مثل أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب ونظام تتبع الترجمة) ضرورية لنجاحه في مهامه. وفي هذا الصدد، تمثَّل عنصر رئيسي آخر في الحفاظ على اتصالات منتظمة بالأطراف الطالبة والدوائر من أجل إدارة الطلبات بصورة واقعية. ومن أجل وضع إطار رسمي لهذا العمل، تمت صياغة سياسات الترجمة التحريرية والشفوية في الوقت المناسب.

١٧٦ - وفي أوج عمليات المحكمة، وفي ظل وجود ما يصل إلى عشر محاكمات متوازية بحاجة إلى الدعم، بلغ عدد موظفي القسم ما يزيد عن ١٥٠ موظفا. وكان هؤلاء الموظفون موزعين في ثلاث وحدات للترجمة (الإنكليزية، والفرنسية، والبوسنية/الكرواتية/الصربية)، ووحدة للترجمة الشفوية، ووحدة للمراجع والمصطلحات وتجهيز الوثائق. ومع تناقص عدد القضايا المعروضة على المحكمة، جرى تقليص عدد الموظفين وفقا لخطة مقررة، عملا بسياسة تقليص ملاك موظفي المحكمة، ودون التأثير في قدرتها على تقديم خدماتها في الوقت المناسب.

١٧٧ - وبعد إنشاء الآلية، قدّم القسم دعما كبيرا لأنشطتها في ظل ترتيب ازدواج المهام. وشمل ذلك ترجمة جميع الوثائق الأساسية للآلية وتقديم الدعم التنظيمي في استقدام موظفي اللغات للعمل في الآلية. وبما أن الآلية ستتولى المهام المتبقية للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، يعكف القسم على تيسير تسليم منظم للموارد والمعارف بحيث تتمكن المؤسسة الجديدة من إنجاز عملها بأقصى قدر ممكن من الكفاءة.

١٧٨ - وقد أصبح عمل قسم خدمات المؤتمرات واللغات نموذجا لتلك المؤسسات الدولية، وكذلك للمؤسسات القائمة في منطقة يوغوسلافيا السابقة، مثل محكمة الدولة في البوسنة والهرسك ومحاكم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

جيم - التحديات والإنجازات والدروس المستفادة: شعبة الإدارة

١٧٩ - وفّرت شعبة الإدارة التابعة لقلم المحكمة على مدار فترة عمل المحكمة خدمات عالية الجودة في مجالات الأمن والموارد البشرية والخدمات العامة والمشتريات والشؤون المالية والميزانية وتكنولوجيا المعلومات. ووفقا لما أشير إليه آنفا، تولت الشعبة أيضا المسؤولية عن تنسيق الاستجابة لتقارير وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، والامتثال لها.

١٨٠ - وكان على إدارة المحكمة، بوصفها أول هيئة قضائية جنائية دولية في العصر الحديث، أن تفي بمتطلبات لا وجود لها في باقي أجزاء منظومة الأمم المتحدة، أو في أي هيئة قضائية وطنية. وقام كل من قسم الخدمات العامة وقسم خدمات تكنولوجيا المعلومات بتصميم وبناء قاعات محكمة متخصصة ومجهّزة للوفاء بالاحتياجات الجديدة المتعددة لمحكمة دولية، بما في ذلك الترجمة إلى ثلاث لغات ومرافق البث، إلى جانب المتطلبات الصارمة في أحيان كثيرة لحماية الشهود.

١٨١ - ومثلما لوحظ أعلاه، أصبحت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أول محكمة دولية تتيح تقديم جميع الأدلة إلكترونيا، من خلال ما يُسمى بنظام المحكمة الإلكترونية (eCourt)[٢٠٣]. ويتيح هذا النظام إيداع الأدلة الوثائقية والفوتوغرافية والمصورة عن طريق الفيديو، وقبولها وعرضها بصورة متزامنة في المحكمة بعدة لغات. ويسّر نظام المحكمة الإلكترونية أيضا تأشير الشهود على مستندات الإثبات، مثل الصور والخرائط، وعجّل بدرجة كبيرة عملية تجميع وتحليل الأدلة من جانب الدوائر خلال مرحلة صياغة الحكم. وكانت محكمة يوغوسلافيا السابقة أول محكمة دولية تنفذ مثل هذا النظام الإلكتروني في إدارة قاعة المحكمة، وهو نظام بات نموذجا اعتمدته المحاكم الدولية لاحقا.

١٨٢ - ولطالما فاخرت المحكمة بالعلاقات الإيجابية والتعاونية والبناءة السائدة بين الموظفين والإدارة. وفي تقريرها لعام ٢٠١١ عن العلاقات بين الموظفين والإدارة داخل الأمم المتحدة ككل، وجدت وحدة التفتيش المشتركة أن العلاقات بين الموظفين والإدارة في محكمة يوغوسلافيا السابقة من بين العلاقات التي برزت على نحو استثنائي بالمقارنة مع غيرها في معظم الكيانات المشمولة بالاستقصاء، إذ ''يمكن وصف [تلك العلاقات] بأنها ... تعاونية''[٢٠٤].وبالمثل، امتدح مكتب خدمات الرقابة الداخلية عملية تقليص ملاك موظفي المحكمة واصفا إياها بأنها ''من أفضل الممارسات في قيادة عملية التغيير''[٢٠٥]. وخلُص مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا إلى أن الموظفين ''ارتأوا أن الإدارة العليا كانت حاضرة وداعمة وقريبة من الموظفين خلال عملية التقليص... وكانت مصدرا يُعوَّل عليه في الاتصالات بشأن عملية التقليص''[٢٠٦]. وتعزى هذه النتائج الإيجابية إلى العمل الشاق الذي قامت به إدارة المحكمة ونقابة موظفي المحكمة، التي دافعت عن مصالح الموظفين بطريقة منصفة ومنفتحة.

١٨٣ - وفي الآونة الأخيرة، تجلى نجاح نهج المحكمة التعاوني إزاء العلاقات بين الموظفين والإدارة في استقصاء الأمم المتحدة العالمي لرضا الموظفين لعام ٢٠١٧، على نحو ما ورد ذكره أعلاه.[٢٠٧] وهذه النتائج، بما في ذلك تصنيف المحكمة بوصفها الكيان ''الأقل بيروقراطية'' من بين جميع كيانات الأمانة العامة[٢٠٨]، هي شهادة على تركيز قلم المحكمة على خدمة العملاء، وكذلك على التزام المحكمة المتواصل بالعمل بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية.

١٨٤ - ويتمثل إنجاز مهم آخر في تحقيق التكافؤ بين الجنسين بل وتجاوزه في صفوف موظفي المحكمة من الفئة الفنية اعتبارا من عام ٢٠٠٩. ومنذ ذلك الحين والمحكمة تحقق أو تتجاوز كل عام نسبة التكافؤ بين الجنسين في الفئة الفنية وفئة المديرين، إذ ما فتئت الموظفات تمثلن حوالي ٦٠ في المائة من موظفي الفئة الفنية وفئة المديرين منذ عام ٢٠١٤، وذلك على الرغم من عملية التقليص. وقد بيّنت تجربة المحكمة أن المرشحات ينجحن في ظل نظام للتعيين يتسم بالإيجابية والمساواة بين الجنسين. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤، كان معدل الترقية في صفوف الموظفات الإناث أعلى منه في صفوف الموظفين

(٢٠٣) انظر الفقرة ٨٠ أعلاه.

(٢٠٤) A/67/136، الفقرة ١٧.

(٢٠٥) تقرير المراجعة الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقليص ملاك موظفي المحكمة، الفقرة ١١.

(٢٠٦) المرجع نفسه.

(٢٠٧) انظر الفقرة ٢٢ أعلاه.

(٢٠٨) انظر نتائج استقصاء الأمم المتحدة العالمي لرضا الموظفين لعام ٢٠١٧، الصفحة ٢.

الذكور. ووفقا لاستقصاء داخلي أجري مؤخرا، يعتقد أكثر من ٨٠ في المائة من الموظفين أن جنسهم لم يؤثر سلبا على تعيينهم أو ترقيتهم.

١٨٥ - وعلى مدار السنوات، أتاحت المحكمة لحوالي ١٠٠ موظف فرصا للتدريب المتعدد التخصصات، حيث كان عدد الموظفات المشاركات أكثر من ضعف عدد الموظفين الذكور. وعلاوة على ذلك، استفاد الموظفون من ٥٠٠ ساعة من التدريب الفردي في مجال التحول الوظيفي، وتم تنظيم العشرات من الدورات التدريبية الداخلية، حيث كانت نسبة الحضور في عام ٢٠١٧ أعلى بمقدار ٣,٢ مرات في صفوف الإناث منها في صفوف الذكور من الموظفين.

١٨٦ - والمحكمة فخورة أيضا لقيامها في عام ٢٠٠٣ بإنشاء أول مكتب لجهة تنسيق شؤون المرأة، اضطلع منذئذ بدور حيوي في دعم الموظفين ودعا إلى وعي أكبر بالمسائل الجنسانية. ونظمت جهة تنسيق شؤون المرأة، بالاشتراك مع الفريق العامل المعني بالمسائل الجنسانية، برنامجا توجيهيا لأكثر من مائة موظفة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦. وتلقى البرنامج تعليقات بالغة الإيجابية من ٧٥ في المائة من المشاركات وامتُدح باعتباره فعالا في تحقيق تغيير حقيقي للنساء اللائي تلقين التوجيه.

١٨٧ - ومن اللافت أن موظفي المحكمة قد أعربوا عن إقرارهم بأهمية الالتزام بالمساواة بين الجنسين وبإيجاد بيئة عمل إيجابية وتمكينية وتقديرهم لهذا المسعى، وذلك في محافل منها استقصاء داخلي للموظفين أجري مؤخرا. وارتأى أكثر من ٧٠ في المائة من المشمولين بالاستقصاء أن الموظفين يعاملون على قدم المساواة في مكاتبهم بغض النظر عن نوع جنسهم، بينما أعرب عدد كاسح - أكثر من ٩٧ في المائة - عن شعورهم الشخصي بأنهم يقدمون إسهاما إيجابيا في المحكمة.

١٨٨ - وفيما يتعلق بأنشطة تصفية المحكمة، فمنذ اعتماد استراتيجية الإنجاز وتحت إدارة رئيس قلم المحكمة والمسؤول الإداري الأول، تولت شعبة الإدارة زمام المبادرة بشأن تلك الأنشطة، بما في ذلك تخفيض عدد الموظفين وإغلاق المكاتب الميدانية والتصرف في الأصول. ومن أجل النهوض بهذا التحدي الهائل في موعده المقرر، أحاطت المحكمة علما بالدروس المستفادة من تصفية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبدأت التخطيط لعملية التصفية في الوقت المناسب. واعتمدت المحكمة خطة للتصفية وأنشأت فرقة العمل المعنية بالتصفية لتوجيه عملية إنهاء مهام المحكمة في موعده المقرر وتسليم أنشطتها المتبقية إلى الآلية على الوجه المطلوب[٢٠٩].

دال - التحديات والإنجازات والدروس المستفادة: الاتصالات والتوعية

١٨٩ - يقع قسم الاتصالات في صميم علاقة المحكمة بالجهات الخارجية، لا سيما مع أصحاب المصلحة والمجتمعات المتضررة في يوغوسلافيا السابقة. وتتمثل المهمة الرئيسية للقسم في تعزيز شفافية العمل الذي تقوم به المحكمة وتيسير الوصول إليه وفهمه وتقوية الدعم المقدم لمكافحة الإفلات من العقاب في بلدان المنطقة. ويتكون قسم الاتصالات من المكتب الإعلامي ووحدة المواقع الشبكية وبرنامج للتوعية.

١٩٠ - وتمثَّل أحد التحديات الرئيسية التي واجهتها المحكمة منذ البداية في التغلب على الصورة السلبية التي يعطيها للمحكمة أولئك الذين يقفون في طريق المساءلة القضائية عن جرائم الحرب وسيادة القانون

(٢٠٩) انظر الفقرتين ١٩ و٢٠ أعلاه.

في منطقة يوغوسلافيا السابقة أو مواجهة هذه الصورة على الأقل؛ وهو تحدٍ زاد من صعوبته أن المحكمة تعمل من موقع ناءٍ في لاهاي، بعيدا عن البلدان والشعوب المتضررة. وشكّل برنامج المحكمة للتوعية إحدى الأدوات الرئيسية للتغلب على هذه العقبة. وقد أنشأت المحكمة هذا البرنامج في عام ٢٠٠٠، وأقام قسم الاتصالات شبكة من المنظمات الشريكة في المنطقة، بما في ذلك رابطات الضحايا والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية. وعمل برنامج التوعية مع ٥٠ من تلك المنظمات في أنشطة للتوعية بعمل المحكمة وزيادة فهمه. وفي إحدى أهم المبادرات الجارية مع المجتمعات المحلية في يوغوسلافيا السابقة، نظّم برنامج التوعية سلسلة من خمسة مؤتمرات بعنوان ''تجسير الهوة''. وشملت هذه المناسبات المعقودة ليوم واحد هذه في بلدات شهدت ارتكاب بعض أشد الجرائم جسامة، عروضا صريحة وشاملة قدمتها أفرقة من موظفي المحكمة الذين شاركوا مباشرة في التحقيق والملاحقة والمحاكمة بشأن الجرائم المزعومة. وأتاحت تلك المناسبات للمحكمة تقديم سرد مباشر لأنشطتها للأشخاص الأكثر تضررا من الجرائم وسمحت لهؤلاء الأشخاص بتوجيه أسئلة واكتساب فهم أفضل للإجراءات القضائية للمحكمة والأحكام الصادرة عنها.

١٩١ - واستخدم قسم الاتصالات أيضا مجموعة متنوعة من القنوات الأخرى لإيصال عمل المحكمة إلى عموم الجمهور وإلى مجموعات مستهدفة محددة. وشمل ذلك بناء موقع شبكي يتيح الوصول إلى معلومات ووثائق مفصلة بشأن عمل المحكمة؛ وإصدار أكثر من ٠٠٠ ٢ بيان وتعميم صحفي؛ وتيسير إجراء المئات من المقابلات؛ وتطوير قنوات التواصل الاجتماعي التابعة للمحكمة واستخدامها بشكل واسع وإصدار العشرات من المنشورات الإعلامية بثلاث لغات على الأقل، وأحيانا بما يصل إلى ست لغات (وهي الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية والألبانية والمقدونية والهولندية). وإضافة إلى ذلك، يسّر قسم الاتصالات لمئات من صحفيي المنطقة إجراء زيارات إلى المحكمة لإعداد تقارير عن جلسات الاستماع البارزة مثل حالات المثول لأول مرة وإصدار الأحكام. وكفل القسم تزويد ممثلي وسائط الإعلام الإقليمية بالمعلومات ذات الصلة بعمل المحكمة بغرض كفالة دقة التقارير.

١٩٢ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عكف قسم الاتصالات على تنفيذ مشروع التواصل مع الشباب، الذي يرمي إلى تيسير المزيد من الفهم والنقاش في صفوف شباب المنطقة بشأن أهمية المساءلة عن جرائم الحرب. وكجزء من هذا المشروع، نظّم قسم الاتصالات خمس سلاسل من المحاضرات والعروض لطلاب المدارس الثانوية والجامعات في مختلف أنحاء البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا، حيث تم الوصول إلى أكثر من ٠٠٠ ١٠ من طلاب المدارس الثانوية والجامعات و ٣٠٠ معلم. وشهدت فترة الإبلاغ هذه الجولة الأخيرة من مشروع التواصل مع الشباب، حيث تم تنظيم حلقة عمل ''تدريب المدربين'' لمعلمي المدارس الثانوية في كرواتيا لكفالة استمرار المشروع بعد إغلاق المحكمة.

١٩٣ - وقد يسّر قلم المحكمة إجراء أكثر من ٥٠٠ ٤ زيارة تعليمية، على مدار فترة عمل المحكمة، شملت أكثر من ٠٠٠ ١١٥ من الطلاب والأكاديميين والمهنيين الذين زاروا المحكمة لتلقي إحاطات متخصصة بشأن عمل المحكمة وإنجازاتها. وكان عدد كبير من الزوار الوافدين من يوغوسلافيا السابقة. ومنذ عام ٢٠١٠، نظّم قسم الاتصالات أيضا ''يوما مفتوحا'' كل سنة في المحكمة، شهد زيارة أكثر من ٠٠٠ ٥ زائر في كل مناسبة.

١٩٤ - وأسهم قسم الاتصالات أيضا إسهاما كبيرا في جهود بناء القدرات التي تبذلها المحكمة. وفي ظل مشروع إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب، شكّلت المحكمة ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة شراكة لتعزيز نقل المعارف والمواد من المحكمة إلى الهيئات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة. وشملت أنشطة المشروع إعداد ٠٠٠ ٦٠ صفحة من محاضر جلسات المحكمة باللغة البوسنية/الكرواتية/الصربية، وترجمة أكثر من ٠٠٠ ١٧٥ كلمة من أداة البحث في الاجتهاد القضائي لدائرة الاستئناف بالمحكمة، وإعداد مواد تدريبية عن القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني.

١٩٥ - ومنذ اعتماد استراتيجية الإنجاز، وفرت المحكمة أيضا موظفي الدعم القانوني لتقديم المساعدة إلى الأجهزة القضائية الوطنية في معالجة قضايا جرائم الحرب، ونظّم قسم الاتصالات وشارك في أكثر من٩٠ من الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات واجتماعات الأقران استفاد منها أكثر من ٠٠٠ ٨ من الاختصاصيين القانونيين في المنطقة. ويسّر القسم تنظيم العشرات من دورات التدريب والزيارات الدراسية إلى المحكمة، بهدف بناء قدرات القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع وموظفي الدعم القضائي في مجال معالجة قضايا جرائم الحرب المعقدة.

١٩٦ - وكجزء من استراتيجية الإنجاز، انخرط قسم الاتصالات أيضا في أنشطة مصممة لتأمين إرث المحكمة وكفالة إتاحة اطلاع الآخرين على عملها والدروس المستفادة منها. وأسهم قسم الاتصالات في إعداد ستة منشورات عن عمل المحكمة، ونظّم، اعتبارا من عام ٢٠١٠، ستة مؤتمرات واسعة النطاق حضرها أكثر من ١٥٠٠ مشارك، منها مؤتمران عُقدا في لاهاي وأربعة في يوغوسلافيا السابقة. ولهذه الأغراض، أنشأت المحكمة فريقا عاملا معنيا بالإرث والتوعية. وفي وقت لاحق، خلال العامين الأخيرين من ولاية المحكمة، ساعد قسم الاتصالات في تيسير سلسلة ”حوارات بشأن إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة“، تضمنت ٢٠ مناسبة عامة، منها مؤتمرات ومحاضرات وحلقات عمل وأفلام وثائقية، للاستفادة من الفرص النهائية الثمينة لترسيخ إرث المحكمة. وكُلِّفت لجنة معنية بالتخطيط بالمسؤولية عن تنظيم وإدارة تلك المناسبات.

١٩٧ - وتعتبر المحكمة أن إنشاء مراكز المعلومات، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، جزء قيّم للغاية من إرث المحكمة الباقي. فبتوفيرها إمكانية الاطلاع المباشر على مجمل المحفوظات العامة للمحكمة، ستشكل مراكز المعلومات أداة مهمة للبحث والتثقيف والإعلام. ومثلما هو مبيّن أعلاه[٢١٠]، قدم قسم الاتصالات دعما مستمرا في هذه العملية، حيث اضطلع لاسيما بدور رئيسي في التفاوض على مذكرات التفاهم ذات الصلة. وفي حين تساعد المحكمة وبعدها الآلية، في إنشاء مراكز المعلومات، تنتقل ملكية هذه المراكز، حال إنشائها، إلى الجهات الفاعلة المحلية.

١٩٨ - ويتمثل إنجاز كبير آخر لبرنامج التوعية في إنتاج سبعة أفلام وثائقية و ١٨ تحقيقا قصيرا مصورا بالفيديو عن عمل المحكمة. وبدءا من الفيلم الوثائقي الأول الصادر عن البرنامج، بعنوان ”سير عمل العدالة“ في عام ٢٠٠١، الذي طرح مقدمة عن عمل المحكمة وولايتها وهيكلها، وصولا إلى الفيلم الأخير عن الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، الذي سيصدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تقدم هذه

(٢١٠) انظر الفقرة ٢٩ أعلاه.

الأفلام الوثائقية رؤية ثاقبة لبعض أهم القضايا المعروضة على محكمة يوغوسلافيا السابقة ولإسهام المحكمة في تطوير القانون الجنائي الدولي والعدالة الجنائية الدولية.

١٩٩ - ونظرا لخبرة المحكمة في مواجهة التحيزات والهجمات التي تستهدف عملها من داخل يوغوسلافيا السابقة، فإنه من المؤكد قطعا أن وجود استراتيجية للاتصالات وبرنامج للتوعية أمر بالغ الأهمية من أجل نجاح أي محكمة أو هيئة قضائية جنائية دولية في مهامها. وينبغي أن يكون كل منهما نشاطا رئيسيا منذ البداية. وقد أبدى المجتمع الدولي، والاتحاد الأوروبي بوجه خاص، سخاء في دعم المبادرات العديدة التي نظمها قسم الاتصالات وبرنامج التوعية. لكن من الأهمية بمكان أن تعمل المحاكم والهيئات القضائية الدولية مستقبلا على إدراج برامجها المتعلقة بالتوعية في الميزانية الرئيسية وأن تُزودها بكل الموارد اللازمة لكي تنجح في أداء العمل الهام المنوط بها.

سادسا - خلاصة

٢٠٠ - يصدر هذا التقرير النهائي بشأن استراتيجية المحكمة للإنجاز إيذانا باختتام الولاية والأعمال القضائية لأول محكمة جنائية دولية في العصر الحديث؛ وهو رمز للوفاء بالتزام تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة؛ وإعلان عن اقتراب موعد إغلاق المحكمة المقرر بعد أسابيع قليلة فقط. ومن ثم، يجسد هذا التقرير لحظة حاسمة في العدالة الجنائية الدولية ونهاية فصل هام للغاية من فصول التاريخ، ليس فقط بالنسبة للقضاة وكبار المسؤولين والموظفين الذين عملوا في المحكمة على مدى السنوات الـ ٢٤ الماضية، وإنما أيضا بالنسبة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والمجتمع الدولي على نطاق أوسع، وقبل أولئك كلهم بالنسبة لبلدان يوغوسلافيا السابقة وشعوبها.

٢٠١ - وتأمل المحكمة، ضمانا لاستيعاب شتى الدروس المستخلصة من هذا الفصل ومواصلة حمل مشعل الإرث الذي ستخلفه المحكمة وممارساتها الفضلى بعد إغلاق أبوابها، أن يصبح هذا التقرير، بالاقتران مع التقارير السابقة والوثائق القديمة الخاصة بالمحكمة، بمثابة أداة مرجعية مفيدة للجهات المعنية المشار إليها أعلاه، وكذلك للمحاكم والهيئات القضائية التي ستُكلَّف بإقامة العدالة الجنائية الدولية في المستقبل.

٢٠٢ - وفي حين يمكن الاستفادة من المعلومات المفصلة المقدمة أعلاه لاستنباط الكثير من الدروس فيما يتعلق بتجارب الدوائر وقلم المحكمة، تود المحكمة أن تتناول بإيجاز بعض النقاط الإضافية العامة. وهي نقاط لا تخص جهازا أو قسما بعينه وإنما تُطرح لتكون بمثابة مادة للتفكير والدراسة.

٢٠٣ - أولا، إن مطالبة مؤسسة ما بسد الثغرات القائمة في نظامها الأساسي أو في الولاية المسندة إليها، باضطرارها مثلا بعد إنشائها، إلى وضع استراتيجية للإنجاز أو قواعد إجرائية وقواعد إثبات أو برنامج للتوعية، سيستنفد على الأرجح، كما أظهرت تجربة المحكمة، قدرا كبيرا من الوقت والجهد والموارد من جانب المؤسسة ويمكن أن يؤدي إلى حدوث تأخيرات. ولئن كان النهج الذي يتيح لمؤسسة ما المرونة اللازمة لتلبية احتياجاتها الناشئة ينطوي على مزايا عديدة، وفي حين يجب دائما بطبيعة الحال احترام الاستقلال القضائي وصونه، ترى المحكمة أن توفير ما يكفي من التوجيه والدعم من البداية شرط حاسم لضمان أقصى قدر من الكفاءة والفعالية في جميع العمليات. وعلاوة على ذلك، لا بد من تزويد المحكمة أو الهيئة القضائية بجميع الأدوات والموارد اللازمة، بما في ذلك ما يكفي من الموظفين، لتمكينها من الاضطلاع بمهامها.

٢٠٤ - وثانيا، يلزم معالجة الثغرات التي تعتري التوقعات المتعلقة بمهام المحاكم والهيئات الجنائية الدولية وسدها بدعم من الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى. وفي هذا الصدد، من المهم جدا أن تُحدد من البداية التوقعات المرتبطة بما يمكن لمحكمة القانون وما ينبغي لها أن تحققه على الوجه السليم. فعلى سبيل المثال، لم تكلف المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالتوفيق بين المجتمعات المحلية المتضررة من الجرائم التي بتّت فيها، أو بمحاكمة جميع الأشخاص الذين يُزعم أنهم ارتكبوا جرائم أثناء النزاعات التي نشبت في تسعينات القرن الماضي؛ كما أنها لم تُنشأ لتوفير التمثيل القانوني أو التعويضات للضحايا، وإن كانت تودّ لو كان بمقدورها التأثير في جميع تلك المجالات. وفي هذا الصدد بالذات، يمكن أن يؤدي توفير موارد كافية لوضع برنامج للتوعية، منذ بدء أعمال المحكمة وكجزء من نشاطها الأساسي، دورا رئيسيا في تدارك التصورات الخاطئة وسوء الفهم. وبالمثل، يجب الإقرار بأن الفكرة التي تذهب إلى أن تصريف المحاكمات أو الاستئنافات الجنائية الدولية يمكن أن يتم بسرعة أو بتكلفة منخفضة هي فكرة غير واقعية. فالحقيقة المرّة هي أن قضايا من نوع وحجم ونطاق تلك التي تناولتها المحكمة هي حتما قضايا تستغرق الكثير من الوقت ويتطلب النظر فيها تكاليف باهضة، ولا يمكن مقارنتها بالقضايا الجنائية التي يُنظر فيها على الصعيد المحلي. ولكن شبح الإفلات من العقاب يجعل ثمن العدالة الجنائية الدولية، في نظر الكثيرين، ثمنا معقولا.

٢٠٥ - وثالثا، تعدّ المساءلة والشفافية شرطا أساسيا في أي مؤسسة قضائية، وكذلك قدرتها على أن تظل منفتحة على أي اقتراحات تدعوها إلى التغيير والتحسين. وهذا ينطبق على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى القضاة، الذين ليسوا فوق القانون ويتعين مساءلتهم عن أي خرق للأخلاقيات أو المعايير المهنية. ولتلك الأسباب، قامت المحكمة، وإن كان ذلك في مرحلة متأخرة جدا من وجودها، باعتماد مدونة لقواعد السلوك المهني لقضاة المحكمة في تموز/يوليه ٢٠١٦، وتأسف لعدم توفرها على الوقت أو الموارد اللازمة لوضع آلية تأديبية. وينبغي الوفاء بأمانة بواجبات الإبلاغ تجاه المنظمات الأم والجهات المعنية، علما أن التقييمات والمراجعات والاستعراضات تؤدي دورا هاما في كفالة استمرار الانفتاح وكفاءة العمليات. وصحيح في الوقت نفسه أن واجبات الإبلاغ الإضافية يمكن أن تكون مرهقة وقد تنتقص من الوقت والاهتمام والموارد المكرسة للوظائف القضائية الأساسية. ولذلك ترى المحكمة أن المسؤولين عن إجراء التقييمات والاستعراضات المتعلقة بعمل محكمة أو هيئة قضائية ينبغي أن يكونوا ملمّين بالمبادئ الأساسية التي توجه عمل المؤسسة القضائية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لهم أن يكونوا على بيّنة من أن المحكمة أو الهيئة القضائية الدولية ليست مجرد ”وحدة أعمال“ أخرى، وأن غرضها العام، أي إقامة العدالة، يجب أن يسترشد بالمبادئ الأساسية للإنصاف ومراعاة الأصول القانونية واستقلال القضاء، فضلا عن الكفاءة.

٢٠٦ - ورابعا، ترى المحكمة أن من الأهمية بمكان أن يكون لدى المحاكم والهيئات القضائية الدولية الاستعداد لتبادل التجارب والتعلم من تلك التجارب والانخراط بذهن منفتح في تبادل الأفكار والمعلومات. ولا يمكن للعدالة الجنائية الدولية ككل إلا أن تستفيد من هذا التعاون في تحديد أفضل الممارسات. وبقدر ما كان للمحكمة دور محفّز في إنشاء محاكم وهيئات قضائية دولية أخرى، فإنها تأمل أن تواصل هذه المؤسسات الاستفادة من إرثها بتطبيق العديد من الدروس والممارسات الفضلى المستخلصة منه وباستخدام الكم الوفير من القوانين الموضوعية والإجرائية المودعة فيه.

٢٠٧ - وخامسا وأخيرا، فمثلما يعد توفير القدر الكافي من الأدوات والموارد والتوجيهات شرطا حاسما لضمان الفعالية في سير أعمال أي مؤسسة قضائية، لا يمكن تحقيق أي عدالة جنائية دولية بدون توافر الإرادة السياسية وتعاون الدول. وكما هو مبين أعلاه، أدى عدم تعاون الدول أو غياب الدعم السياسي في بعض الأحيان إلى عرقلة عمليات المحكمة، مما أدى بدوره إلى حدوث تأخيرات، وهو ما ساهم في تأجيج المشاعر المناهضة للمحكمة. وفي الوقت نفسه، تدرك المحكمة أنها أُنشئت في عام ١٩٩٣، أي في وقت كانت الأجواء السياسية السائدة مفعمة بالتفاؤل والتصميم ومختلفة اختلافا ملحوظا عن الأجواء السائدة في السياق العالمي الراهن، وأنها طوال ربع القرن الماضي، ظلت تتلقى الموارد اللازمة لمواصلة عملها. والمحكمة تشعر بامتنان بالغ لذلك. وهي تعرب عن خالص الأمل في أن تتلقى المحاكم والهيئات القضائية الأخرى بدورها ما تحتاج إليه من دعم وموارد لمواصلة مكافحة الإفلات من العقاب.

٢٠٨ - وإذ نتأمل اختتام ولاية المحكمة وتنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بها، يتضح بالفعل أن أيا من أعمال المحكمة أو إنجازاتها لم تكن لتتحقق لولا أوجُه الدعم والمساعدة والتوجيه القيّمة التي تلقتها الأمم المتحدة والعديد من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وفي هذا الصدد، تود المحكمة أن تتقدم بالشكر إلى هولندا، البلد المضيف الذي دأب طوال أكثر من ٢٤ عاما على تقديم الدعم وهيّأ للمحكمة ”بيتا“ آمنا في المدينة الدولية للسلام والعدالة؛ وإلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، تحت القيادة القديرة للأمين العام، أنطونيو غوتيريس، ومن سبقوه وكانوا يؤمنون برسالة المحكمة؛ وإلى مكتب الشؤون القانونية، لما قدمه إلى المحكمة من مساعدة حاسمة من البداية؛ وإلى الجمعية العامة، لقيامها بتوفير موارد الميزانية الأساسية للمحكمة وانتخاب قضاتها؛ وإلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، الذي ترأسته باقتدار أوروغواي في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، لمشاركته الفعالة ومشورته الصادقة؛ وإلى رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، لتعاونه المستمر في كفالة الانتقال السلس إلى الهيئة الخلف للمحكمة؛ وإلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك فرادى الدول، لما قدموه من تبرعات سخية لتيسير أنشطة المحكمة؛ وقبل كل ذلك، إلى مجلس الأمن وأعضائه، لما قدموه من دعم متواصل، في مجالات منها توجيه عمليات المحكمة وضمان استمرار ولايتها. والمجلس، باعتباره الكيان الذي أنشأ المحكمة، يشاطرها حتما ما حققته من نجاحات وما واجهته من إخفاقات، وسوف يشاركها ما تخلفه من إرث في نهاية المطاف.

٢٠٩ - ولا بد من توجيه شكر خاص لأولئك الذين قدموا أكبر مساهمة في نجاح المحكمة، وهم موظفوها الذين بلغ عددهم ٠٠٠ ٧ موظف، وقضاتها وعددهم ٨٧ قاضيا، ومدعوها العامون وعددهم خمسة، ورؤساء قلم المحكمة وعددهم أربعة، الذين عملوا في المحكمة بكل تفانٍ على مدى السنوات منذ عام ١٩٩٣. فبفضل عملهم الرائع وجهودهم الدؤوبة والتزامهم الراسخ بقضية العدالة الأكبر، تمكنت المحكمة من الاضطلاع بولايتها وإنجازها، وسوف تترك وراءها إرثا فاق كل التوقعات من حيث وفرته ومغزاه. وفي حين تعجز الكلمات عن التعبير عن امتنان المحكمة والمجتمع الدولي، تود المحكمة أن تشيد بجميع الموظفين والقضاة والمسؤولين الرئيسيين، في الماضي والحاضر، وتشكرهم مرة أخرى على خدمتهم المميزة والشريفة.

٢١٠ - وتدخر المحكمة آخر عبارات الشكر والعرفان لضحايا النزاعات التي درات في تسعينات القرن الماضي، الذين تكبدوا معاناة شديدة وفقدوا الكثير. فقد كان الضحايا الدافع وراء قيام المجتمع الدولي في عام ١٩٩٣ بإنشاء المحكمة، ومن أجلهم ناضلت المحكمة نضالا مُضنيا على مدى أكثر من ٢٤ عاما

عن طريق التحقيق والملاحقة والمقاضاة في الجرائم التي تندرج ضمن ولايتها القضائية. وعلاوة على ذلك، ما كانت المحكمة لتتمكن من إقامة العدالة بدون الآلاف من الضحايا الذين أبدوا استعدادهم للإدلاء بشهاداتهم أمامها. وختاما، تشيد المحكمة بأولئك الذين رووا تجاربهم بذلك القدر من الشجاعة والأمانة والمرونة، وكذلك بغيرهم الذين ما زالوا يتُوقون للعدالة فيما يتعلق بجرائم لم تتم مقاضاة مرتكبيها بعد. فرواياتهم وتجاربهم يجب ألا تُنسى.

المرفق الثاني

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

التقرير النهائي لسيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة ٦٢

ثانيا – التطورات التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير النهائي ٦٣

ألف – المستجدات المتعلقة بالمحاكمات الابتدائية ٦٣

باء – المستجدات المتعلقة بقضايا الاستئناف ٦٣

جيم – تعاون الدول مع مكتب المدعي العام ٦٤

دال – تقليص حجم المكتب ٦٥

هاء – الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال ٦٥

ثالثا – تنفيذ استراتيجية الإنجاز ٦٥

ألف – استراتيجية الإنجاز ٦٥

باء – إنهاء التحقيقات ٦٦

جيم – التعاون: الهاربون من العدالة والاطلاع على الأدلة ٧٠

دال – مقاضاة المسؤولين الرئيسيين عن الجرائم المرتكبة ٧٨

هاء – الانتقال إلى المحاكمات الوطنية للجناة في جرائم الحرب ٨٩

واو – الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ٩٩

رابعا – خلاصة ١٠٠

أولا – لمحة عامة

١ – يقدم المدعي العام هذا التقرير الثامن والعشرين والنهائي عن استراتيجية الإنجاز عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، ويغطي التقرير التطورات التي طرأت في الفترة الممتدة من ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٢ – ونظرا لأن هذا هو التقرير النهائي الذي يقدمه المدعي العام عن استراتيجية الإنجاز، فإنه سيستعرض أيضا، بالإضافة إلى تلخيص التطورات التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير، تنفيذ مكتب المدعي العام لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة وسيقدم موجزا للدروس الرئيسية المستفادة.

ثانيا – التطورات التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير النهائي

ألف – المستجدات المتعلقة بالمحاكمات الابتدائية

٣ – في قضية *ملاديتش*، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٤ – أدانت الدائرة الابتدائية راتكو ملاديتش، قائد الأركان العامة لجيش جمهورية صربسكا بارتكاب ١٠ تهم من التهم الواردة في لائحة الاتهام الموجهة ضده وعددها ١١ تهمة، وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وخلُصت الدائرة الابتدائية إلى أن ملاديتش مذنب بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بضلوعه في أربعة مشاريع إجرامية مشتركة. فأولا، كان لملاديتش دور أساسي في حملة التطهير العرقي التي نُفذت بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، والتي كان الهدف منها إبعاد المسلمين البوسنيين والكروات البوسنيين بشكل دائم من الأقاليم المعلنة باعتبارها أقاليم صرب البوسنة في مختلف أنحاء البوسنة والهرسك. وثانيا، أشرف ملاديتش على حملة إرهاب استهدفت السكان المدنيين في سراييفو بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، قامت خلالها قوات صرب البوسنة بأعمال قصف وقنص استهدفت عمدا السكان المدنيين على أساس يومي. وثالثا، ساهم ملاديتش إسهاما كبيرا في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥، والتي كان الهدف منها القضاء على المسلمين البوسنيين في سريبرينيتسا. وأخيرا، كان لملاديتش دور محوري في تنفيذ الخطة الإجرامية المتمثلة في احتجاز حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة رهائن لإكراه منظمة حلف شمال الأطلسي على الامتناع عن توجيه ضربات جوية ضد أهداف صرب البوسنة. وستتولى الآلية أي دعاوى استئنافية في هذه القضية.

٥ – ويعرب مكتب المدعي العام عن رضاه بشأن حكم الدائرة الابتدائية وعقوبة السجن مدى الحياة التي قضت بها ضد المتهم. فقد ارتكب ملاديتش جرائم تصنّف من أبشع الجرائم التي شهدتها البشرية. وكان من أهم الهاربين المطلوبين للمحكمة، وأفلت من العدالة لفترة ١٦ عاما. وبدعم قوي من مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي وجهات أخرى، تم أخيرا إلقاء القبض عليه وتقديمه إلى العدالة. وتعدّ إدانته دليلا على أن المسؤولين عن أبشع الفظائع يمكن أن يُقدموا إلى العدالة، كما تعدّ تنفيذا للقرار الذي اتخذه المجلس قبل ٢٤ عاما وتعهد فيه بتحقيق السلام من خلال إقامة العدل.

باء – المستجدات المتعلقة بقضايا الاستئناف

٦ – في قضية *بريتش وآخرين*، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٧ - وأكدت دائرة الاستئناف إدانة المتهمين الستة، وأكدت الأحكام الصادرة ضدهم في المرحلة الابتدائية. وأكدت دائرة الاستئناف أن الجرائم قد ارتُكبت في إطار تنفيذ مشروع إجرامي مشترك بهدف التطهير العرقي للمسلمين البوسنيين من الإقليم المعلن باعتباره إقليما كرواتيا، وذلك بهدف إنشاء كيان كرواتي في البوسنة والهرسك وتيسير لم شمل الشعب الكرواتي. وأيّدت دائرة الاستئناف لاحقا استنتاجات الدائرة الابتدائية التي خلصت فيها إلى أن المتهمين الستة كانوا يتشاطرون الهدف العام للمشروع الجنائي المشترك وساهموا إسهاما كبيرا في تحقيقه. وفيما يتعلق بطلبات الاستئناف التي قدمها مكتب المدعي العام، قضت دائرة الاستئناف بقبول عدد من أسس الاستئناف التي استند إليها الادعاء، وخلصت إلى أن الدائرة الابتدائية قد جانبت الصواب إذ قضت بتبرئة المتهم في بعض الجوانب، لكنها رفضت إدراج إدانات جديدة في مرحلة الاستئناف.

٨ - ويعرب مكتب المدعي العام عن رضاه بشأن الحكم الصادر عن دائرة الاستئناف. فقد كان المتهمون الستة من كبار القادة السياسيين والعسكريين الذين استخدموا سلطتهم في تنفيذ حملات إجرامية ضد المدنيين. وقد خضعوا الآن للمساءلة عن الجرائم المرتكبة. بيد أن هناك المزيد من المسؤولين والقادة من الرتب العليا والمتوسطة الذين يتعين تقديمهم إلى العدالة عن الجرائم التي ثبت وقوعها في هذه القضية. ويحث مكتب المدعي العام السلطات القضائية الوطنية على التعجيل بالنظر في قضايا المشتبه بهم الآخرين وتأمين قدر أكبر من العدالة للضحايا.

جيم - تعاون الدول مع مكتب المدعي العام

٩ - ظل مكتب المدعي العام يعوّل على التعاون الكامل من جانب الدول حتى يتمكن من إنجاز ولايته بنجاح، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة. وقد التقى المدعي العام بمسؤولين في زغرب في الفترة من ١٢ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وفي بلغراد في الفترة من ١ إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وفي سراييفو في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر المكتب في التحاور المباشر مع السلطات الحكومية والقضائية في صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك. واستمر المكتبان الميدانيان في سراييفو وبلغراد، اللذان نُقِلت إدارتهما إلى الآلية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في تيسير عمل مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك وفي صربيا، على التوالي.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل بإمكان مكتب المدعي العام أن يطلع على الوجه المناسب على الوثائق والمحفوظات وأن يتصل بالشهود حسب الاقتضاء في كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا.

١١ - ولا يزال تقديم التعاون والدعم من جانب الدول خارج يوغوسلافيا السابقة، وكذلك من جانب المنظمات الدولية، يشكل جزءا لا يتجزأ من إنجاز قضايا المحكمة بنجاح. وما برح توفير المساعدة يشكل عاملا ضروريا للحصول على الوثائق والمعلومات والاتصال بالشهود، وكذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بحماية الشهود، بما في ذلك تغيير أماكن إقامتهم. وينوّه مكتب المدعي العام مجددا بالدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، ومن الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا.

١٢ - إلا أن مكتب المدعي العام يعرب عن أسفه العميق لأن المحكمة ستغلق أبوابها بينما تفيد التقارير الواردة مجددا بأن صربيا تمتنع مرة أخرى عن التعاون فيما يتعلق بإلقاء القبض على الأشخاص المتهمين بانتهاك حرمة المحكمة. وقد مثّل إخفاق صربيا لسنوات طويلة في التعاون مع مكتب المدعي العام في إلقاء القبض على الهاربين عقبة هائلة أمام إقامة العدالة وتحقيق المساءلة، وأحد الأسباب الرئيسية وراء تعطيل استراتيجية الإنجاز. ولم تُبد صربيا تعاونها الكامل مع مكتب المدعي العام إلا فيما يخص اعتقال آخر الهاربين من المحكمة في عام ٢٠١١. وللأسف، فبدلا من الاستمرار في التعاون الكامل مع المكتب، تعجز صربيا مرة أخرى عن إبداء إرادة سياسية للتعاون من خلال إلقاء القبض على المتهمين. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن تعود صربيا إلى مسار التعاون الكامل مع الآلية في السنوات القادمة.

دال - تقليص حجم المكتب

١٣ - بحلول نهاية عام ٢٠١٦، بلغ مجموع الموظفين في مكتب المدعي العام ٧٨ موظفا، بعد إلغاء ٢٣ وظيفة من الفئة الفنية و ١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة في عام ٢٠١٦. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وعلى إثر إنجاز الأنشطة الرئيسية في قضية *ملاديتش* وقضية *برليتش وآخرين*، ألغى المكتب ٢٨ وظيفة من الفئة الفنية و ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة.

١٤ - وباختتام القضيتين، ألغى مكتب المدعي العام ٩ وظائف من الفئة الفنية و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، سيلغي المكتب جميع الوظائف المتبقية فيه، وهي وظيفة واحدة لوكيل أمين عام، ووظيفة مدير، و ٤ وظائف من الفئة الفنية، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة.

هاء - الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال

١٥ - ظل مكتب المدعي العام للمحكمة يتقاسم الموارد مع نظيره في الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إطار نهج ''المكتب الواحد'' من أجل إدماج موظفي المكتبين ومواردهما. ويتوافر جميع موظفي الادعاء على أساس ترتيب ازدواج الأدوار، بحيث يمكن توخي المرونة في تكليفهم بأعمال تتعلق إما بالمحكمة أو بالآلية حسب الاحتياجات التشغيلية وحسب ما لديهم من دراية بالقضايا. وتوزع موارد كلا المكتبين بمرونة حسب الحاجة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم موظفون من مكتب المحكمة المساعدة إلى مكتب المدعي العام للآلية فيما يتعلق بإجراءات الاستئناف في قضيتي *كارادجيتش* و*شيشيلي* وبإجراءات المحاكمة في قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*، بينما قدم موظفون من مكتب المدعي العام للآلية المساعدة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة من أجل الوفاء بالتزاماته في قضية *ملاديتش* وقضية *برليتش وآخرين*.

ثالثا - تنفيذ استراتيجية الإنجاز

ألف - استراتيجية الإنجاز

١٦ - في عام ٢٠٠٣، أيد مجلس الأمن بموجب قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) استراتيجية الإنجاز للمحكمة، التي حددت ثلاثة مراحل لإنجاز عمل المحكمة. أولا، إنهاء مكتب المدعي العام تحقيقاته بحلول ٣١ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وثانيا، إنهاء المحكمة محاكماتها الابتدائية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وثالثا، إنهاء المحكمة دعاوى الاستئناف المرفوعة إليها بحلول عام ٢٠١٠.

١٧ - وتوقعت استراتيجية الإنجاز أن تتحقق تلك المراحل جزئيا من خلال تنفيذ عملية مكونة من شقين، أيدها مجلس الأمن أيضا. ويتمثل الشق الأول في أن ”تركز“ المحكمة أنشطتها على ملاحقة ومحاكمة القيادات الكبرى المشتبه في تحملها المسؤولية الرئيسية عن الجرائم الواقعة في نطاق اختصاص المحكمة. ويتمثل الشق الثاني في أن تحيل المحكمة القضايا التي تتضمن أشخاصا مشتبه بهم على مستويات القيادة المتوسطة إلى المحاكم الوطنية المختصة. وسيتطلب هذا الشق الثاني الاضطلاع بأنشطة ذات صلة لإصلاح تلك المحاكم وتعزيز قدراتها. وبناءً على ذلك، طلب مجلس الأمن في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) إلى المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات لمساعدة المحاكم الوطنية في تحسين قدرتها على البت في القضايا المحالة إليها من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إطار استراتيجية الإنجاز.

١٨ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، قدم مكتب المدعي العام تقارير نصف سنوية إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. ويقدم هذا التقرير النهائي استعراضا وملخصا للمواضيع الرئيسية التي تناولتها تقارير المدعي العام منذ عام ٢٠٠٤، كما يعرض بعض التأملات والدروس المستفادة من جهود المكتب.

باء - إنهاء التحقيقات

١ - لمحة عامة

١٩ - تمثلت المرحلة الأولى في استراتيجية الإنجاز للمحكمة في إنهاء مكتب المدعي العام تحقيقاته بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وكان تحقيق هذا الهدف يعتمد كليا على أنشطة مكتب المدعي العام وجهوده. وقد تحقق الهدف في الموعد المحدد له. وكما ورد في التقرير الثالث للمكتب عن استراتيجية الإنجاز (S/2005/343)، كانت التحقيقات قد انتهت بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤، وقُدِّمت لوائح الاتهام الأخيرة لأغراض تأكيدها، وتم تأكيدها فيما بعد.

٢٠ - وعند بلوغ هذه المرحلة، لم يصدر مكتب المدعي العام لوائح اتهام إضافية عن الجرائم المنصوص عليها في المواد من ٢ إلى ٥ من النظام الأساسي خلال السنوات المتبقية من ولايته. وإجمالا، أصدر المكتب في الفترة الممتدة منذ بدء عملياته إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لوائح اتهام بشأن جرائم حرب، وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف، وجرائم ضد الإنسانية و/أو إبادة جماعية ضد ١٦١ متهما.

٢١ - وفي حين أُعلن رسميا عن اعتزام المكتب إنهاء جميع تحقيقاته بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ في استراتيجية الإنجاز للمحكمة، فقد أُعرب عن هذا الاعتزام منذ عام ١٩٩٩. وتجدر الإشارة إلى أن إعلان هذا الجدول الزمني المبدئي قد صدر بالتزامن مع النزاع المسلح وما واكبه من ارتكاب جرائم تقع في نطاق ولاية المحكمة في كوسوفو[(١)]، بينما ارتُكبت جرائم تقع في نطاق ولاية المحكمة بعد عامين في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأدت هذه التطورات إلى إضافة ٤ تحقيقات جديدة إلى

(١) تُفهم جميع الإشارات إلى كوسوفو بوضعها في سياق بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

التحقيقات المتبقية التي كانت جارية وكان قد تم تحديدها في عام ١٩٩٩ وعددها ٣٦ تحقيقا. ومن ثم يكون المكتب قد نجح في الامتثال للجدول الزمني المحدد لإنهاء التحقيقات برغم عوامل خارجية مهمة.

٢٢ - وسعيا إلى تحقيق هذا الهدف، اضطلع مكتب المدعي العام بأنشطة هامة على وجه الاستعجال. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، كان المكتب قد وجه اتهامات إلى ١٢٤ شخصا. وأصدر المكتب لوائح اتهام أيضا ضد ٣٧ شخصا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وهو عدد يمثل نحو رُبع مجموع عدد لوائح الاتهام الصادرة عن المكتب. وهذا لا يشمل العدد الأكبر من الأشخاص الذين استُهدِفوا بالتحقيق، ولكن لم توجَّه إليهم اتهامات لكونهم ليسوا من الأشخاص المشتبه في تحملهم المسؤولية الرئيسية عن الجرائم. ونُقِلت ملفات التحقيق تلك فيما بعد إلى المحاكم الوطنية لمواصلة النظر فيها في إطار برنامج المكتب لقضايا الفئة الثانية.

٢ - استهداف المسؤولين الرئيسيين

٢٣ - وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، كانت التحقيقات النهائية التي اضطلع بها مكتب المدعي العام واختتمها بتوجيه اتهامات تتعلق بالقيادات الكبرى المشتبه في تحملها المسؤولية الرئيسية عن الجرائم.

٢٤ - ولم يكن اعتماد استراتيجية الإنجاز هو نقطة البداية في سياسة مكتب المدعي العام المتمثلة في استهداف الأشخاص المشتبه فيهم من أصحاب المناصب الرفيعة. فحتى قبل ذلك، كانت استراتيجية المكتب في التحقيق والمقاضاة تركز على الأشخاص الذين يتحملون مستوى أعلى من المسؤولية أو الذين كانوا مسؤولين شخصيا عن ارتكاب جرائم وحشية بصفة استثنائية. ومنذ عام ١٩٩٥، عكف مكتب المدعي العام بالفعل على التحقيق مع الأشخاص المستهدفين في صفوف القيادات الكبرى و/أو المسؤولين أثناء نزاعي البوسنة والهرسك وكرواتيا. وعلى سبيل المثال، فعندما نما إلى علم المكتب أن السلطات القضائية للبوسنة والهرسك تجري تحقيقا في الوقت نفسه بشأن مسؤولية القيادة الصربية البوسنية، قدم المكتب طلبا رسميا إلى دائرة ابتدائية بإصدار أمر إحالة. وأُقِرّ الطلب في أيار/مايو ١٩٩٥، وأعقبه في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ توجيه لائحتي اتهام إلى رادوفان كارادجيتش وراتكو ملاديتش، فيما مثل اثنين من أهم لوائح الاتهام المبكرة الصادرة ضد الأشخاص الأكثر مسؤولية عن الجرائم.

٢٥ - وبحلول الفترة التي تم فيها اعتماد استراتيجية الإنجاز، كانت التحقيقات المتعلقة بالجرائم المرتكبة، أو ما يُعرف بـ ”الأساس الجنائي“، قد بلغت مرحلة متقدمة للغاية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك وكرواتيا، ولا سيما حملات التطهير العرقي وأعمال الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. وبناءً عليه، فقد كان المكتب قد واصل بالفعل تركيز أنشطته على تحديد وبناء قضايا قوية ضد المشتبه بهم من أصحاب المناصب الرفيعة. وأدى هذا إلى توجيه الاتهام إلى بعض أكبر الضباط العسكريين في جيوش الأطراف المتنازعة، ومنهم: راتكو ملاديتش، قائد الأركان العامة السابق لجيش جمهورية صربسكا؛ ودراغوليوب أويدانيتش، الرئيس السابق للأركان العامة للجيش اليوغوسلافي؛ وأنتي غوتوفينا، القائد السابق لمقاطعة سبليت العسكرية في الجيش الكرواتي. ووُجِّهت اتهامات أيضا إلى زعماء سياسيين مهمين قبل عام ٢٠٠٣، منهم: سلوبودان ميلوسوفيتش، الرئيس السابق لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ ورادوفان كارادجيتش؛ الرئيس السابق لجمهورية صربسكا؛ ومومتشيلو كرايشنيك، الرئيس السابق لجمعية صرب البوسنة؛ وميلان مارتيتش، الرئيس ووزير الدفاع ووزير الداخلية السابق لما يُسمى إقليم كراينا

الصربي المتمتع بالحكم الذاتي/جمهورية كرايينا الصربية؛ وبيليانا بلافشيتش، العضوة السابقة في هيئات الرئاسة الموسعة لجمهورية صربسكا؛ ونيكولا شاينوفيتش، نائب رئيس الوزراء السابق لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٢٦ - ومع اعتماد استراتيجية الإنجاز، تم ترشيد التحقيقات المتبقية لكي تركز حصرا على أكبر القادة المسؤولين عن أخطر الجرائم. وأجرى مكتب المدعي العام استعراضا شاملا لتحقيقاته وأعدّ قائمتي أولويات في ضوء تحديد المشتبه فيهم الأكثر مسؤولية والذين ينبغي بالتالي أن يمثلوا أمام المحكمة. فكانت القائمة ألف تخص التحقيقات المتعلقة بأخطر الجرائم والجناة من أعلى الرتب. وتم تحديد ١٧ تحقيقا يشمل ٤٢ من المشتبه فيهم باعتبارها تحقيقات تستوفي هذه المعايير. وكانت القائمة تخضع للاستعراض المنتظم استنادا إلى التقدم المحرز في أنشطة التحقيق، ثم قُلِّصت إلى ١٣ تحقيقا يشمل ٣٥ من المشتبه فيهم. أما قائمة الأولوية باء، فكانت تخص الأشخاص المستهدفين بالتحقيق الذين ستجري إحالتهم أو نقلهم إلى المحاكم الوطنية لمواصلة الإجراءات.

٢٧ - وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أسفرت التحقيقات التي أُنهيت في أعقاب اعتماد استراتيجية الإنجاز عن إصدار مجموعة نهائية من لوائح الاتهام ضد مزيد من القادة من السياسيين ورجال الجيش والشرطة الأكثر مسؤولية عن الجرائم المرتكبة، ومنهم: راسم ديليتش، قائد الأركان العامة السابق في جيش البوسنة والهرسك؛ وإيفان تشيرماك وملادين ماركاتش، وهما جنرالان سابقان في الجيش الكرواتي؛ وستة من كبار أعضاء القيادة الكرواتية البوسنية، هم يادرانكو برليتش، وبرونو ستوييتش، وسلوبودان براليك، وميليفوي بيتكوفيتش، وفالنتين تشوريتش، وبريسلاف بوشيتش؛ وراموش هاراديناي ولاهي براهيماي، القياديان الكبيران السابقان في جيش تحرير كوسوفو؛ ومومتشيلو بيريشيتش، الرئيس السابق للأركان العامة للجيش اليوغوسلافي؛ ونيبويشا بافكوفيتش، القائد السابق للجيش اليوغوسلافي الثالث؛ وميلان غفيرو وزدرافكو توليمير، المساعدان السابقان لقائد الأركان العامة لجيش جمهورية صربسكا؛ وميتشو ستانيسيتش، وزير الداخلية السابق لجمهورية صربسكا؛ وميلان بابيتش، الرئيس السابق لجمهورية كرايينا الصربية ؛ وغوران هادجيتش، الرئيس السابق لحكومة مقاطعة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسريم الغربية الصربية التي أعلنت تمتعها بالحكم الذاتي، ثم في وقت لاحق، رئيس جمهورية كرايينا الصربية.

٢٨ - وعلى نحو ما أفاده مكتب المدعي العام باستمرار في تقاريره إلى مجلس الأمن، لم يمثل اجتياز هذه المرحلة الأولى نهاية جميع أنشطة التحقيق. فقد شهد يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ انتهاء التحقيقات التي من شأنها أن تؤدي إلى إصدار لوائح اتهام جديدة. إلا أن التحقيقات استمرت في القضايا التي كانت قد وُجهت فيها التهم حتى ذلك التاريخ، بما في ذلك التحقيقات المتعلقة بما قدمه المتهمون من أدلة وشهود دفاع. ولذلك، يجدر الانتباه إلى أن المحققين المهرة وغيرهم من الموظفين من قبيل المحللين الجنائيين والسياسيين والعسكريين التابعين للمكتب لا يزال وجودهم ضروريا لنجاح محاكمة كبار المتهمين في في كل من مرحلة ما قبل المحاكمة ومرحلتي المحاكمة الابتدائية والاستئناف.

٣ - خلاصة

٢٩ - تحقق بنجاح هدف إنهاء التحقيقات بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وذلك باعتباره مرحلة من المراحل المحددة في استراتيجية الإنجاز. وثمة كثير من الدروس المستفادة يمكن تسليط الضوء على بعض منها.

٣٠ - أولا، ثبت أن وضع موعد نهائي لإنهاء التحقيقات المفضية إلى توجيه اتهامات جديدة تدبير ناجح إلى حد كبير لوضع معايير لإنهاء الأنشطة القضائية. وقد حُدِّد تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موعدا نهائيا قبل خمس سنوات مضت، وأيده مجلس الأمن، وتم احترامه بنجاح. وذلك على الرغم مما ذكر سابقا عن نشوب نزاعين مسلحين إضافيين بالتزامن مع ارتكاب الجرائم الواقعة في نطاق اختصاص المحكمة أو في غضون ذلك، مما استلزم فتح تحقيقات جديدة. وقد تمكن مكتب المدعي العام من وضع خطة عمله استنادا إلى أهداف واضحة واتخذ التدابير الاستراتيجية والإدارية المناسبة لتوجيه التنفيذ ورصده. وفي نهاية المطاف، قد يُعزى النجاح في الوفاء بالموعد النهائي بدرجة كبيرة إلى تحميل مكتب المدعي العام المسؤولية بوضوح، وإمكانية إخضاعه للمساءلة في حالة عدم الالتزام بالموعد النهائي.

٣١ - وثانيا، كان ربط انتهاء مكتب المدعي العام من التحقيقات بزيادة النشاط على الصعيد الوطني عاملا ضروريا لضمان المشروعية وتفادي الإفلات من العقاب. فقد أسفرت تحقيقات المكتب عن مئات بل آلاف المشتبه بهم، لكن المحكمة لم لتقاضي إلا عددا قليلا منهم باعتبارهم يتحملون المسؤولية الكبرى. وساهم افتراض إحالة التحقيقات المتبقية ونقلها إلى المحاكم الوطنية في التخفيف من الشواغل المتعلقة باحتمال أن يؤدي إنهاء أعمال المحكمة إلى الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، كان من المستحسَن ومن باب الاتساق مع استراتيجية الإنجاز لو أن مجلس الأمن أعلن صراحةً بموجب قرار أن السلطات الوطنية مسؤولة عن مواصلة التحقيقات التي يجريها مكتب المدعي العام ويحيلها أو ينقلها إليها. فقد كان من شأن ذلك أن يؤكد بمزيد من الوضوح أن السلطات الوطنية ملزمة بموجب القانوني الدولي بأن تنظر في هذه الجرائم، بما يتماشى مع استراتيجية الإنجاز.

٣٢ - وثالثا، اقتضى تحديد نهاية عام ٢٠٠٤ موعدا لإنهاء التحقيقات من مكتب المدعي العام تعديل استراتيجياته في التحقيق، مما أثّر على المحاكمات فيما بعد. فقد اتبع المكتب منذ السنوات الأولى من عمله نهجا يمزج بين التحقيقات التي تنطلق من القاعدة إلى القمة والتحقيقات التي تنطلق من القمة إلى القاعدة في العديد من الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في البوسنة والهرسك وكرواتيا، ولا سيما حملات التطهير العرقي والإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. وهذه الاستراتيجية المزدوجة مكنت المكتب من التحقيق في الجرائم على نطاق واسع والحصول على أدلة قوية، وإثبات كيفية ارتكاب الجرائم والظروف التي ارتُكبت فيها، واختبار الأدلة في قاعة المحكمة، وإخضاع الجناة من أصحاب الرتب الدنيا والمتوسطة للمساءلة، قبل الشروع في المحاكمات الأكثر صعوبة المتعلقة بالشخصيات القيادية. ويتجلى نجاح هذا النهج في نهاية المطاف في نطاق الجرائم المرتكبة التي خضعت للمحاكمة، ومعدل نجاح مرافعات الادعاء التي قام بها المكتب، ولا سيما تلك التي تخص القادة الكبار، وشدة العقوبات المفروضة.

٣٣ - وعلى العكس من ذلك، ففي ظل تحديد عام ٢٠٠٤ موعدا نهائيا لإنهاء التحقيقات وصدور لوائح الاتهام الجديدة، اضطر مكتب المدعي العام إلى اتباع نهج قائم إلى حد كبير على إجراء تحقيقات تنطلق من القمة إلى القاعدة في الجرائم المرتكبة في كوسوفو وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وغير ذلك من الجرائم التي ارتكبت في البوسنة والهرسك وكرواتيا. وفيما يخص هذه الجرائم، ركزت التحقيقات مباشرة على القيادات العليا، التي خضعت للمحاكمة في القضايا الوحيدة التي رفعها المكتب بخصوص تلك الجرائم. وفي حين نجح نهج التحقيق المنطلق من القمة إلى القاعدة باعتباره النهج الوحيد المعتمد في بعض الظروف، فإنه لم ينجح في سياقات أخرى، كما هو الشأن فيما يتعلق بمسؤولية كبار الضباط في جيش تحرير كوسوفو عن الجرائم التي ارتكبها مرؤوسوهم. وعلى وجه التحديد، فإنه بالنظر إلى

مناخ تخويف الشهود الذي ساد في القضايا الأخيرة، ربما كان الأخذ بنهج يمزج بين التحقيقات التي تُجرى من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة سيحقق نتائج أكثر نجاحا. وللأسف، فقد استُبعد هذا النهج بموجب استراتيجية الإنجاز للمحكمة والتعليمات التي أصدرها مجلس الأمن في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، فضلا عن القاعدة ٢٨ من قواعد الإجراءات والإثبات الخاصة بالمحكمة بصيغتها المعدلة من قبل القضاة، على إثر اعتراضات مكتب المدعي العام.

٣٤ - وبالنظر إلى أحداث الماضي، ربما كان من المبرّر اتباع نهج أكثر مرونة إزاء إنهاء التحقيقات والتركيز على الأشخاص الأكثر مسؤولية عن الجرائم المرتكبة. وفي حين أن نهاية عام ٢٠٠٤ كانت مهلة مناسبة لإنهاء التحقيقات في الجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك وكرواتيا، ربما كان من الأفضل لو أتاحت استراتيجية الإنجاز إمكانية أن تستغرق التحقيقات في الجرائم المرتكبة في كوسوفو وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وقتا إضافيا بالنظر إلى وقوعها بعد ستة أعوام وثمانية أعوام، على التوالي. وكان من المستحسن أيضا لو سُمح لمكتب المدعي العام بتوجيه عدد محدود من الاتهامات إلى الجناة من أصحاب الرتب الدنيا أو غيرهم من الجناة، حسب الاقتضاء، لدعم إجراءات محاكمة المسؤولين الرئيسيين عن الجرائم المرتكبة.

جيم - التعاون: الهاربون من العدالة والاطلاع على الأدلة

١ - لمحة عامة

٣٥ - تناولت تقارير مكتب المدعي العام بشأن استراتيجية الإنجاز مسألتين أكثر من غيرهما: ضرورة الحصول على تعاون الدول بشأن الاطلاع على الأدلة وإلقاء القبض على المتهمين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام، والتحديات التي ظهرت على كلا الصعيدين. واعتُبرت هاتان المسألتان بصورة متسقة خطرا حرجا يهدد تحقيق استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة. وفي النهاية، لم يتسن إلقاء القبض على آخر هارب من العدالة حتى عام ٢٠١١، بعد ثلاثة أعوام من التاريخ المتوقع أصلا لإتمام المحاكمات التي تضطلع بها المحكمة.

٣٦ - وفي ظل عدم وجود قوة شرطية أو هيئة لإنفاذ القانون تابعة لمكتب المدعي العام، اعتمد المكتب بالكامل على تعاون الدول من أجل إتاحة الوصول إلى مواقع الجريمة والشهود، والحصول على الأدلة ذات الصلة من الهيئات الحكومية ومحفوظاتها، وإجراء عمليات المصادرة، وإلقاء القبض على المتهمين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام لنقلهم إلى المحكمة. وكان تعاون الدول لازما أيضا لمسائل ذات صلة مثل حماية الشهود ونقل الشهود. وتحملت الدول الأعضاء بدورها التزاما بالتعاون مع المحكمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٣٧ - ويجب التأكيد على أن مكتب المدعي العام قد حظي بتعاون قوي من العديد من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، ومكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، ومجلس أوروبا وهو يقرّ بامتنان بذلك التعاون. وأتاحت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لمكتب المدعي العام الوصول إلى الأدلة والمعلومات الاستخباراتية الضرورية للنجاح في التحقيق والملاحقة القضائية للمتهمين واللازمة لجهود المكتب الرامية

إلى تحديد أماكن الهاربين من العدالة. وإضافة إلى ذلك، قدمت الدول الأعضاء، ولا سيما في أوروبا، مساعدة واسعة النطاق للمكتب في تأمين الوصول إلى الشهود ثم حمايتهم سواء قبل الإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة أو بعد ذلك. وبالطبع قدمت هولندا، بوصفها الدولة المضيفة، دعما يوميا في عدد هائل من المجالات الحرجة، واضطلعت بدور حاسم في تأمين التعاون وإلقاء القبض في نهاية المطاف على آخر الهاربين. ولم يكن لمكتب المدعي العام أن ينجح في تنفيذ ولايته لولا هذا التعاون.

٣٨ - وفي الوقت نفسه، تبيّن أن الحصول على تعاون بلدان يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا، ينطوي على صعوبة أكبر بكثير. وكثيرا ما تأخرت الردود على طلبات الحصول على أدلة إن لم تقابل بالرفض. وأخفيت المحفوظات الحربية أو دُمِّرت أو تعذر الوصول إليها لأسباب أخرى. وأوجد المسؤولون الحكوميون ووسائط الإعلام وجهات أخرى مناخا غير مؤات لقيام الشهود المحتملين بتقديم الأدلة والإدلاء بشهاداتهم بحرية، بينما منعت بعض الدول الوصول إلى الشهود في بعض الأحيان.

٣٩ - وفي هذا الصدد، أصبح من الواضح أن التعاون سيصدر في كثير من الأحيان بسهولة أكبر في القضايا المرفوعة ضد متهمين من مجموعات إثنية أو بلدان أخرى، بينما كان الحصول على التعاون صعبا، إن لم يكن مستحيلا، في القضايا المرفوعة ضد متهمين من نفس المجموعة الإثنية أو البلد. واستُخدم التعاون في مجال من المجالات لإنكار عدم التعاون أو التقليل منه إلى أدنى حد أو تجاهله في مجال آخر.

٤٠ - وتجلّت الصعوبات التي واجهها مكتب المدعي العام في الحصول على تعاون الدول أكثر ما تجلت في مجال البحث عن الهاربين من العدالة. إذ لم يبق أيٌّ من المتهمين الذين أدانتهم المحكمة، وعددهم ١٦١ شخصا، حرا طليقا اليوم. ولكن خلال السنوات الأولى التي أعقبت إنشاء المحكمة، كان تنفيذ الأمر بإلقاء القبض على أحد الهاربين مشكلة مستعصية بوجه خاص. فقد استغرق الأمر سنتين لتأمين إلقاء القبض على أول الهاربين. وفي عام ١٩٩٦، وبعد ثلاث سنوات من إنشاء المحكمة، كان هناك أربعة متهمين ممن صدرت بحقهم لوائح اتهام محتجزين لدى المحكمة. وبحلول منتصف عام ١٩٩٧، لم يعد هناك سوى سبعة متهمين رهن الحجز، بينما كان أكثر من ٥٠ متهما طلقاء. وفي المجموع، استغرق الأمر ١٨ عاما لتأمين إلقاء القبض على جميع الأشخاص الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام ونقلهم إلى المحكمة.

٤١ - وفيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بالتعاون بوجه عام، وبعدم التعاون بشأن الهاربين من العدالة بوجه خاص، تمثَّل التحدي الرئيسي في غياب الإرادة السياسية. فعلى مدى سنوات عديدة، عاش الهاربون من العدالة في العلن، مطمئنين كل الاطمئنان إلى أن أوامر القبض الصادرة ضدهم عن المحكمة لن تُنفَّذ. وأُخطر الهاربون من العدالة بلوائح الاتهام السرية الصادرة ضدهم حتى يتمكنون من الإفلات من القبض عليهم. وتلقى الهاربون الدعم من شبكات كانت على اتصال بسلطات الدولة. وفي بعض الحالات، كان بالإمكان عزو غياب الإرادة السياسية إلى اعتبار الهاربين من العدالة أبطالا في صفوف شرائح معينة من السكان. وبعد توجيه الاتهام إلى القائدين العسكري والسياسي لصرب البوسنة راتكو ملاديتش ورادوفان كارادجيتش في عام ١٩٩٥، عملت سلطات صرب البوسنة باستماتة على عرقلة عمل المحكمة. واعتمدت السلطات الكرواتية والصربية في البداية استراتيجيات مماثلة إزاء المتهمين البارزين. وفي جميع الحالات تقريبا، تلقى الهاربون من العدالة الدعم من خلال اتباع الدول سياسة أعم تقوم على عدم التعاون مع المحكمة.

٤٢ - ومن المهم الاعتراف أيضا بأن المجتمع الدولي لم يقدم في بعض الأوقات الدعم الكامل للقبض على الهاربين من العدالة. وكان الأمر كذلك خاصة في الفترات التي أعقبت النزاعات مباشرة. ومما يؤسف له أن المساءلة كثيرا ما نُظر إليها باعتبارها تهديدا للسلام، حيث تنطوي على خطر إعادة فتح النزاع، مع النظر إلى السلام كأولوية قصوى. ونتيجة لذلك، لم يتسنّ إلقاء القبض على الهاربين من العدالة فور صدور لوائح الاتهام الموجهة ضدهم، وبقي بعضهم طلقاء في نهاية المطاف لأكثر من عقد من الزمن، بمن فيهم راتكو ملاديتش ورادوفان كارادجيتش.

٤٣ - وفي ضوء الأحداث السابقة، وعلى الرغم من أن عوامل عدة أسهمت في السجل الناجح للمحكمة، فقد اتّبع مكتب المدعي العام استراتيجيات أساسية كان لها تأثير. وكان أهمها سعي المكتب للحصول على الدعم السياسي والدبلوماسي من مجلس الأمن والدول الأعضاء ونجاحه في ذلك. وفي مراحل مختلفة، تجلى هذا الدعم بصورة ملموسة وأفضى إلى نتائج محددة، كما يتضح من عمليات إلقاء القبض التي قامت بها قوات حفظ السلام الدولية ومن سياسة الدعم المشروط. وإضافة إلى ذلك، أنشأ المكتب وحدة مكرسة لتعقب الهاربين من العدالة، وقام بتكييف جهوده المتعلقة بتعقب الهاربين من العدالة بما يلائم الظروف المتغيرة.

٢ - الدعم السياسي والدبلوماسي

٤٤ - على مدى عقدين من بحث المسائل المتصلة بعدم التعاون، فإن الدرس الأهم واضح: متى توافر الدعم السياسي والدبلوماسي القوي من المجتمع الدولي، يكون تحقيق العدالة ممكنا، ولكن حينما تُدرج مسألة دعم المساءلة في مؤخرة جدول الأعمال، فإن عدم التعاون يكاد يكون عقبة كأداء.

٤٥ - وفيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بالتعاون، سواء ما يتصل فيها بالاطلاع على الأدلة أو بإلقاء القبض على الهاربين من العدالة، بدأ مكتب المدعي العام بتقديم طلبات محددة إلى الدولة المعنية وإجراء مفاوضات للرد على الأسئلة أو التحديات المثارة. وفي حين أكد المكتب على ضرورة تقديم ردود إيجابية، فإنه عمل مع السلطات على معالجة أي شواغل مشروعة والاتفاق على التوقيت والأساليب وعلى ما تقوم الحاجة إليه لتأمين رد إيجابي. وفي حالات عديدة، أدت المناقشات المباشرة بين المكتب وسلطات الدول إلى الحل الناجح للمسائل وإلى تقديم التعاون المطلوب.

٤٦ - ومما يؤسف له أن تنشأ مع ذلك صعوبات هامة فيما يتعلق بردود سلطات الدول التي لم تكن مرضية للمكتب. وعلى سبيل المثال، أثبتت صربيا والجبل الأسود، وفي وقت لاحق صربيا، من خلال سلوكهما على مدى سنوات عديدة، أنهما ببساطة غير راغبتين في تنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة. وفي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا، كان هناك عدد من الحالات التي تم فيها تأخير وتقييد غير مبررين في إتاحة الاطلاع على الأدلة، ولا سيما المحفوظات، الأمر الذي أثار شكوكا قوية بشأن الإرادة الحقيقية لسلطات بشأن التعاون مع المحكمة.

٤٧ - وحينما أخفق مكتب المدعي العام في تأمين التعاون الضروري من خلال تفاعله المباشر مع سلطات الدول، كان يخطر مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بذلك. وشرح المكتب بالتفصيل طبيعة التعاون المطلوب، والمسائل التي أثيرت، وتقييمه بعدم كفاية التعاون. وقدمت الدول الأعضاء المعنية الدعم السياسي والدبلوماسي إلى المكتب من خلال مناقشة تلك المسائل لاحقا مع الدولة المعنية، سواء على الصعيد الثنائي أو في منتديات متعددة الأطراف مثل مجلس الأمن ومجلس وزراء

خارجية الاتحاد الأوروبي. ونجح الضغط العام الناجم عن ذلك في عدد من الحالات في إقناع سلطات الدول بتصحيح عدم تعاونها والرد على طلبات المكتب بصورة مُرضية.

٤٨ - وثمة مثال بارز حصل فيه مكتب المدعي العام على التعاون اللازم من خلال الجمع بين المفاوضات المباشرة وطرح تحديات على جدول الأعمال الدبلوماسي، ويتمثل في تأمين موافقة البلدان المساهمة بقوات في قوات حفظ السلام الدولية على تنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة. وفي البداية، لم تكن ثمة أي إرادة سياسية في صفوف البلدان المساهمة بقوات في القوات الدولية من أجل تنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة. وأثيرت حجج قوية مفادها أن عمليات إلقاء القبض قد تشعل فتيل النزاع مجددا في البوسنة والهرسك وتقوِّض الجهود الرامية إلى إعادة إحلال السلام في المنطقة. وأُعرب أيضا عن الاعتقاد بأنه ينبغي للقوات الدولية الحفاظ على حيادها وعدم التدخل في المنازعات بين المكتب والبلد الذي توجد فيه القوات. وكان لهذه الشواغل تأثير مباشر على سلوك وحدات حفظ السلام. وبالرغم من أن مجلس شمال الأطلسي التابع لحلف الناتو قرر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ أن أفراد قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات - ثم لاحقا قوة تحقيق الاستقرار - المنتشرة في البوسنة والهرسك ”ينبغي أن يحتجزوا أي أشخاص توجِّه لهم المحكمة الجنائية الدولية اتهامات ممن قد يكونون على اتصال بقوة التنفيذ العسكرية في تنفيذها للمهام المنوطة بها“، فإن القادة في الميدان فسروا في البداية هذه الولاية بمفهومها الضيق للغاية، خصوصا فيما يتصل بكبار المشتبه بهم. وأدى ذلك إلى أمثلة مشهورة لقوات دولية تبدو وكأنها تتجنب قصدا الدخول في أي اتصال بالهاربين من العدالة بغرض تجنُّب الاضطرار إلى إلقاء القبض عليهم.

٤٩ - ودخل مكتب المدعي العام في تفاعلات ومفاوضات موسعة مع البلدان المساهمة بقوات لشرح الحاجة الماسة إلى قيام القوات الدولية بعمليات إلقاء قبض. ونتيجة لتلك المفاوضات، استكشف المكتب سبلا عملية لمعالجة الشواغل وتشجيع عمليات إلقاء القبض. وعلى سبيل المثال، اعتُمدت القاعدة ٥٩ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وأتاحت للمدعي العام إحالة أوامر القبض إلى القوات الدولية، لكي يجري تنفيذها في إقليم بلد من يوغوسلافيا السابقة. وفي الوقت نفسه، أثار المكتب المسألة علنا أيضا ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ المبادرة في تأمين عمليات إلقاء القبض، بما في ذلك في تقارير إلى مجلس الأمن وإلى مجلس تنفيذ السلام المعني بالاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

٥٠ - وبدأت تلك الاستراتيجية في تحقيق النتائج المتوخاة منها. ففي حزيران/يونيه ١٩٩٧، نفذت القوات الدولية في سلافونيا الشرقية إلقاء القبض على أول متهم، استنادا إلى أمر نقله مكتب المدعي العام إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. وبعدها بشهر، ألقى الجنود التابعون لقوة تحقيق الاستقرار في جمهورية صربسكا القبض على متهم ثان صدرت بحقه لائحة اتهام، دون أن يسفر ذلك عن اضطرابات أو تهديدات للسلام. وبرهنت هذه النجاحات الأولية على أن الشواغل المتعلقة بالخطر الذي يهدد السلام لم تكن في محلها، وأسهمت بسرعة في تعزيز المزيد من الاستعداد والزخم في صفوف البلدان المساهمة بقوات. ومثَّل العام ١٩٩٧ نقطة تحوُّل حاسمة، برهنت على وجود اتفاق وتصميم جديد لدى المنظمات الدولية والدول على تقديم المساعدة إلى المحكمة. ومع استمرار عمليات إلقاء القبض، كان هناك أثر مفيد إضافي تمثَّل في دفع بعض الهاربين من العدالة إلى تسليم أنفسهم طوعا، متى بدا واضحا أن القوات الدولية ستنفذ أوامر القبض. وفي الفترة ما بين

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وآب/أغسطس ١٩٩٨ وحدها، كان ما مجموعه ١٩ شخصا من الأشخاص الذين أصدرت المحكمة بحقهم لوائح اتهام قد أُلقي القبض عليهم أو سلّموا أنفسهم طوعا إلى المحكمة. وبحلول منتصف عام ١٩٩٨، بلغ عدد المتهمين الصادر بحقهم لوائح اتهام في وحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة ٣٠ متهما، وهو ما يزيد بمقدار أربع مرات تقريبا عن عددهم قبل ذلك بعام. ولذا فإن هذا التقدم الهائل في تأمين إلقاء القبض على الهاربين وتسليمهم لأنفسهم جاء إلى حد كبير نتيجةً لزيادة التعاون من جانب القوات الدولية، وأتاح للمحكمة بدء محاكمات هامة.

٥١ - ومع ذلك، ففي حين أدت المفاوضات المقترنة بالدعم السياسي والدبلوماسي إلى تشجيع بلدان يوغوسلافيا السابقة على التعاون مع مكتب المدعي العام في عدد من المجالات، فقد استمرت أوجه عدم التعاون الجسيم، خصوصا فيما يتعلق بالقبض على الهاربين من العدالة. وأبلغت سلطات الدولة في صربيا المكتب صراحةً بعدم استعدادها لإجراء أي عمليات إلقاء قبض، بما في ذلك إلقاء القبض على متهمين صادر بحقهم لوائح اتهام يعيشون طلقاء في العلن، مثل الجنرالات لوكيتش وبافكوفيتش ولازاريفيتش. وامتنعت السلطات الكراوتية في عدد من المناسبات عن البرهنة على أن لديها إرادة حقيقية لتحديد مكان أنتي غوتوفينا وإلقاء القبض عليه.

٥٢ - وفي مثل هذه الظروف، نصت القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على الإحالة الرسمية للدولة إلى مجلس الأمن لعدم التعاون. وقد اتُّخذت هذه الخطوة في عدد من المناسبات. غير أنه مما يؤسف له أن تلك الإحالات الرسمية لم تُسفر في كثير من الأحيان عن التغيير المرغوب في سلوك الدولة، وفي حين كرر مجلس الأمن دعواته إلى الدول المحالة إليه لكي تتعاون مع المحكمة، لم تكن تلك الدعوات مدعومة بجزاءات.

٥٣ - أما سياسات الدعم المشروط الثنائية فقد كانت ناجحة في إقناع بلدان يوغوسلافيا السابقة بالتعاون بصورة أكمل مع مكتب المدعي العام. وشملت سياسات الدعم المشروط ربط التعاون مع المحكمة بتقديم منافع لبلدان يوغوسلافيا السابقة. ويتجسد مثال مبكر واضح على الدعم المشروط في التشريع الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية الذي جعل المعونة المقدمة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مشروطة بالتعاون مع المحكمة، وهو ما أدى إلى إلقاء القبض على سلوبودان ميلوسيفتش. وكان للدعم المشروط تأثيره الأكبر بصيغته التي طبقها الاتحاد الأوروبي، من خلال ربط التعاون بالانضمام، حيث أفضى مباشرة إلى إلقاء القبض على جميع الهاربين من العدالة المتبقين والتعاون الكامل في إتاحة الاطلاع على الأدلة.

٥٤ - وأثبت أفق عضوية الاتحاد الأوروبي أنه حافز قوي لإقناع بلدان يوغوسلافيا السابقة بالوفاء بالتزاماتها الدولية. ومنذ وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٩٥، بدأ الاتحاد الأوروبي يربط المساعدة المقدمة إلى تلك البلدان بتعاونها مع المحكمة. وإذ أعربت تلك البلدان بصورة متزايدة عن رغبتها الثابتة في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، تزايد ربط ذلك الانضمام بالمسائل المتعلقة بالمحكمة. ثم أُدرج التعاون الكامل مع المحكمة بصورة محددة كجزء من عملية تحقيق الاستقرار والانتساب لبلدان يوغوسلافيا السابقة الساعية إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠٠٢ في كوبنهاغن، وافق الاتحاد الأوروبي على استراتيجية تحدِّد شروط انخراط بلدان يوغوسلافيا السابقة في عملية الانضمام، مع النص صراحةً على التعاون الكامل كشرط أساسي.

٥٥ - وفي كل خطوة من خطوات عملية الانضمام، قيَّم الاتحاد الأوروبي مستوى تعاون الدولة المعنية مع المحكمة، وذلك في المقام الأول من خلال التقييمات التي قدمها مكتب المدعي العام. وفي بعض المناسبات التي اعتُبر فيها مستوى التعاون غير كافٍ، اتخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرارات صعبة لكنها شجاعة وبعيدة النظر، بغرض التشديد على ما تتوقعه من تعاون كامل. وعلى سبيل المثال، أُرجئت محادثات الانضمام مع كرواتيا في آذار/مارس ٢٠٠٥ بسبب عدم قيام كرواتيا بتسليم أنتي غوتوفينا إلى المحكمة. وبالمثل، لم يتم التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع صربيا في أيار/مايو ٢٠٠٦، مثلما كان مقررا أصلا، وذلك لأسباب في مقدمتها عدم التعاون مع المحكمة.

٥٦ - وكان للربط بين الانضمام والتعاون الكامل تأثير واضح على سلوك الدول المعنية. فقد عكست صربيا سياستها المتمثلة في عدم التعاون، ونُقل بعض الهاربين من العدالة المعروفين إلى المحكمة من خلال برنامج ''التسليم الطوعي''، وإن ظل هاربون آخرون طلقاء. وحدث تحسُّن ملحوظ أيضا في تعاون كرواتيا في الجهود الرامية إلى تحديد مكان أنتي غوتوفينا وإلقاء القبض عليه.

٥٧ - وربما يكون إلقاء القبض على راتكو ملاديتش أوضح مثال للكيفية التي أدت بها سياسات الدعم المشروط التي يتبعها الاتحاد الأوروبي إلى تأمين التعاون. وعلى مدى عدد من السنوات، دفع أمل عضوية الاتحاد الأوروبي السلطات الصربية إلى تسليم المزيد والمزيد من الهاربين وتحسين التعاون فيما يتعلق بإتاحة الاطلاع على الأدلة. ولكن راتكو ملاديتش - وهو أحد أبرز الهاربين المطلوبين من جانب المحكمة - ظل بطلا وطنيا من أبطال الحرب، ولم تكن هناك إرادة سياسية لتحديد مكانه وتعطيل الشبكات التي تقدم له الدعم. وأصدر مكتب المدعي العام، الذي كان على اتصال مكثف مع السلطات الصربية المكلفة بتحديد مكان ملاديتش، تقييما سلبيا متكررا بشأن التعاون الصربي، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي في بعض الأوقات إلى وقف عملية الانضمام مؤقتا. وحينما لم تؤد تلك التدابير إلى تأمين التعاون الضروري، عزَّز الاتحاد الأوروبي سياسة الدعم المشروط. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أعلن الاتحاد الأوروبي صراحةً أن أفضل إثبات لتعاون صربيا مع المحكمة سيتمثل في إلقاء القبض على آخر هاربَيْن من العدالة، وهما راتكو ملاديتش وغوران هاجيتش. وللمرة الأولى، تم ربط التعاون الكامل تحديدا بإلقاء القبض على هاربين معينين.

٥٨ - وجاءت نقطة التحول الحاسمة في أيار/مايو ٢٠١١. فقد قدم مكتب المدعي العام تقريره الأهم إلى مجلس الأمن، مشيرا إلى أن الاستراتيجية الصربية لإلقاء القبض على الهاربين من العدالة هي استراتيجية ''فاشلة بصورة شاملة'' ودعا المكتب إلى اتباع ''نهج جديد أشد صرامة بكثير'' كمسألة ملحة. وبعدها بوقت قصير، أعلنت السلطات الصربية عن إلقاء القبض على راتكو ملاديتش في صربيا. وتلا ذلك بوقت قصير إلقاء القبض على آخر هارب، وهو غوران هاجيتش. وإقرارا من الاتحاد الأوروبي بأن صربيا أوفت أخيرا بشرط التعاون الكامل، منح الاتحاد الأوروبي صربيا مركز البلد المرشح في شباط/فبراير ٢٠١٢.

٥٩ - وبالتالي، تكون سياسات الدعم المشروط قد أثمرت نتائج ملموسة بارزة من الأرجح أنها لم تكن لتتحقق لولا تلك السياسات. وصحيح أن إلقاء القبض على راتكو ملاديتش هو أحد الأمثلة الأبرز في هذا الصدد، لكن ثمة العديد من الهاربين الذين لم يتم إلقاء القبض عليهم أو لم يسلموا أنفسهم طوعا إلا نتيجة ربط التعاون مع المحكمة بمنافع أخرى. وبالمثل، فإن نجاح سياسات الدعم المشروط يبرهن على

النقطة الأعم التي تفيد بأن التعاون لا يمكن كفالته إلا من خلال الدعم السياسي والدبلوماسي المقدَّم من جانب مجلس الأمن والمنظمات الدولية الأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

٣ - وحدة تعقُّب الهاربين من العدالة

٦٠ - على الصعيد الداخلي، كانت إحدى أهم الخطوات التي اتخذها مكتب المدعي العام لدعم البحث عن الهاربين من العدالة هي إنشاء وحدة صغيرة من الخبراء المعنيين بتعقُّب الهاربين من العدالة. وعلى مدى تاريخها، أدت وحدة التعقُّب مهاما عديدة وفقا للظروف المتغيرة محليا ودوليا. ومن بين أهم المهام المضطلع بها، قام الفريق المعني بالتعقُّب بما يلي: (أ) عمل كجهة اتصال لتلقي وتحليل المعلومات الاستخباراتية من الدول وغيرها من الهيئات الراغبة في إطلاع مكتب المدعي العام عليها؛ و (ب) ربط الاتصال بمصادر حساسة قادرة على توفير معلومات بشأن أماكن وجود الهاربين المحتملة؛ و (ج) رصد أنشطة الوكالات والسلطات في منطقة يوغوسلافيا السابقة؛ و (د) نسَّق عمل الوكالات في الأقاليم التي اشتُبه في أن الهاربين يتوارون فيها، بغرض تعزيز استراتيجيات التعقُّب وإلقاء القبض الفعالة.

٦١ - وبالرغم من أن سلطات الدولة أو السلطات الدولية وحدها كان بوسعها إلقاء القبض على المتهمين الذين أصدرت المحكمة بحقهم لوائح اتهام، فسرعان ما أدرك مكتب المدعي العام أنه لن تتحقق سوى نتائج ضئيلة إذا ما اكتفى بانتظار إقدام الآخرين على العمل. ومن شأن الاعتماد على سلطات الدولة أو السلطات الدولية أن يجعل عمليات إلقاء القبض محكومة بجدول أعمال ومصالح تلك السلطات. ومن خلال إنشاء المكتب لقدرته الخاصة على التعقُّب وجمع المعلومات الاستخباراتية، أصبح المكتب قادرا على التحديد الاستباقي للأدلة وتزويد السلطات بها لكي تتخذ الإجراءات اللازمة، مع تمكين المكتب أيضا من ممارسة رقابته على عمليات التعقُّب وإلقاء القبض.

٦٢ - وخلال السنوات الأولى، عندما كان التركيز منصبا على عمليات إلقاء القبض من جانب القوات الدولية، ركزت وحدة التعقُّب بالأساس على التنسيق مع طائفة متنوعة من مقدمي المعلومات والنظراء الرئيسيين. ومن خلال بناء الثقة مع مقدمي المعلومات، استطاع المكتب كفالة المزيد من تبادل المعلومات الاستخباراتية والمتابعة. وبفضل تقوية العلاقات مع النظراء مثل مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، أمكن اتخاذ إجراءات فورية، سواء في إجراء عمليات إلقاء القبض أو التصدي للعرقلة. وكانت هذه العلاقات أيضا جزءا هاما من بناء الإرادة السياسية والدعم المقدَّم من البلدان المساهمة إلى القوات الدولية في إجراء عمليات إلقاء القبض.

٦٣ - ومع توالي إلقاء القبض على أغلب الهاربين من العدالة، انتقل توجُّه وحدة التعقُّب إلى مزيد من التركيز على التعاون مع الشرطة وغيرها من الأجهزة في المنطقة بحثا عن الهاربين المتبقين، وجميعهم من الشخصيات البارزة. وفي البداية بوجه خاص، كانت وحدة التعقُّب مكلفة برصد جهود تلك الأجهزة الوطنية وإجراء تقييمات لها. وبينما قدَّمت الحكومات التزامات بالبحث عن الهاربين وإلقاء القبض عليهم، فإنها لم تُترجم تلك الالتزامات إلى جهود على أرض الواقع. وعند استعراض الاستراتيجيات والأنشطة، ذهب تقييم وحدة التعقُّب في عدد من الحالات إلى عدم تتبع الأدلة الواعدة، وأن المعلومات الاستخباراتية المقدَّمة من جانب وحدة التعقُّب لم يجر اتخاذ إجراءات على أساسها في الوقت المناسب، وأن هناك عدم استعداد للضغط على شبكات الدعم، والتي كان لبعضها روابط بسلطات الدولة. ومن

خلال هذا التفاعل التفصيلي فقط، استطاع مكتب المدعي العام الإشارة إلى عيوب ملموسة دعما لتقييمه الذي خلُص إلى استمرار عدم التعاون في البحث عن الهاربين من العدالة.

٦٤ - وفي الوقت نفسه، واصلت وحدة التعقُّب سعيها إلى تحسين تعاونها مع نظرائها الإقليميين ودعم أنشطتهم. وإذ بدأت تلك الجهود تؤتي ثمارها، انتقل نهج فريق التعقُّب إلى إطار تعاوني بدرجة أكبر. وانتقل نهج وحدة التعقُّب من الكشف عن أوجه الإخفاق المتعمد للسلطات في إلقاء القبض على الهاربين، إلى العمل معها كشركاء حقيقيين.

٦٥ - ويسَّر ذلك التعاون إنشاء مؤسسات وطنية مسؤولة عن تنسيق التعاون مع مكتب المدعي العام. ففي عام ٢٠٠٦ على سبيل المثال، أنشأت صربيا فريق عمل مسؤول عن تعقُّب الهاربين. وشملت عضوية الفريق جميع المحاورين الأساسيين، مثل رئيس المجلس الوطني للتعاون، والمدعي العام المكلف بقضايا جرائم الحرب، والمسؤولين الأمنيين الرئيسيين مثل رؤساء أجهزة الاستخبارات والشرطة، ومستشار الأمن الوطني، فضلا عن مكتب المدعي العام بصفته. ولم تُيسِّر تلك الهيئة التنسيق الداخلي بين مختلف الأجهزة فحسب، وإنما أيضا العلاقات مع مكتب المدعي العام. واضطلع فريق العمل بدور رئيسي في تنسيق جهود التعقُّب وتأمين عمليات إلقاء القبض.

٦٦ - وفي الوقت نفسه، تحسَّن أيضا التعاون الإقليمي بين السلطات المعنية في البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وكرواتيا تحسنا صارخا، وهو ما يعود إلى حد ما إلى جهود وحدة التعقُّب. وإقرارا بأن الهاربين يتحركون عبر الحدود خلافا لأنشطة التعقُّب، أولت وحدة التعقُّب الأولوية لتحسين التعاون الإقليمي. وعملت وحدة التعقُّب كميسِّر محايد، حيث عقدت اجتماعات مشتركة للأجهزة من مختلف أنحاء المنطقة وعملت على بناء الثقة فيما بينها. وأدت علاقة الثقة التدريجية التي تطورت بدورها إلى مرور المعلومات بسرعة أكبر وبصورة أكمل - سواء إلى وحدة التعقُّب أو فيما بين الوكالات المختلفة.

٦٧ - وفيما يتعلق بآخر الهاربين من العدالة، تمثَّل دور وحدة التعقُّب في تقديم الدعم للسلطات الصربية وإزالة العقبات الماثلة أمام ما تبذله من جهود. ونتيجة لذلك، فحينما أفضت أنشطة مكتب المدعي العام الدبلوماسية إلى إيجاد الإرادة السياسية اللازمة لإجراء عمليات إلقاء القبض، استطاعت تلك السلطات اتخاذ إجراءات سريعة على أساس المعلومات الاستخباراتية وتنفيذ عمليات إلقاء القبض.

٦٨ - ويتبين من استعراض التجربة التي خاضها مكتب المدعي العام أن إنشاء وحدة التعقُّب كان لا شك خطوة ضرورية من أجل إلقاء القبض على جميع الهاربين من العدالة. وكان للمكتب موظفون على الأرض يرصدون المعلومات في حينها ويتفاعلون عن كثب مع السلطات الإقليمية، سواء على الصعيد السياسي أو على صعيد العمل. ونتيجة لذلك، تمكّن المكتب من اعتماد نهج استباقي ومنسق وفعال، بدلا من الاكتفاء بالاعتماد على سلطات الدولة والسلطات الدولية لإجراء عمليات إلقاء القبض حيثما وحينما ترغب في ذلك.

٤ - خلاصة

٦٩ - كان تحقيق استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة يتوقف على النجاح في إلقاء القبض على الهاربين. وعندما قدم المدعي العام أول تقرير عن استراتيجية الإنجاز في أيار/مايو ٢٠٠٤، كان عدد الهاربين الطلقاء يبلغ ٢٠ هاربا. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وبفضل الدعم الدبلوماسي وجهود

وحدة تعقب مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية الهاربين، بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين، كان قد تم إلقاء القبض على ١٣ من الهاربين. ثم ألقي القبض على أنتي غوتوفينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ثم بعد ذلك بعامين، أُلقي القبض على كل من زدرافكو توليمير وفلاستيمير دورديفيتش في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وبفضل جهود مجلس الأمن القومي الصربي وفريق العمل الصربي المكلف بتعقب الهاربين، تم أخيرا إلقاء القبض على ستويان زوبليانين في حزيران/يونيه ورادوفان كاراديتش في تموز/يوليه من عام ٢٠٠٨. وللأسف، مرّت ثلاث سنوات قبل أن يتم إلقاء القبض على الهاربَين المتبقيين من متهمي المحكمة، وهما راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، وتقديمهما إلى العدالة في عام ٢٠١١.

٧٠ - وتمكن مكتب المدعي العام من تقديم جميع الهاربين إلى العدالة، وهو إنجاز قياسي لم تحققه أي محكمة جنائية دولية أخرى في السابق. ومع ذلك، استغرق الأمر ١٨ عاما. ولم يكن ثمة مناص من أن يؤدي هذا التأخّر في إلقاء القبض على جميع الهاربين إلى تأخير تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

٧١ - وفي ضوء ما سبق، يكون الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه في نهاية المطاف من تجارب مكتب المدعي العام هو أن النجاح لم يكن ليتحقق لولا الأخذ بنهج استباقي على الصعيدين الدبلوماسي والعملياتي. فعندما أدرك مكتب المدعي العام أن تعاون الدول معه لن يكون بالأمر الهيّن، بادر إلى دعوة المجتمع الدولي إلى تعزيز مشاركته الدبلوماسية، وأيد سياسة الدعم المشروط من جانب الاتحاد الأوروبي لضمان بقاء مسألة إلقاء القبض على من تبقى من الهاربين البارزين مُدرجة في جدول الأعمال. وهذه الجهود وما تمخض عنها من نتائج إنما تدل بوضوح على أن فرص النجاح ستكون أكبر متى تبنى المجتمع الدولي سياسات واضحة ومتسقة بشأن البلدان التي يُشتبه في أنها تأوي هاربين مطلوبين دوليا. ودعما لهذه الجهود الدبلوماسية، قام مكتب المدعي العام كذلك بإنشاء وحدة مكرسة لتعقب الهاربين تعمل بالتعاون مع السلطات الوطنية في المنطقة وتعد تقييمات مستنيرة عن مدى إحراز تقدم في هذا الصدد. ولو أن مكتب المدعي العام اكتفى بالتعويل على الالتزامات القانونية الدولية لضمان التعاون، لكان من المنطقي افتراض بقاء الهاربين طلقاء حتى الآن.

٧٢ - ويمثل السجل الناجح لمكتب المدعي العام إنجازا هاما للعدالة الجنائية الدولية والمجتمع الدولي في وقت يطرح فيه الهاربون من العدالة تحديا رئيسيا للمحاكم الجنائية الدولية الأخرى. فهو يبيّن أن المعاقبة على جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية أمرٌ ممكن متى وُجدت الإرادة السياسية لتحقيق ذلك. ولكن الأهم من ذلك كله أن إلقاء القبض على جميع الهاربين يجسد تحقيق الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي تجاه الضحايا. فقد كان من الصعب على الضحايا تجاوز محناتهم ما دام الهاربون من العدالة طلقاء. والآن، تسنى تقديم المسؤولين الرئيسيين عن الجرائم التي ارتُكبت خلال النزاعات التي دارت في يوغوسلافيا السابقة إلى العدالة، الأمر الذي يتيح للضحايا فرصة طال انتظارها للحصول على قدر من الجبر.

دال - مقاضاة المسؤولين الرئيسيين عن الجرائم المرتكبة

١ - لمحة عامة

٧٣ - يتمثل المعلمان الرئيسيان الثاني والثالث في تنفيذ استراتيجية الإنجاز في إتمام المحاكمات بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وإتمام إجراءات الاستئناف بحلول عام ٢٠١٠. وفي معرض تنفيذها الشق الأول

لاستراتيجية الإنجاز، ركزت المحكمة جهودها على مقاضاة ومحاكمة أعلى القادة مرتبة من المشتبه في تحملهم المسؤولية الأولى عن الجرائم المندرجة في اختصاص المحكمة (انظر الفقرة ١٧ أعلاه).

٧٤ - ودعما لإحراز تقدم نحو بلوغ هذين المعلمين الرئيسيين، قام مكتب المدعي العام والقضاة بتحديد عدد من الخطوات التي يمكن اتخاذها للتعجيل بإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف النهائية المعروضة على المحكمة. ومن التدابير الرئيسية التي اتُّخذت قيام المكتب بضم القضايا المترابطة، وهو ما أدى إلى عقد ما يسمى بالمحاكمات الكبرى. وتعلقت مجموعة ثانية من التدابير بنطاق لوائح الاتهام التي رفعها المكتب إلى المحكمة، حيث قام باستعراض ثم خفض عدد التهم والجرائم المنسوبة إلى المتهمين، متى أمكن ذلك، بهدف تقليص مدة المحاكمات وتعزيز كفاءتها. وثالثا، سعى المكتب إلى تقليص المدة اللازمة للاستماع إلى أدلته من خلال اتخاذ عدد من الخطوات في هذا الصدد، بما في ذلك زيادة استخدام الأدلة الخطية والحد من مجموع عدد الشهود.

٧٥ - وحُددت أيضا خطوات أخرى كانت تتوقف بدرجة أكبر على الطريقة التي ينتهجها القضاة في إدارة القضايا. وفيما يتعلق بالمرحلة الابتدائية، سعى القضاة في جملة تدابير أخرى إلى تعجيل وتيرة المحاكمات من خلال دعوة مكتب المدعي العام إلى زيادة تقليص نطاق لوائح الاتهام أو الإيعاز له بذلك. ودأب القضاة أيضا على توخي نهج أكثر فعالية في إدارة دعاوى الأطراف من خلال فرض حدود زمنية صارمة على مكتب المدعي العام وهيئة الدفاع. وفيما يتعلق بالمرحلة الاستئنافية، سعى القضاة إلى زيادة تقليص المدة التي تستغرقها إجراءات الاستئناف.

٧٦ - ودأب مكتب المدعي العام على تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في المحاكمات والاستئنافات في تقاريره عن استراتيجية الإنجاز. وترد المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالفئتين الرئيسيتين من القضايا - أي المحاكمات الكبرى ومحاكمات الهاربين الرئيسيين - ملخصة أدناه كمؤشر على الأنشطة التي اضطلع بها مكتب المدعي العام من أجل بلوغ المعلمين الثاني والثالث لاستراتيجية الإنجاز، أي إتمام أعمال المحاكمة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ وإكمال إجراءات الاستئناف بحلول عام ٢٠١٠.

٢ - المحاكمات الكبرى

٧٧ - تمشيا مع استراتيجية الإنجاز، طلب مكتب المدعي العام ضم أكبر عدد ممكن من المتهمين ضمن محاكمات واحدة فيما يتعلق بالحملات المنظمة من الجرائم. وقد أدت هذه الخطوة إلى ما يسمى بالمحاكمات الكبرى: حيث تجري في إطار قضية واحدة محاكمة ستة أو أكثر من كبار القادة السياسيين والعسكريين ممن يتحملون المسؤولية الرئيسية عن الجرائم قيد الملاحقة في قضية واحدة. وقد كان المتوخى من حيث المبدأ أن يؤدي ضم المتهمين ممن لديهم صلة بعضهم ببعض في محاكمات كبرى إلى تقليص الوقت الإجمالي والموارد اللازمة لإتمام الإجراءات القضائية ضد عدد كبير من المتهمين. وكان المتوخى أن تتحقق المكاسب الناجمة عن زيادة الكفاءة لا سيما من خلال السماح بتقديم الأدلة عن الجرائم مرة واحدة فقط في ما يتعلق بجميع المتهمين. وفي الوقت نفسه، كانت هناك مخاوف من أن تتعذر إدارة المحاكمات الكبرى من الناحية العملية. وفي نهاية المطاف، تمكّن المكتب من مقاضاة المتهمين في ثلاث محاكمات كبرى تتعلق بتنظيم حملات من الجرائم المرتكبة في كوسوفو (*قضية ميلوتينوفيتش وآخرين*) وسريبرينيتسا (*قضية بوبوفيتش وآخرين*) وفي إقليم داخل البوسنة والهرسك أُعلن بوصفه كيان الهرسك - البوسنة البوسني الكرواتي (*قضية برليتش وآخرين*). وفي

سياق مقاضاة المتهمين في المحاكمات الكبرى، قام المكتب أيضا بتنفيذ تدابير أخرى لخفض الوقت اللازم لإنجاز القضايا.

محاكمة كوسوفو الكبرى: قضية *ميلان ميلوتينوفيتش وآخرين* (المعروفة لاحقا *بقضية نيكولا ساينوفيتش وآخرين*)

٧٨ - كانت أول قضية تُنجزها المحكمة وتضم قيادات متعددة هي قضية *ميلان ميلوتينوفيتش وآخرين* (المشار إليها لاحقا في المرحلة الاستئنافية بقضية *نيكولا ساينوفيتش وآخرين*) التي تورط فيها ستة من كبار المسؤولين والضباط من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والجيش اليوغوسلافي والشرطة لارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في كوسوفو. وتمت مقاضاة كل من ميلان ميلوتينوفيتش، الرئيس السابق لجمهورية صربيا؛ ونيكولا شاينوفيتش، النائب السابق لرئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ ودراغوليوب أويدانيتش، الرئيس السابق للأركان العامة (الجيش اليوغوسلافي)؛ ونيبويشا بافكوفيتش، القائد السابق للجيش الثالث (الجيش اليوغوسلافي)؛ وفلاديمير لازاريفيتش، القائد السابق لفيلق بريشتينا (الجيش اليوغوسلافي)؛ وسريتين لوكيتش، الرئيس السابق لوزارة الداخلية الصربية في كوسوفو، وذلك بتهمة التطهير العرقي لما عدده ٨٠٠ ٠٠٠ من ألبان كوسوفو في الفترة ما بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ١٩٩٩.

٧٩ - وأصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بإدانة خمسة من المتهمين الستة. وأدين كل من نيكولا شاينوفيتش ونيبويشا بافكوفيتش وسريتين لوكيتش بتهمة المشاركة في مشروع إجرامي مشترك هدفه تشريد مئات الآلاف من ألبان كوسوفو عن طريق شن حملة واسعة النطاق من الترهيب والعنف بهدف تغيير التوازن الديمغرافي في كوسوفو، وبالتالي ضمان استمرار سيطرة سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية/صربيا على المنطقة. وفي تأكيدها لوجود المشروع الإجرامي المشترك، استندت الدائرة الابتدائية إلى الأدلة الدامغة التي قدمها مكتب المدعي العام والتي تبين نمطا ملحوظا من أعمال التشريد في ١٣ بلدية في كوسوفو، شملت شن الهجمات على المدن والقرى وقصفها، وحرق منازل ألبان كوسوفو، وتدمير الآثار الدينية، والاحتجاز، والقتل، والعنف الجنسي، والتحرش، ومصادرة وثائق هوية المنتمين إلى ألبان كوسوفو وإتلافها بصورة منهجية. وأدينَ نيبويشا بافكوفيتش أيضا بارتكابه جريمة الاضطهاد من خلال الاعتداءات الجنسية. أما دراغوليوب أويدانيتش وفلاديمير لازاريفيتش، فقد أدينا بتهمة المساعدة والتحريض على الترحيل والأعمال اللاإنسانية (النقل القسري) باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتمت تبرئة ساحة ميلان ميلوتينوفيتش من جميع التهم الموجهة إليه.

٨٠ - وبدأت المحاكمة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ واستمرت ٢٨٥ يوما من أيام المحاكمة. واختُتمت مرافعة الادعاء في ١ أيار/مايو ٢٠٠٧، أي بعد أقل من عام واحد على بدء المحاكمة وبعد ١٢٧ يوما فقط من أيام المحاكمة المخصصة لتقديم الأدلة. وفي تلك الأثناء، قدم الادعاء ١١٧ شاهدا و ٤٥٥ ١ مستند إثبات. وبدأت مرافعة الدفاع في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧ واختُتمت في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ قدم خلالها المتهمون الستة ما مجموعه ١٢٣ من شهود الدفاع و ٨٩٦ ٢ من مستندات الإثبات. وقُدمت المرافعات الختامية في آب/أغسطس ٢٠٠٨، أعقبها صدور الحكم الابتدائي بعد ستة أشهر، وتحديدا في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وإجمالا، استغرقت هذه المحاكمة أقل من ثلاث سنوات واستغرقت ٠٨٧ ١ ساعة من وقت المحكمة، انفرد الادعاء بنسبة ٣٦ في المائة منها.

٨١ - وكان الانتهاء من أولى هذه المحاكمات الكبرى إنجازا مهما بالنسبة لمكتب المدعي العام حيث أظهر قدرته على ملاحقة القضايا التي تشمل شخصيات قيادية متعددة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة عن طريق ضم القضايا المرفوعة ضد كبار المسؤولين المتورطين في نفس الجرائم. ولا بد من التشديد على النطاق الواسع لهذه القضية وللجرائم المشمولة فيها والتي ارتُكبت في ١٣ بلدية في كوسوفو وتورطت فيها القيادة العليا لكل من السلطات السياسية والقوات العسكرية والشرطة. ولكي يتمكن الادعاء من ملاحقة الجناة في قضية بهذا الحجم الكبير في أقل من عام واحد، قام بحصر نطاق لائحة الاتهام، بحيث اقتصر في المقاضاة على عينة تمثيلية فقط من الجرائم المرتكبة في عدد مختار من البلديات، كما توخى الفعالية في استخدام الأدلة الخطية بدلا من الإفادات الشفوية. وتوخى قضاة الدائرة الابتدائية أيضا الفعالية في إدارة عملية تقديم الأدلة من جانب الأطراف، وقاموا بوضع قيود زمنية على مرافعة الادعاء وزيادة تقييد مقدار الأدلة التي يمكن إلحاقها بالأدلة الشفوية فيما يتعلق ببعض التهم الواردة في لائحة الاتهام.

٨٢ - وتطلبت إجراءات الاستئناف خمس سنوات أخرى. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها، وقضت بقبول جزء من طلب الاستئناف الذي قدمه مكتب المدعي العام فيما يتعلق بأمور منها تبرئة ساحة أربعة من كبار المسؤولين الصرب من تهمة الاضطهاد على أساس الاعتداءات الجنسية. وخلُصت دائرة الاستئناف إلى أن نيكولا ساينوفيتش وسريتين لوكيتش يتحملان المسؤولية الجنائية عن الاعتداءات الجنسية التي ارتُكبت، وذلك على أساس أنهما كانا في موقع يتيح لهما بشكل معقول توقع حدوث تلك الجرائم في سياق الحملة العنيفة التي نُفذت بهدف التهجير القسري للسكان الألبان في كوسوفو. وقضت دائرة الاستئناف كذلك بتحميل نيبويشا بافكوفيتش أيضا المسؤولية الجنائية عن أعمال العنف الجنسي التي ارتُكبت في بريشتينا. غير أن دائرة الاستئناف قررت، في إطار ممارسة سلطتها التقديرية، عدم إدانة المتهمين فيما يتعلق بتلك الجرائم. وقضت أيضا بقبول جزء من طلبات الاستئناف المقدمة من بعض المتهمين.

٨٣ - وأودعت إخطارات الاستئناف في أيار/مايو ٢٠٠٩. واختُتمت عملية تقديم مذكرات الاستئناف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بتقديم كل من الأطراف مذكرته الجوابية. وعقدت جلسة الاستئناف في آذار/مارس ٢٠١٣، وصدر حكم الاستئناف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٨٤ - وقد بيّنت هذه المحاكمة الكبرى أيضا التهديد الخطير الذي يطرحه عدم إلقاء القبض على الهاربين فيما يتعلق ببلوغ المعلمين الثاني والثالث لاستراتيجية الإنجاز على النحو المتوقع في البداية. وبالإضافة إلى محاكمة المتهمين الستة في قضية *ميلوتينوفيتش وآخرين*، كان مكتب المدعي العام يعتزم أيضا أن يضم إليها القضية المرفوعة ضد فلاستيمير دورديفيتش، الوزير المساعد سابقا بوزارة الداخلية الصربية ورئيس دائرة الأمن العام التابعة لوزارة الداخلية. بيد أن دورديفيتش لم يُعتقل حتى عام ٢٠٠٧، في أعقاب بدء المحاكمة في قضية *ميلوتينوفيتش وآخرين*. ونظرا لأن دورديفيتش كان من كبار القادة الذين يشتبه في تحملهم المسؤولية الأكبر عن الجرائم المرتكبة، فإن القضية المرفوعة ضده لم تكن قابلة للإحالة إلى المحاكم الوطنية، وتعيّن على المحكمة بالتالي النظر فيها، وهو ما أضاف إلى عبء العمل القضائي وحال بالطبع دون إتمام جميع المحاكمات بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

٨٥ - ومع ذلك، وعلى الرغم من الحاجة إلى إجراء محاكمة ثانية عن نفس الجرائم، اتخذ مكتب المدعي العام بعض الخطوات لتسريع الإجراءات ضد دورديفيتش. وبدأت المحاكمة في ٢٧ كانون الثاني/

يناير ٢٠٠٩. وأكمل الادعاء عرض أدلته في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أي بعد مرور ثمانية أشهر فقط. وبدأ الدفاع مرافعته في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ واختُتمت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠. وقُدمت المرافعات الختامية في تموز/يوليه ٢٠١٠، وصدر الحكم الابتدائي في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١، وبذلك تكون المرحلة الابتدائية قد اكتملت في غضون ما يزيد قليلا عن العامين. أما إجراءات الاستئناف فقد استغرقت ثلاث سنوات. وقضت الدائرة الابتدائية بإدانة دورديفيتش، وأيدت دائرة الاستئناف هذا الحكم.

محاكمة سريبرينيتسا الكبرى – *قضية فويادين بوبوفيتش وآخرين*

٨٦ - كانت قضية *فويادين بوبوفيتش وآخرين* ثاني قضية تنجزها المحكمة من جملة القضايا التي تشمل قيادات متعددة حيث تورط فيها سبعة من الأفراد الرفيعي المستوى في جيش جمهورية صربسكا ووزارة الشؤون الداخلية في جمهورية صربسكا لارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. وحوكم كل من فويادين بوبوفيتش، رئيس الأمن سابقا في فيلق درينا (جيش جمهورية صربسكا)، وليوبيسا بيارا، رئيس الأمن سابقا في الأركان العامة (جيش جمهورية صربسكا)، ودراغو نيكوليتش، رئيس الأمن سابقا في لواء زفورنيك (جيش جمهورية صربسكا)، ورادیفوي ميليتيتش، الرئيس السابق لإدارة العمليات والتدريب في الأركان العامة (جيش جمهورية صربسكا)، وفينكو باندوريفيتش، القائد السابق للواء زفورنك التابع لفيلق درينا (جيش جمهورية صربسكا)؛ وليوبومير بوروفتشانين، المسؤول سابقا في وزارة الشؤون الداخلية، وميلان غفيرو، القائد المساعد سابقا لشؤون الروح المعنوية والشؤون القانونية والدينية في الأركان العامة (جيش جمهورية صربسكا)، وذلك بتهمة قتل أكثر من ٠٠٠ ٧ من الرجال والفتيان من سريبرينيتسا والنقل القسري لعدد يتراوح بين ٠٠٠ ٣٠ و ٠٠٠ ٤٠ من النساء والأطفال والمسنين من المناطق الآمنة التابعة للأمم المتحدة في كل من سريبرينيتسا وزيبا.

٨٧ - وقد تمت إدانة جميع المتهمين. وخلُصت الدائرة الابتدائية إلى أنه على مدى أيام قليلة، قامت قوات جيش جمهورية صربسكا والقوات التابعة لوزارة الشؤون الداخلية بترويع سكان سريبرينيتسا وأخرجتهم بعنف من ديارهم، حيث زُج بعشرات الآلاف من النساء والأطفال في حافلات وتم نقلهم قسرا إلى خارج المنطقة. وقامت قوات جيش جمهورية صربسكا ووزراة الشؤون الداخلية بالقبض على أكثر من ٠٠٠ ٧ من الرجال والفتيان المسلمين البوسنيين وإعدامهم بصورة منهجية كجزء من حملة إبادة واسعة ومنظمة. وقد ارتُكبت معظم الجرائم عن طريق تنفيذ مشروعين إجراميين مترابطتين، حيث يتم في المشروع الأول قتل الأصحاء من الرجال المسلمين في المناطق المحصورة، ويجري في المشروع الثاني ترحيل ما تبقى من السكان المسلمين قسرا.

٨٨ - وبدأت المحاكمة في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ واستمرت ٤٢٥ يوما من أيام المحاكمة. واختتم الادعاء مرافعته في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أي بعد مضي ١٧ شهرا على بدء المحاكمة. وفي تلك الأثناء، قدم الادعاء ١٨٢ شاهدا و ٩٠٦ ٢ مستندات إثبات. وبدأت مرافعة الدفاع في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ واختُتمت في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ قدم خلالها المتهمون السبعة ما مجموعه ١٤٦ شاهد نفي و ٤٧٤ ٢ مستند إثبات. وقُدمت المرافعات الختامية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وصدر الحكم الابتدائي بعد مرور تسعة أشهر، وتحديدا في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي المجموع، تم الانتهاء من إجراءات المحاكمة الابتدائية في فترة تناهز أربع سنوات.

٨٩ - واستغرق إتمام إجراءات الاستئناف خمس سنوات أخرى. وقدم كل الادعاء والدفاع طلبات استئنافية. وقدم الادعاء استئنافا ضد عدة أحكام بالبراءة، وطلب إلى دائرة الاستئناف إدراج إدانات إضافية. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قبلت دائرة الاستئناف جزئيا طعن الادعاء في أحكام البراءة الصادرة عن الدائرة الابتدائية، وأدانت المتهمين بتهم إضافية، حيث أدانت اثنين منهما بالتواطؤ في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والثالث بالقتل العمد والرابع بالإبادة والاضطهاد والترحيل القسري والقتل العمد. وقضت دائرة الاستئناف، في معظم الحالات، برفض أسباب الاستئناف المقدمة من المتهمين.

٩٠ - وأودعت إخطارات الاستئناف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. واختُتمت عملية تقديم مذكرات الاستئناف في أيار/مايو ٢٠١١ بتقديم كل من الأطراف مذكرته الجوابية. وعُقدت جلسة الاستئناف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وصدر حكم الاستئناف في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أي بعد انقضاء قرابة خمس سنوات على صدور الحكم الابتدائي عن الدائرة الابتدائية.

٩١ - ومرة أخرى أثبتت هذه المحاكمة الكبرى التحديات الجوهرية التي يطرحها عدم إلقاء القبض على الهاربين فيما يتعلق بتحقيق استراتيجية الإنجاز. وبالإضافة إلى المتهمين السبعة في قضية *بوبوفيتش وآخرين*، قرر مكتب المدعي العام أن يضم إليهم المتهم في الدعوى المرفوعة ضد زدرافكو توليمي، المساعد السابق لقائد الاستخبارات والأمن بالأركان العامة لجيش جمهورية صربسكا. لكن لم يتم إلقاء القبض على توليمير ونقله إلى المحكمة إلا في عام ٢٠٠٧، أي بعد بدء المحاكمة في قضية *بوبوفيتش وآخرين*. ولئن سعى الادعاء مع ذلك إلى ضم القضيتين، إلا أن الدائرة الابتدائية رفضت طلب الضم وأمرت بعقد المحاكمتين بصورة منفصلة بالنظر إلى المرحلة المتقدمة التي بلغتها إجراءات المحاكمة في قضية *بوبوفيتش وآخرين*. ونظرا لأن توليمير كان من كبار القادة الذين يشتبه في تحملهم المسؤولية الأكبر عن الجرائم المرتكبة، لم تكن القضية المرفوعة ضده قابلة للإحالة إلى المحاكم الوطنية، وتعين بالتالي على المحكمة النظر فيها، وهو ما أضاف إلى عبء العمل القضائي وحال بالطبع دون إتمام جميع المحاكمات بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

٩٢ - ومع ذلك، وعلى الرغم من الحاجة إلى إجراء محاكمة ثانية عن نفس الجرائم، اتخذ مكتب المدعي العام بعض الخطوات لتسريع الإجراءات ضد توليمير. وبدأت المحاكمة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠. وفرغ الادعاء من عرض أدلته في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وبدأ الدفاع مرافعته في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ واختتمها في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢. وقُدمت المرافعات الختامية في آب/أغسطس ٢٠١٢، وصدر الحكم الابتدائي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وبذلك تكون مرحلة المحاكمة الابتدائية قد اكتملت في غضون ما يزيد قليلا عن السنتين ونصف السنة. واختُتمت إجراءات الاستئناف في أقل من سنتين ونصف السنة. وأُدين توليمير في المرحلة الابتدائية، وأيدت دائرة الاستئناف هذا الحكم.

محاكمة الهرسك - البوسنة الكبرى: قضية *يادرانكو برليتش وآخرين*

٩٣ - كانت القضية الثالثة التي شملت شخصيات قيادية متعددة - وهي أيضا آخر قضية تنظر فيها المحكمة - هي قضية *يادرانكو برليتش وآخرين*، التي ضمت ستة من كبار المسؤولين في كيان الهرسك - البوسنة البوسني الكرواتي الذي كان قائما وقت الحرب. ووجهت إلى كل من برليتش، الرئيس السابق لمجلس الدفاع الكرواتي ورئيس وزراء جمهورية الهرسك - البوسنة الكرواتية، وبرونو ستوييتش، الرئيس

السابق لإدارة الدفاع (مجلس الدفاع الكرواتي)، وسلوبودان براليك، وزير الدفاع المساعد سابقا في كرواتيا وقائد الأركان العامة لمجلس الدفاع الكرواتي، وميليفوي بيتكوفيتش، الرئيس السابق للأركان العامة لمجلس الدفاع الكرواتي، وفالنتين كوريتش، الرئيس السابق لإدارة الشرطة العسكرية التابعة لمجلس الدفاع الكرواتي، وبريسلاف بوشيتش، ضابط الشرطة العسكرية سابقا ورئيس دائرة تبادل الأسرى وغيرهم من الأشخاص ورئيس مفوضية السجون ومراكز الاحتجاز التابعة لمجلس الدفاع الكرواتي، ما عدده ٢٦ تهمة بارتكاب انتهاكات خطيرة لاتفاقيات جنيف، وانتهاكات لقوانين وأعراف الحرب وجرائم ضد الإنسانية في حق المسلمين البوسنيين في عدة بلديات، منها غورنيي فاكوف وبيلانيكا وبروزو وموستار وشابلبينا وفاريس وشبكة واسعة من مراكز الاحتجاز في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ونيسان/أبريل ١٩٩٤.

٩٤ - وفي أيار/مايو ٢٠١٣، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها، بإدانة المتهمين الستة للمشاركة في مشروع إجرامي مشترك يهدف إلى ترحيل السكان المسلمين البوسنيين بشكل دائم من مناطق البوسنة والهرسك التي أُعلنت بوصفها من أقاليم رابطة الهرسك - البوسنة الكرواتية، وذلك بتنظيم حملة طرد عنيفة اتسمت بارتكاب جرائم على نطاق واسع، بما في ذلك أعمال القتل والاعتقالات الجماعية للمدنيين والمقاتلين من مسلمي البوسنة، وسوء المعاملة والاحتجاز في ظروف لا إنسانية في شبكة من مراكز الاحتجاز التابعة لمجلس الدفاع الكرواتي، والتشريد القسري للسكان من مسلمي البوسنة، والتدمير المنهجي لممتلكات مسلمي البوسنة والاستخدام المنهجي للمحتجزين في الخطوط الأمامية لأغراض السخرة أو كدروع بشرية. وفي الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٤، تم توسيع الغرض المشترك من المشروع الإجرامي بفرض حصار على شرق موستار قامت خلاله قوات مجلس الدفاع الكرواتي بنشر الرعب في صفوف السكان المدنيين الذين أُرغموا على العيش في ظل ظروف قاسية للغاية، بما في ذلك التعرض للقنص والقصف المستمرين.

٩٥ - وبدأت المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ واستمرت ٤٦٥ يوما من أيام المحاكمة. وأنهت هيئة الادعاء مرافعتها في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أي بعد أقل من سنتين على بدء المحاكمة. وفي تلك الأثناء، قدم الادعاء ٢٤٩ شاهدا و ٩١٤ ٤ مستند إثبات. وبدأت مرافعة الدفاع في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ واختُتمت في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠، قدم خلالها المتهمون الستة ٧٥ شاهد نفي و ٩٤٧ ٤ من مستندات الإثبات. وجرت المرافعات الختامية في آذار/مارس ٢٠١١ وأعقبها صدور الحكم الابتدائي بعد أكثر من عامين، وتحديدا في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣. واستغرقت إجراءات المحاكمة الابتدائية سبع سنوات. حيث استغرقت مرافعة الادعاء أقل من سنتين، واستخدم الدفاع سنتين لتقديم مرافعته وتطلبت الدائرة الابتدائية أكثر من سنتين لإصدار حكمها.

٩٦ - واستغرق إتمام إجراءات الاستئناف أربع سنوات ونصف. وقدم كل من الادعاء والدفاع استئنافا ضد الحكم الابتدائي. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قضت دائرة الاستئناف برفض معظم الأسباب التي استند إليها المتهمون في استئنافهم، وبقبول أجزاء معينة من استئناف الادعاء وأكدت معظم الاستنتاجات التي خلُصت إليها الدائرة الابتدائية. وأكدت دائرة الاستئناف إدانة جميع المتهمين والأحكام التي أصدرتها الدائرة الابتدائية.

٩٧ - ونظرا لضرورة ترجمة الحكم الابتدائي من الفرنسية إلى الإنكليزية والبوسنية/الكرواتية/الصربية، لم يمكن من الممكن تفادي طول المدة التي استغرقتها إجراءات الاستئناف. وأودعت إخطارات الاستئناف

بحلول آب/أغسطس ٢٠١٤. واختُتمت عملية تقديم مذكرات الاستئناف في أيار/مايو ٢٠١٥، بإيداع الأطراف مذكراتها الجوابية. وعُقدت جلسة الاستئناف في آذار/مارس ٢٠١٧ وصدر حكم الاستئناف في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١ - محاكمات آخر الهاربين

٩٨ - تم اعتقال ستة هاربين في وقت أصبح فيه من المتعذر الانتهاء من محاكماتهم بحلول نهاية ٢٠٠٨. فقد أُلقي القبض على زدرافكو توليمير وفلاستيمير دورديفيتش في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه من عام ٢٠٠٧ على التوالي. وأُلقي القبض أخيراً على رادوفان كارادجيتش وستويان جوبليانين، إذ اعتُقل الأول في تموز/يوليه ٢٠٠٨ وتم توقيف الثاني في حزيران/يونيه من العام نفسه. وللأسف، لم يُقبض على آخر الهاربين من المحكمة، وهما راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش، إلا في عام ٢٠١١ أي بعد ثلاث سنوات، وتم حينئذ إحالتهما إلى المحكمة.

٩٩ - وكما ذُكر أعلاه، حوكم كلٌّ من توليمير ودورديفيتش محاكمةً منفصلة، رغم أنه كان من المأمول في بادئ الأمر أن يتسنى القبض عليهما في وقت يسمح بضم قضيتيهما للمحاكمتين الكبريين الخاصتين *ببوبوفيتش وآخرين وميلوتينوفيتش وآخرين* على التوالي.

١٠٠ - وكان من المقرر ضم الدعوى المقامة ضد جوبليانين، الرئيس السابق لمركز الخدمات الأمنية الإقليمي في بانيا لوكا، إلى قضية رادوسلاف بردانين، وهو سياسي بارز من منطقة كرايينا المتمتعة بالحكم الذاتي وجمهورية صربسكا. وعقب اعتقال جوبليانين في عام ٢٠٠٨، ضُمَّت قضيته إلى قضية ميتشو ستانيشيتش، وزير الداخلية السابق لجمهورية صربسكا. وقد بدأت المحاكمة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ واستغرقت ٣٥٤ يوما من أيام المحاكمة. وانتهى الادعاء من مرافعاته في ١ شباط/فبراير ٢٠١١، بعد سنة ونصف تقريبا من بدء المحاكمة. وفي غضون ذلك، قدم الادعاء ١٧٠ شاهدا وأودع ٠٢٨ ٣ مستند إثبات. وبدأ الدفاع مرافعته في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١ وانتهى منها في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وفي غضون تلك الفترة قدّم المتهمان في سياق دفاعهما ما مجموعه ٢٩ شاهدا و ٣٤٩ ١ مستند إثبات. وجرت المرافعات الختامية في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٢، وصدر الحكم بعد تسعة أشهر في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣. وقد انتهت إجراءات المحاكمة الابتدائية إجمالا بعد ثلاث سنوات ونصف تقريبا من بدئها. وأودعت إخطارات الاستئناف في أيار/مايو ٢٠١٣. واكتمل تقديم مذكرات الاستئناف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بإيداع مذكرات الرد المقدمة من كل طرف من الأطراف. وعُقدت جلسة الاستئناف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وصدر حكم الاستئناف في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بعد ما يزيد بقليل على ثلاث سنوات من إصدار الدائرة الابتدائية حكمها.

١٠١ - وكذلك حُوكم محاكمةً منفصلة هادجيتش، الرئيس السابق لحكومة منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسريم الغربية التي أعلنت نفسها منطقة صربية متمتعة بالحكم الذاتي، وقد أصبح في وقت لاحق رئيساً لجمهورية كرايينا الصربية، وذلك رغم أنه كان من المأمول في بادئ الأمر أن يتسنى القبض عليه في وقت يتيح ضم قضيته إلى قضايا أخرى. وقد أصيب هادجيتش بمرض عضال خلال المراحل الأخيرة من المحاكمة مع الأسف، وفارق الحياة قبل أن تصدر الدائرة الابتدائية أي حكم قضائي في حقه.

١٠٢ - وكانت محاكمتا كارادجيتش، الرئيس السابق لجمهورية صربسكا، وملاديتش، الرئيس السابق للأركان العامة بجيش جمهورية صربسكا، آخر المحاكمات التي أجريت لهاربين. وقد وُجه الاتهام لكارادجيتش

وملاديتش معاً في عام ١٩٩٥، وكان من المتوقع أن يحاكما في إطار قضية واحدة. بيد أن الأمر تعذر بسبب طول الفترة التي كانا فيها فارَيْن من وجه العدالة. وعقب اعتقال كارادجيتش، كان من المأمول أن يتسنى القبض على ملاديتش في الوقت المناسب بحيث يتثنى النظر في قضيتي المتهمَين المذكورين في محاكمة واحدة. ولكن الدائرة الابتدائية اضطرت مع الأسف إلى فصل القضيتين في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لأن راتكو ملاديتش لم يكن محتجزا لديها آنذاك ولكي تشرع في محاكمة كارادجيتش.

١٠٣ - وعندما أُلقي القبض على ملاديتش أخيرا في عام ٢٠١١، راعى مكتب المدعي العام تقدمه في السن، فاستطلع الخيارات المتاحة للتعجيل بمحاكمته ويرد بيانها فيما يلي. أولا، قدم الادعاء في آب/أغسطس ٢٠١١ طلباً يلتمس فيه تقسيم لائحة الاتهام المعدَّلة الثانية إلى لائحتين مستقلتين، بحيث يجري النظر أولاً في الاتهامات المتصلة بالإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. إلا أن الدائرة الابتدائية رفضت هذا الطلب. وثانيا، استعرض الادعاء كذلك منطوق لائحة الاتهام بهدف تحديد السبل الكفيلة بتضييق نطاق القضية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مصالح العدالة. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدم الادعاء لائحة اتهام معدّلة رابعة، أبقى فيها على جميع التهم الإحدى عشرة التي وردت في لائحة الاتهام السابقة مع تخفيض عدد الوقائع في كل عنصر من عناصر القضية.

١٠٤ - ووجهت لكلّ من كارادجيتش وملاديتش تهمتان تتعلقان بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية (سريبرينتسا والبلديات)، وخمس تهم تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية (الاضطهاد، والإبادة، والقتل العمد، والترحيل، والأعمال اللاإنسانية) وأربع تهم تتعلق بانتهاك قوانين الحرب أو أعرافها (القتل العمد، والإرهاب، والهجمات غير المشروعة ضد المدنيين، وأخذ الرهائن) بسبل عدة منها المشاركة في أربعة من أشكال المشروع الإجرامي المشترك، تعتبر أعمالا مختلفة ولكن مترابطة، وتتمثل أهدافها فيما يلي: (أ) إبعاد السكان البوسنيين المسلمين والبوسنيين الكروات بشكل دائم من أراضي البوسنة والهرسك، التي ادُّعي أنها إقليم صربي بوسني؛ (ب) بث الرعب في نفوس السكان المدنيين بسراييفو من خلال حملة من أعمال القنص والقصف جرت بين أيار/مايو ١٩٩٢ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛ (ج) القضاء على المسلمين البوسنيين في سريبرينتسا بقتل الرجال والصبيان وإبعاد النساء والأطفال والمسنين من المنطقة قسراً؛ (د) أخذ موظفي الأمم المتحدة رهائن لإجبار منظمة حلف شمال الأطلسي على الامتناع عن شن ضربات جوية على الأهداف العسكرية الصربية البوسنية. وقد كانت هاتان المحاكمتان من أهم وأصعب المحاكمات التي نظرت فيها المحكمة.

١٠٥ - وحُمِّل كارادجيتش المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم المرتكبة في الفترة من آذار/مارس ١٩٩٢ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في ٢٠ بلدية وفي مدينة سراييفو وأثناء الإبادة الجماعية في سريبرينتسا، بما في ذلك ١٢٧ واقعة منفصلة، وعن الجرائم المرتكبة في ٥١ مرفق احتجاز، وأخذ أكثر من ٢٠٠ رهينة من المراقبين العسكريين وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وقد بدأت محاكمة *كارادجيتش* في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ واستغرقت ٤٩٩ يوما من أيام المحاكمة. وبدأ الادعاء في تقديم أدلته في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وأنهى مرافعاته في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، أي أن الادعاء احتاج ما يقرب من سنتين لعرض أدلته، واستغرق ما يقل قليلا عن الساعات الثلاثمائة المخصصة لإجراء الاستجواب الرئيسي. وخلال ٢٩٧ يوما من أيام المحاكمة، استدعى مكتب المدعي العام ١٩٥ شاهداً للمثول أمام المحكمة، وأودع بيانات خطية من ١٤١ شاهدا آخر، وعرض ٦٤٦ مستندا إثباتيا بلغ عدد صفحاتها ٨٠٠ ٨٧ صفحة. وأودع المكتب أيضا أكثر من ٨٠٠ ١ وثيقة خطية. وهكذا يسَّر استخدامُ الأدلة

الخطية إلى حد بعيد تقديم الادعاء حججَه ضمن هذا الإطار الزمني. غير أن كارادجيتش أمضى ٧٥٠ ساعة تقريبا في استجواب شهود الخصم، وهو ما أطال كثيراً الوقت اللازم لتقديم الادعاء مرافعاته. ثم بدأت مرافعة الدفاع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ واختُتمت في ١ أيار/مايو ٢٠١٤. واستمعت الدائرة الابتدائية إلى المرافعات الختامية للطرفين في أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وأصدرت حكمها في آذار/مارس ٢٠١٦، بعد نحو ست سنوات ونصف من بدء المحاكمة. وقد استمرت مرافعة الادعاء مدة سنتين واستغرقت مرافعة الدفاع ما يقل قليلا عن سنتين، كما احتاجت الدائرة الابتدائية سنة ونصف تقريبا لإصدار حكمها.

١٠٦ – وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، أدانت الدائرة الابتدائية كارادجيتش بالإجماع بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وحكمت عليه بالسجن لمدة ٤٠ سنة. وقبلت الدائرة الابتدائية الأدلة المستفيضة التي قدمها مكتب المدعي العام والتي تثبت المسؤولية الجنائية الفردية لكارادجيتش عن طائفة عريضة من الجرائم التي اتُّهم بها، بما في ذلك جرائم ارتكبت في أنحاء بلديات البوسنة والهرسك وأثناء حصار سراييفو وإبان وقوع الإبادة الجماعية في سريبرينتسا، وكذلك فيما يتعلق بأخذ موظفي الأمم المتحدة رهائن.

١٠٧ – وبدأت محاكمة *ملاديتش* في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، أي بعد أقل من سنة على توقيف المتهم، واستغرقت ٥٢٣ يوما من أيام المحاكمة. واستدعى الادعاء شاهده الأخير في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وانتهى رسميا من مرافعته الرئيسية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤. وبذلك يكون الادعاء قد احتاج ما يقل قليلا عن سنتين لعرض أدلته، واستخدام الساعات الـ ٢٠٧,٥ التي خُصصت له. وقدم الادعاء أدلة استقاها من ٣٥٧ شاهدا، فعرض أدلة ١٦٤ شاهدا في قاعة المحكمة وقدم الأدلة التي حصل عليها من بقية الشهود في شكل خطي. وفي المقابل، أمضى الدفاع حوالي ٤١٢ ساعة في استجواب شهود الادعاء، وأمضت الدائرة ١٢٣ ساعة تقريبا في استجواب الشهود وفي التعامل مع مسائل إجرائية وإدارية. ثم بدأت مرافعة الدفاع في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤ واختتمت في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦، أي بعد ما يزيد على عامين بقليل من بدئها. واستمعت الدائرة الابتدائية إلى المرافعات الختامية للطرفين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وأصدرت حكمها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أي بعد أقل من سنة من بدء المرافعات الختامية وبعد خمس سنوات ونصف تقريبا من بدء النظر في القضية.

١٠٨ – وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أدانت الدائرة الابتدائية ملاديتش بالإجماع بتهم ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وقبلت الدائرة الابتدائية الأدلة المستفيضة التي قدمها مكتب المدعي العام لإثبات المسؤولية الجنائية الفردية لملاديتش عن طائفة عريضة من الجرائم التي اتُّهم بها، بما في ذلك جرائم ارتكبت في أنحاء بلديات البوسنة والهرسك وأثناء حصار سراييفو وإبان وقوع الإبادة الجماعية في سريبرينتسا، وكذلك فيما يتعلق بأخذ موظفي الأمم المتحدة رهائن.

٢ - خلاصة

١٠٩ - من الواضح أن المحكمة لم تحقق مراحل الإنجاز المتعلقة باستكمال المحاكمات الابتدائية التي تنظر فيها بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ وطلبات الاستئناف المعروضة عليها بحلول نهاية عام ٢٠١٠. وكان ذلك الأمر حتمياً، إذ إن آخر الهاربين لم يلقَ القبض عليه إلا عام ٢٠١١.

١١٠ - وفي الوقت نفسه، اتخذ مكتب المدعي العام تدابير يراد بها الإسراع بإنهاء المحاكمات الابتدائية ومحاكمات مرحلة الاستئناف. ولم يكن من المؤكد آنذاك ما إذا كانت تلك التدابير ستحقق النتائج المرجوة. فالجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة جرائم واسعة النطاق ومعقدة ارتُكبت على نطاق واسع. كما أن الحصول على الأدلة اللازمة لإثبات تهم بهذا القدر من الجسامة تعتريه الكثير من الصعوبات والعقبات.

١١١ - وكان من بين التدابير الرئيسية التي اتُّخذت لهذا الغرض ضم القضايا التي يرتبط بعضها ببعض، وهو الأمر الذي أفضى إلى ما يسمى بالمحاكمات الكبرى التي أظهرت بوضوح حجم الجهود التي يبذلها المكتب للتعجيل بإنجاز القضايا. وكان من المأمول أن يكون ضم قضايا المتهمين المعنيين في محاكمات كبرى عاملا يؤدي إلى تقليص الفترة الزمنية والموارد الإجمالية اللازمة لإنجاز الدعاوى المقامة ضد عدد كبير من المتهمين. وقد تحققت هذه التوقعات إلى حد بعيد.

١١٢ - فقضية *ميلوتينوفيتش وآخرين*، التي شملت ستة من كبار المتهمين، استغرقت ٢٨٥ يوما من أيام المحاكمة وأُنجزت خلال ثلاث سنوات تقويمية تقريباً. وفي المقابل، استغرقت إجراءات المحاكمة الابتدائية عن الجرائم نفسها في قضية ذات صلة بالقضية المذكورة لمتهم واحد، هو *دوردفيتش*، مدةً تزيد قليلا على السنتين. وبالمثل، احتاجت قضية *بوبوفيتش وآخرين*، التي تشمل سبعة متهمين، ٤٦٥ يوما من أيام المحاكمة وأنجزت في مدة أقل من أربع سنوات بقليل. وفي المقابل، استغرقت إجراءات المحاكمة الابتدائية عن الجرائم نفسها في قضية *توليمير* ذات الصلة التي يمثَل فيها للمحاكمة شخصٌ واحد، مدةً تزيد على السنتين ونصف السنة بقليل. ويمكن، بناء على ذلك، الاطمئنان إلى أن ضم القضايا المتصل بعضها ببعض، ولا سيما ما يسمى المحاكمات الكبرى، أدى إلى مكاسب هامة فيما يتعلق بالكفاءة.

١١٣ - واتُّخذت مجموعة ثانية من التدابير تتعلق بنطاق لوائح الاتهام التي أعدها مكتب المدعي العام. فقد سعى المكتب إلى تقليص الوقت اللازم للاستماع إلى ما يقدمه من أدلة بأن اتخذ عددا من الخطوات ذات الصلة. وعلى غرار تدابير ضم القضايا، يبدو أن هذه التدابير قد نجحت في تحسين كفاءة عمل المكتب.

١١٤ - ويُذكر أن المكتب ضيَّق نطاق لائحة الاتهام في كثير من المحاكمات الابتدائية، وقضايا الاستئناف التي بدأت بعد اعتماد استراتيجية الإنجاز. وفي حين يصعب تقدير الوقت الإضافي الذي كان من الممكن أن تستغرقه الإجراءات، من الواضح أن إثبات جرائم إضافية يتطلب تقديم أدلة إضافية، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الوقت. وبالمثل، لجأ المكتب في حالات كثيرة إلى تقديم شهادات الشهود باستخدام الأدلة الخطية، وفيما عدا ذلك فقد قلّل من عدد الشهود. ولربما تعتبر استعانةُ المكتب بهاتين الطريقتين للتقليل من عدد الشهادات الرئيسية التي يقدمها الشهود في قاعة المحكمة التغييرَ الأكبر المدخل على كيفية تقديم مكتب الادعاء مرافعته. وقد كانت قضيّتا *كارادجيتش وملاديتش* خير مثال لهذا التطور، ففي كلتا القضيتين جرى استجواب نصف شهود الادعاء تقريبا في قاعة المحكمة في حين عُرضت شهادات النصف الآخر من خلال بيانات خطية.

١١٥ - بيد أن تضييق نطاق مرافعة الادعاء أو تقليل عدد الشهود لم يخلُوا من انعكاسات سلبية أضرت بمصالح العدالة. ففي محاكمتي *ميلوتينوفيتش وآخرين وكارادجيتش*، لم ينجح المكتب في إثبات جميع الادعاءات. ولئن كان من الصعب الجزم بإمكانية تحقيق نتائج مختلفة لو أن المدعي العام وجَّه مزيداً من التهم بارتكاب جرائم أو استدعى مزيداً من الشهود للإدلاء بأقوالهم شخصيا أو عرض المزيد من الأدلة، فإن هذا الأمر يظل احتمالا حقيقيا لا يمكن استبعاده على أي حال.

١١٦ - ويرى مكتب المدعي العام أن الدعوات أو التوجيهات الواردة من القضاة طلباً لمزيد من التضييق لنطاق لوائح الاتهام ليست بالآلية المستصوبة للتعجيل بإجراءات المحاكمة. فالادعاء هو الأقدر على معرفة ما هو ضروري لإثبات ادعاءاته. وبدلا من ذلك، يرى المكتب أن النهج الأفضل، الذي اعتمده القضاة أيضا، يتمثل في فرض مهل زمنية معقولة على الوقت المتاح لتقديم الأدلة. ولا يؤثر هذا النهج إلا على طول فترة الإجراءات وهو الهدف المطلوب، مما يترك للادعاء تحديد التهم والأدلة التي ينبغي تقديمها في الوقت المتاح. ويتفق هذا النهج أيضا مع معايير المحاكمة العادلة المتمثلة في فرض حدود زمنية مماثلة على الموكلين بالدفاع.

١١٧ - ورغم أن الكثير من التدابير نُفِّذ بنجاح بهدف تحسين كفاءة إجراءات المحكمة، كان هناك مجال رئيسي لم يتحسن فيه التعجيل بالإجراءات على ما يبدو، ألا وهو مرحلة الاستئناف. ففي اثنتين من المحاكمات الثلاث الكبرى، استغرقت إجراءات الاستئناف وقتاً أطول من المحاكمات الابتدائية نفسها. وفي قضية *دورديفيتش*، انتهت مرحلة المحاكمة الابتدائية بعد مدة زادت قليلا على السنتين، في حين استغرقت إجراءات الاستئناف ثلاث سنوات. وكما ذُكر سابقا، كانت مداولات القضاة في قضايا الاستئناف هذه أطول مرحلة من مراحل الإجراءات.

١١٨ - وبصورة أعم، أظهرت التجربة أن هناك حدوداً لما يمكن لمكتب المدعي العام أن يفعله وحده من أجل تحسين كفاءة الإجراءات. فمرافعة الادعاء إنما هي جزء واحد من المحاكمات في المرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف، والادعاء ليس سوى طرف من الأطراف المشاركة في الإجراءات. وفي عدد من المحاكمات الابتدائية، أمضى الدفاع في قاعة المحكمة عددا من الساعات أكثر مما خُصص للادعاء. وبالمثل، ورغم أن المكتب سعى إلى تحسين كفاءة المحاكمات عن طريق الاعتماد بشكل متزايد على الوقائع المتفق عليها بين الخصمين، فإن الدفاع لم يكن في العادة يوافق على ذلك.

هاء - الانتقال إلى المحاكمات الوطنية للجناة في جرائم الحرب

١ - لمحة عامة

١١٩ - استرشد في المحاكمات الابتدائية وقضايا الاستئناف المتبقية للمحكمة بالشق الأول من استراتيجية الإنجاز، ألا وهو ملاحقة ومحاكمة أعلى القادة مرتبة ممن يُشتبه في تحملهم أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم المندرجة ضمن اختصاص المحكمة. وقد نصَّ الشق الثاني لاستراتيجية الإنجاز، المكمّل للشق الأول، على إحالة القضايا التي تشمل متهمين من الرتب المتوسطة إلى المحاكم الوطنية لمحاكمتهم.

١٢٠ - وكان هذا الشق الثاني أساسياً لكفالة الشرعية لاستراتيجية الإنجاز ومنع إفلات الجناة من العقاب. وقد أسفرت تحقيقات مكتب المدعي العام عن حصر مئات بل آلاف من المشتبه بهم، إلا أن عددا قليلا منهم هو الذي سيمثل أمام المحكمة باعتباره من كبار القادة الذين يتحملون القسط الأكبر

من المسؤولية. ومن المفترض أن التحقيقات المتبقية ستحال وتُنقل إلى المحاكم الوطنية، مما أدى إلى التخفيف من مخاوف أن يؤدي انتهاء أعمال المحكمة إلى إفلات الجناة من العقاب.

١٢١ - وقبل اعتماد استراتيجية الإنجاز، عمدت المحكمة، التي كانت لها أسبقية الولاية القضائية وكان الهدف من إنشائها هو معالجة أوجه القصور التي تشوب آليات المساءلة الوطنية، إلى مباشرة عملها بصورة مستقلة إلى حد بعيد عن نظم العدالة الوطنية فيما يخص الجرائم المرتكبة خلال النزاعات التي اندلعت في يوغوسلافيا السابقة. بيد أن الزخم الناجم عن استراتيجية الإنجاز دفع مكتب المدعي العام إلى تغيير نهجه، فأعطى المكتبُ الأولوية لنموذج التكامل الإيجابي وأقدم في الوقت نفسه على توفير مزيد من الدعم للولايات القضائية الوطنية في بلدان يوغوسلافيا السابقة.

١٢٢ - ومع إحراز مكتب المدعي العام تقدماً في إنجاز تحقيقاته وبدئه العمل على قضاياه الأخيرة، سعى المكتب بصورة متزايدة إلى كفالة تمكن الأجهزة القضائية الوطنية من مواصلة العمل الذي اضطلع به. وأُقر بأن إحالة القضايا التي تشمل متهمين من ذوي الرتب المتوسطة إلى المحاكم الوطنية، بموجب المادة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، إنما هو بداية لهذه الجهود. وفي الآونة الأخيرة، أصبح توفير الدعم للولايات القضائية الوطنية جزءا لا يتجزأ من أنشطة مكتب المدعي العام في سياق تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وأقر مجلس الأمن بحتمية هذا الأمر في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، الذي لاحظ فيه أن تعزيز النظم القضائية الوطنية أمر مهم للغاية لسيادة القانون عموما ولتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا خصوصا.

٢ - مشروع "قواعد الطريق"

١٢٣ - قبل اعتماد استراتيجية الإنجاز، شكَّل مشروع "قواعد الطريق" أول خطوة هامة نحو تحسين التعاون بين مكتب المدعي العام والمدعين العامين الوطنيين في بلدان يوغوسلافيا السابقة.

١٢٤ - وفي روما، اتفقت أطراف اتفاق دايتون، في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، على ألا يجري القبض على أشخاص لم توجه إليهم المحكمة أي اتهامات بعد أو يتم احتجازهم إلا لارتكابهم انتهاكاتٍ جسيمة للقانون الدولي الإنساني وعملا بأمر أو قرار اعتقال أو لائحة اتهام تكون قد صدرت من قبل ويكون مكتب المدعي العام قد استعرضها واعتبرها متفقة مع المعايير القانونية الدولية. وبذلك يكون هذا الاتفاق قد وضع أسس مشروع "قواعد الطريق" الذي أجرى مكتب المدعي العام في إطاره تحليلا لمدى كفاية الأدلة في ملفات التحقيق المحلية وأصدر توصيات بشأن ما إذا كانت هناك قضية ظاهرة الوجاهة ضد أي مشتبه فيه. وفي عام ٢٠٠٠، شرع المكتب إضافة إلى ذلك في إيفاد بعثات لزيارة المنطقة وإلقاء محاضرات فيها من أجل زيادة الاتصال المباشر مع المدعين العامين المحليين الذين يقدمون الملفات، ومن أجل الإسهام في تحسين المعايير.

١٢٥ - وبحلول منتصف عام ١٩٩٧، كانت ٤٠٠ قضية قد أحيلت بالفعل إلى مكتب المدعي العام، معظمها من البوسنة والهرسك. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نُقلت وظيفة المراجعة التي يضطلع بها مكتب المدعي العام إلى مكتب المدعي العام لدولة البوسنة والهرسك ليختتم المشروع بذلك. وقد قُدِّم إلى وحدة قواعد الطريق بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٤ ما مجموعه ٤٠٠ ١ ملف تقريبا يشمل أكثر من ٥٠٠ ٤ مشتبه فيه، وراجعت الوحدة نحو ١٠٠ ١ ملف منها يشمل ٥٠٠ ٣ مشتبه فيه.

٣ - المادة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات

١٢٦ - تتوخى استراتيجية الإنجاز صراحةً أن تحال إلى ولايات قضائية أخرى القضايا التي أقرت المحكمة لوائحَ الاتهام الخاصة بها والتي تشمل ''متهمين من ذوي الرتب المتوسطة'' عملوا تحت إمرة كبار المتهمين الذين كانوا محور الشق الأول من الاستراتيجية. وبناءً على ذلك، أدخلت على المادة ١١ مكررا من قواعد المحكمة الإجرائية وقواعدها المتعلقة بالإثبات تعديلاتٌ متعاقبة لتيسير تنفيذ نظام يتيح للمحكمة أن تحيل إلى المحاكم الوطنية لوائح الاتهام المؤكدة التي تشمل متهمين من ذوي الرتب المتوسطة.

١٢٧ - وهناك الكثير من الجوانب الإيجابية للإصلاحات القانونية التي أجرتها المحكمة من أجل تنفيذ هذا النظام. ومعايير الإحالة بموجب المادة ١١ مكررا واضحة، وهي نسبياً معايير لا تثير الجدل. فإن لم يكن المتهم من بين أولئك الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية وكانت الدولة المعنية مستعدةً وقادرة على محاكمة المتهمين، فإن القضية تعتبر من القضايا التي يمكن إحالتها إلى السلطات الوطنية. ولم تنشأ عن طلبات إحالة القضايا أي علاقة خصومة بين مكتب المدعي العام والسلطات الوطنية. بل كان المكتب، على العكس من ذلك، حريصا جداً على إحالة القضايا وفقا لما جاء في استراتيجية الإنجاز، وكانت مصلحة المكتب والسلطات الوطنية على السواء تملي على الطرفين ضرورة تهيئة شروط المحاكمة العادلة استنادا إلى لائحة الاتهام التي أصدرتها المحكمة. وأخيرا، استلزمت إحالة القضايا بموجب المادة ١١ مكررا تزويدَ السلطات الوطنية بدعم قوي فيما يتعلق بالأدلة، إذ لم يكن يُنتظر منها التحقيق بشكل مستقل في القضايا باستخدام مواردها الخاصة بل كان من المقرر أن تحصل على الأدلة التي قام مكتب المدعي العام بجمعها وتحليلها.

١٢٨ - وبالتوازي مع ذلك وفي ظل الشراكة مع مكتب الممثل السامي والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، أسهم مكتب المدعي العام في تمهيد الطريق لنقل هذه القضايا بصورة سلسة إلى الأجهزة القضائية الوطنية في المنطقة. وفيما يتعلق بالإطار القانوني المحلي، طرح المكتب مسائل مهمة أثيرت تحسباً لأي عقبات قد تحول دون استخدام لوائح الاتهام والأدلة الخاصة بالمحكمة في النظم الوطنية المعنية ورغبةً في تذليلها، ومن هذه المسائل مسألة تعزيز قوانين خاصة تسمح بالاستعانة المباشرة بالأدلة الواردة من مكتب المدعي العام في الإجراءات القضائية الوطنية. ومن منظور مؤسسي، واصل المكتب دعم إنشاء محاكم محلية للنظر في الجرائم المتصلة بالنزاع، وأبرز تلك المحاكم دائرة جرائم الحرب التابعة لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك، ودائرة جرائم الحرب بمحكمة بلغراد المحلية، والدوائر المتخصصة في المحاكم المحلية في كرواتيا.

١٢٩ - وفي الوقت نفسه، أقر مكتب المدعي العام بأن محدودية خبرة المدعين العامين والقضاة الوطنيين في قضايا جرائم الحرب المعقدة تقتضي بذل مزيد من الجهود من أجل إعداد الولايات القضائية الوطنية للبت في هذه القضايا. وكان من الضروري، على وجه الخصوص، مساعدة المدعين العامين الوطنيين على فهم القضايا كما جهزها المكتب، لكي يتمكنوا بالتالي من عرضها على القضاة الوطنيين بصورة متسقة وشاملة. وبناء على ذلك، أنشأ المكتب في عام ٢٠٠٤ وحدة خاصة صغيرة، هي فريق الانتقال، لتنسيق جهوده المبذولة للتعاون مع المدعين العامين الوطنيين في بلدان يوغوسلافيا السابقة. وتمثلت ولاية فريق الانتقال في دعم المحاكمات المحلية، وكانت مقصورة في بادئ الأمر على الدعم فيما يتعلق بالمحاكمات ذات الصلة بالمادة ١١ مكررا ثم امتدت لتشمل المحاكمات بصورة أعم.

١٣٠ - وعمد مكتب المدعي العام، وقد قدّم الدعم للإصلاحات القانونية والمؤسسية في الولايات القضائية الوطنية وساهم في بناء قدرات المحاكم الوطنية، إلى الاستفادة بصورة كاملة من آلية الإحالة بموجب المادة ١١ مكررا. واستنادا إلى النظام الذي أنشأه المكتب لتصنيف الأشخاص المستهدفين بالتحقيقات، على النحو المبين في الفقرة ٢٦ أعلاه، حدد المكتب بسهولة المشتبه فيهم المدرجين في قائمة الأولوية باء الذين ستجري إحالتهم أو نقلهم بشكل آخر إلى المحاكم الوطنية لمواصلة إجراءات محاكمتهم. وقدم المكتب التماسه الأول بموجب المادة ١١ مكررا في آب/أغسطس ٢٠٠٤، وقدم التماسه الأخير بموجب المادة المذكورة في تموز/يوليه ٢٠٠٧.

١٣١ - وفي المجموع، أُحيلت إلى المحاكم في بلدان يوغوسلافيا السابقة ثماني قضايا مندرجة في إطار المادة ١١ مكررا، شملت ١٣ شخصا أصدرت المحكمة بحقهم لوائح اتهام. فنُقلت ست قضايا منها إلى البوسنة والهرسك، وواحدة إلى كرواتيا، وأخرى إلى صربيا. وبتت المحاكم في سبع قضايا، فيما عُلِّقت القضية الثامنة التي أحيلت إلى صربيا بسبب عجز المتهم عن المثول أمام المحكمة. وأدين عشرة متهمين، في حين أقر متهم واحد بذنبه وبُرئت ساحة آخر.

١٣٢ - وجرت المحاكمات في هذه القضايا وفقا للقوانين الوطنية للدول القائمة بالمحاكمة وعلى أساس لائحة الاتهام الصادرة عن المحكمة والأدلة الداعمة التي قدمها مكتب المدعي العام. وقامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نيابة عن مكتب المدعي العام، برصد الإجراءات المتبعة في القضايا المحالة، وزودت المكتب بتقارير منتظمة عن كل منها. واستنادا إلى استنتاجات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قدم المدعي العام تقارير مرحلية فصلية إلى مجلس الإحالة التابع للمحكمة بشأن جميع القضايا المحالة في إطار المادة ١١ مكررا التي لم يُبت فيها بعد.

١٣٣ - وكانت إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية بموجب المادة ١١ مكررا عاملا ساهم بنجاح في دعم تنفيذ استراتيجية الإنجاز. فقد أُحيل إلى المحاكم الوطنية ما مجموعه ثماني قضايا شملت ١٣ متهما، كان سيتعين على المحكمة النظر فيها، مما خفف من عبء القضايا المتبقية للمحكمة. ولعل الأهم من ذلك هو أن البرنامج ترك أثرا كبيرا في مجال بناء القدرات. فقد أسهم التعاون بين مكتب المدعي العام والنظم القضائية الوطنية استعدادا لإحالة القضايا في اعتماد إصلاحات قانونية إيجابية لكفالة إجراء المحاكمات المحلية للجناة في جرائم الحرب بطريقة تتفق مع المعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجهات القضائية المحلية عددا من المفاهيم القانونية الرئيسية التي تستخدمها المحكمة (من قبيل مسؤولية القادة والمشروع الإجرامي المشترك) في سياق محاكمتها للمتهمين المنقولة قضاياهم إليها بموجب المادة ١١ مكررا وفصلت في تلك القضايا بنجاح. وبالمثل، أتاحت إحالةُ القضايا في إطار المادة ١١ مكررا إلى المحاكم الوطنية فرصةً هامة لتطوير المعارف والمهارات في مسائل عملية من قبيل حماية الشهود. وساعدت أيضا قنوات الاتصال المباشر التي أنشئت بين مكتب المدعي العام ومكاتب المدعين العامين في المنطقة على مواصلة بناء قدرات تلك المؤسسات.

٤ - برنامج الفئة الثانية

١٣٤ - في إطار متابعة إجراءات المادة ١١ مكررا، أنشأ مكتب المدعي العام برنامج الفئة الثانية. وتتعلق المادة ١١ مكررا بلوائح الاتهام التي أكدتها المحكمة ولكن لا يتعين عليها الفصل فيها لأن المتهمين ليسوا من كبار القادة الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم. أما برنامج الفئة الثانية، فهو

يتعلق بملفات التحقيق التي لم يُتخذ ولن يُتخذ بشأنها قرار بإصدار لائحة اتهام في ضوء ما تتوخاه استراتيجية الإنجاز ولانقضاء الموعد النهائي المحدد لإتمام التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وقد بلغت ملفات الفئة الثانية مراحل مختلفة من التحقيق. ففي حين أن بعضها كان شبه جاهز لتوجيه الاتهامات، كان بعضها الآخر يتطلب المزيد من أعمال التحقيق.

١٣٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، شرع مكتب المدعي العام في إحالة قضايا الفئة الثانية إلى السلطات الوطنية لكي تواصل تجهيزها. وبحلول موعد انتهاء البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان مكتب المدعي العام قد أحال إلى دوائر الملاحقة القضائية في البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا ١٧ ملفا بشأن ٦٥ من المشتبه فيهم. فأحيل ما مجموعه ١٣ ملفا بشأن ٣٨ من المشتبه فيهم إلى البوسنة والهرسك، وأحيلت قضيتان تتعلقان بعدد ٢٥ من المشتبه فيهم إلى صربيا، وأحيلت قضيتان تتعلقان باثنين من المشتبه فيهم إلى كرواتيا.

١٣٦ - ولا بد من تسليط الضوء على بعض النقاط المتعلقة ببرنامج الفئة الثانية. فأولا، وعلى خلاف قضايا المادة ١١ مكررا، لم تكن قضايا الفئة الثانية عموما ''جاهزة للمحاكمة''. وكان مطلوباً من المدعين العامين الوطنيين الذين تلقوا الملفات أن يحللوا الأدلة المتوافرة وأن يضعوا نظريات الادعاء بشأن القضايا وأن يجروا مزيدا من التحقيقات، على نحو يفضي إلى اتخاذ قرار إما بإنهاء التحقيق بسبب الافتقار إلى الأدلة، وإما بإعداد لائحة اتهام لتقديمها إلى المحكمة. وعلى النقيض من ذلك، كانت قضايا المادة ١١ مكررا معدة إعدادا كاملا وجاهزة للمحاكمة، ولم يكن مطلوبا من المدعين العامين الوطنيين في الغالب إلا أن يعرضوا القضايا التي أعدها مكتب المدعي العام على المحكمة الوطنية المعنية.

١٣٧ - ولا غرابة إذن في أن ملفات الفئة الثانية لم تُجهز بالسرعة التي جُهزت بها قضايا المادة ١١ مكررا، وقد ظهر عدد من التحديات فيما يتعلق بخبرة النظم القضائية الوطنية وقدراتها. فعلى سبيل المثال، حدثت تأخيرات متعددة في البوسنة والهرسك التي أحيلت إليها معظم قضايا الفئة الثانية. فلم يقم المدعون العامون بترتيب أولويات تلك القضايا على النحو المناسب، بل فضلوا في بعض الظروف أن ينجزوا القضايا الخاصة بهم، وهي قضايا أقل تعقيدا ويمكن إنجازها بسرعة أكبر. وفي عدد من الحالات، تم دون مبرر تقسيم ملف التحقيق المتعلق بعدة متهمين إلى ملفات فردية لكل متهم على حدة، مما أعاق كثيرا تجهيز القضايا وإعداد الحجج المقنعة لعرضها في قاعة المحكمة. وفي حالات أخرى، لم يستطع المدعون العامون فهم الأدلة والجرائم والمسؤولية الجنائية الواقعة على المتهمين فهما كاملا، مما دفع المحكمة إلى رفض لوائح الاتهام مرارا بسبب العيوب التي شابت عرضها.

١٣٨ - وقد أدرك مكتب المدعي العام أن التقدم المحرز ليس كافيا، فزاد من تعاونه مع النظراء الوطنيين. واستعرض المكتب ملفات القضايا، وأجرى تقييماً للتقدم المحرز وأسدى المشورة المباشرة بشأن الإجراءات الإضافية التي يمكن اتخاذها وقوة نظريات الادعاء الجاري وضعها. كما أصر المكتب بشدة على ضرورة إيلاء الأولوية القصوى لقضايا الفئة الثانية. وقد أدى هذا التعاون إلى تحقيق نتائج إيجابية. فبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك قد اتخذ قرارات الادعاء في جميع قضايا الفئة الثانية التي لم يُبتّ فيها بعد، باستثناء قضية واحدة. وتم تأكيد لوائح الاتهام في تلك القضايا وتتواصل الآن إجراءات المحاكمة بشأنها.

١٣٩ - وثانيا، وكما هو الحال بالنسبة لقضايا المادة ١١ مكررا، أدى فريق الانتقال دورا هاما في عملية تجهيز ملفات برنامج الفئة الثانية. فقد أشرف الفريق على تحديد وإعداد وإحالة الملفات إلى المدعين العامين الوطنيين، وشمل ذلك تجميع الأدلة المتاحة وتنظيمها وتلخيصها، وتوفير التحليل القانوني والجنائي الدقيق، والاتصال بالشهود ومعالجة مسائل حمايتهم وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالسرية. وأثناء الإحالة وبعدها، ظل الفريق متأهبا لمساعدة المدعين العامين الوطنيين بتزويدهم بالمعلومات والوثائق وتلبية طلبات المساعدة الواردة منهم والإجابة على أسئلتهم، لا فيما يتعلق بالملفات المحالة إليهم فحسب، بل وفيما يتصل أيضا بغير ذلك من القضايا التي تعالجها المحكمة والتي لها صلة بعمل المدعين العامين الوطنيين.

١٤٠ - وثالثا، في حين أن استراتيجية الإنجاز توخت في أول الأمر أن تكون القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية هي تلك التي تشمل ”مشتبها فيهم من ذوي الرتب المتوسطة“، فقد أثبتت عملية برنامج الفئة الثانية أن عددا من المشتبه فيهم من ذوي الرتب العليا لا يزالون ينتظرون التحقيق معهم ومقاضاتهم. ومن المهم تأكيد أن استراتيجية الإنجاز لا تشترط قيام مكتب المدعي العام بالتحقيق مع جميع المشتبه فيهم من ذوي الرتب العليا وملاحقتهم قضائيا، بل هي تتوخى ذلك فقط فيما يتعلق بمن يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن تلك الجرائم.

١٤١ - ونتيجة لذلك، لم يكمل مكتب المدعي العام تحقيقاته مع عدد من المشتبه فيهم من ذوي الرتب العليا الذين لا يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية وإن كانوا مع ذلك مسؤولين جنائيا عن الجرائم المرتكبة. وقد أحيل أولئك المشتبه فيهم أيضا إلى الولايات القضائية الوطنية في إطار برنامج الفئة الثانية. فقام المكتب على سبيل المثال بتوجيه التهم إلى راسِم ديليتش، قائد الأركان العامة السابق في جيش البوسنة والهرسك، وعمد إلى ملاحقته قضائيا، ولكنه لم يوجه تهما إلى شكيب محموليين، القائد السابق للفرقة الثالثة لجيش البوسنة والهرسك الذي كان يعمل تحت إمرة ديليتش مباشرة. وأحيل التحقيق مع محموليين، وهو من المشتبه فيهم ذوي الرتب العليا، إلى مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، الذي أتم التحقيق وقام بإيداع لائحة الاتهام. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت المحاكمة لا تزال مستمرة.

١٤٢ - وبناء على ما تقدم، لم يكن من الممكن عملياً أن يتألف الشق الثاني لاستراتيجية الإنجاز من مجرد إحالة القضايا المتعلقة بمتهمين من ذوي الرتب المتوسطة إلى المحاكم الوطنية لكي تحاكمهم، لأن تضييق مجال التركيز كان من شأنه أن يؤدي إلى إفلات الجناة من العقاب. وبدلا من ذلك، قدم مكتب المدعي العام دعمه إلى المحاكم الوطنية بإحالة عدد أكبر من ملفات التحقيق المتعلقة بالمشتبه فيهم، سواء كانوا من ذوي الرتب المتوسطة أو العليا، لكي تواصل تلك المحاكم تجهيزها.

٥ - الاطّلاع على الأدلة

١٤٣ - في سياق التحقيقات التي أجراها مكتب المدعي العام في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤، جمع المكتب كمية هائلة من الأدلة على الجرائم التي ارتُكبت خلال النزاعات التي اندلعت في يوغوسلافيا السابقة. ومعظم تلك الأدلة لم يُعرض قط في إطار الإجراءات التي نظرت فيها المحكمة ولا يمكن الاطلاع عليه إلا ضمن مجموعة الأدلة التي يحتفظ بها المكتب.

١٤٤ - وتضم هذه المجموعة أكثر من ٩ ملايين صفحة من الأدلة وتشمل الأقوال التي أدلى بها الشهود أثناء التحقيقات، والأدلة المستندية التي تم الحصول عليها من المحفوظات الحكومية والعسكرية، وتقارير الخبراء المتخصصين في مواضيع مثل الطب الشرعي وحركة المقذوفات والديمغرافيا والتحليل العسكري وغير

ذلك من ميادين الأدلة الجنائية. كما تشمل مجموعة الأدلة آلاف الساعات من التسجيلات السمعية والبصرية، وكذلك طائفة متنوعة من الأدلة المادية مثل الأسلحة وغيرها من المواد.

١٤٥ - وقد تولى فريق الانتقال منذ إنشائه مسؤولية البحث عن المعلومات في قواعد بيانات مكتب المدعي العام استجابةً لطلبات المساعدة الواردة من الهيئات القضائية الوطنية. ومن عام ٢٠٠٥ إلى الآن، تلقى المكتب وجهّز أكثر ٢ ٣٣٦ طلباً من طلبات المساعدة الواردة فقط من البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا، فضلا عن مئات الطلبات الواردة من دول ثالثة.

١٤٦ - وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى أن الآلاف من الحالات لا تزال تنتظر أن يتم التحقيق فيها على الصعيد الوطني، أتاح مكتب المدعي العام لنظرائه في المنطقة إمكانية الاطلاع عن بعد على قواعد بيانات الأدلة الإلكترونية. وبالتالي أصبح المحققون والمدعون العامون الوطنيون قادرين على البحث بشكل مباشر في الأجزاء غير السرية من مجموعة الأدلة، وعلى تحديد المواد ذات الصلة التي يمكن أن تساعدهم في التحقيقات والقضايا التي يضطلعون بها. وتم بعد ذلك تعزيز إمكانية الاطلاع على الأدلة بشكل مباشر في عام ٢٠٠٩ عن طريق إطلاق مشروع المدعين العامين المعنيين بالاتصال.

٦ - المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

١٤٧ - بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، أطلق مكتب المدعي العام في عام ٢٠٠٩ مشروعا لتدريب المدعين العامين الوطنيين والمهنيين الشباب من بلدان يوغوسلافيا السابقة، أعارت بموجبه مكاتب الادعاء العام الوطنية في كل من البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا مدعين عامين للعمل مع فريق الانتقال في لاهاي. وقد انضم إلى المشروع منذ إنشائه ١٥ من هؤلاء المدعين العامين المعنيين بالاتصال، وأحيل المشروع إلى مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ لكي يواصل تنفيذه.

١٤٨ - وقد كان للمشروع العديد من المزايا، حيث إنه صُمم لتعزيز قدرة المدعين العامين الوطنيين الذين يضطلعون بالعمل في قضايا جرائم الحرب المتعددة التي انبثقت عن النزاعات المشهودة في يوغوسلافيا السابقة. ولئن كان المدّعون العامون المعنيون بالاتصال يعملون في القضايا الخاصة بهم، فإنهم كانوا يتفاعلون بشكل وثيق مع أعضاء فريق الانتقال. وقد تهيأت لهم، بجلوسهم جنباً إلى جنب مع موظفي مكتب المدعي العام بالمحكمة، فرصةٌ فريدة للتشاور مع الخبراء والمحققين والمدعين العامين بالمحكمة فيما يتعلق بالقضايا المترابطة والمسائل العامة. واستفاد المدعون العامون المعنيون بالاتصال من التدريب أثناء الخدمة، الذي شمل كيفية البحث في قواعد البيانات الإلكترونية واستعراضها وتحليلها للاطلاع على المواد السرية التي توجد في حوزة المحكمة. وقد مُنحوا الإذن أيضا بالاطلاع على المواد غير السرية غير المقيدة، التي كان بإمكانهم البحث فيها واستعراضها لأغراض التحقيقات والقضايا المحلية المتعلقة بجرائم الحرب. وبهذه الطريقة، استطاع المدعون العامون المعنيون بالاتصال أن يستفيدوا من جميع موارد المحكمة تقريبا. ومن الفوائد الأخرى التي تميز بها المشروع أن المدعين العامين المعنيين بالاتصال كانوا بمثابة جهات تنسيق بالنسبة لغيرهم من المدعين العامين الوطنيين الذين يعالجون قضايا جرائم الحرب في جميع أنحاء المنطقة.

١٤٩ - وبالتزامن مع ذلك، موّل المشروع فرص التدريب الداخلي لفائدة المهنيين الشباب المشتغلين بالقانون من أبناء بلدان يوغوسلافيا السابقة كوسيلة إضافية لتعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية الوطنية. وانضم هؤلاء المهنيون الشباب إلى مكتب المدعي العام باعتبارهم متدربين وعملوا مباشرة مع الأفرقة المعنية

بالمحاكمات الابتدائية وطلبات الاستئناف، الأمر الذي مكّنهم من بلوغ أعلى مستويات المهارة في التحقيق وإدارة القضايا والترافع والتحليل القانوني. وقد وُجهت لهم الدعوة أيضا لحضور محاضرات وعروض بشأن مختلف المواضيع ذات الصلة بعمل مكتب المدعي العام والمحكمة بصفة عامة. وبالاستثمار في تثقيف المحامين الشباب وتدريبهم، أسهمت هذه المبادرة بشكل مباشر في تعزيز قدرات بلدان المنطقة في المستقبل على التعامل بفعالية مع قضايا جرائم الحرب المعقدة. ومنذ عام ٢٠٠٩، شارك ١١٤ من المهنيين الشباب في هذا المشروع، الذي ستواصل الآلية تنفيذه.

٧ - بناء القدرات ونقل المعارف

١٥٠ - من الواضح أن التنفيذ الناجح لاستراتيجية الإنجاز كان يتوقف على قدرات ومهارات الهيئات القضائية الوطنية في بلدان يوغوسلافيا السابقة. وإدراكا لهذه الحقيقة، شارك مكتب المدعي العام مباشرة في الجهود المكثفة الرامية إلى المضي في تعزيز القدرة على التعامل مع قضايا جرائم الحرب وفقا للمعايير الدولية. وتم تنفيذ هذه الأنشطة باستخدام الموارد المتوافرة للمكتب وبدعم إضافي من خارج الميزانية قدمته المنظمات الدولية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

١٥١ - وعلى مر السنين، كانت مشاركة موظفي مكتب المدعي العام في مبادرات التدريب الإقليمية آليةً هامة لنقل خبرات المكتب ومعارفه إلى المدعين العامين وغيرهم من العاملين في قضايا جرائم الحرب على الصعيد الوطني في بلدان يوغوسلافيا السابقة. وقد كان المكتب، بما يملكه من خبرات ومعارف، في وضع فريد يمكنه من تقديم مثل ذلك التدريب إلى نظرائه الإقليميين.

١٥٢ - وفي الممارسة العملية، قدم مكتب المدعي العام دعمه للبرامج التدريبية والحلقات الدراسية واجتماعات الأقران المخصصة للمدعين العامين وطلبة القانون المنتمين إلى بلدان المنطقة، وذلك من خلال إتاحته موظفين من ذوي المعارف والخبرات المناسبة للمشاركة بوصفهم مدربين خبراء. وأطلَع هؤلاء الموظفون نظراءهم على أدوات وتقنيات ومبادئ تَبيَّن أنها تساعد على التصدي للتحقيقات والمحاكمات المعقدة بنجاح. وتقاسموا مع زملائهم العاملين في القضايا ذات الصلة رؤى محددة أو معلومات، مما ساعدهم على فهم الأدلة والسياقات والمسائل المتعلقة بأسس مختلف الجرائم. كما شارك ممثلو المكتب بانتظام في المؤتمرات الإقليمية، حيث تبادلوا المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات والأفكار فيما يتعلق بإرث المحكمة.

١٥٣ - ومع تزايد مشاركة مكتب المدعي العام في برامج التدريب، ولا سيما في البوسنة والهرسك، كثّف المكتبُ جهوده الرامية إلى ضمان وضع برامج تدريبية إقليمية منسقة وفعالة تستخدم الخبراتِ الداخلية للمكتب وما استخلصه من دروس مستفادة أحسن استخدام. وتحقيقا لهذه الغاية، أمر المكتب بإجراء دراسة خاصة به لتقييم الاحتياجات التدريبية اللازمة للمدعين العامين في البوسنة والهرسك. وقد وُضعت الصيغة النهائية للتقرير الذي أنجز في هذا الشأن في عام ٢٠١٣ بمساعدة أحد كبار الخبراء. وقَدم التقرير توصيات محددة لتحسين الإجراءات القضائية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب عن طريق إنشاء برنامج تدريبي منظم وشامل. وتم تعميم التقرير على شركاء المكتب الرئيسيين، ومنهم على وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والسلطات المعنية في البوسنة والهرسك. وكان تقييم التدريب دليلا هاما استرشد به المكتب في جهوده الرامية إلى تكييف مساهمته مع برامج التدريب الإقليمية ومع عملية بناء القدرات بشكل عام.

١٥٤ - وتلقى مكتب المدعي العام بانتظام دعوات للإسهام في صياغة الوثائق والتقارير التي تهدف إلى تحديد الدروس المستفادة وتعزيز نقل المعارف. ففي عام ٢٠٠٩، على سبيل المثال، ساهم المكتب في التقرير المعنون ''دعم العملية الانتقالية: الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال نقل المعارف''، الذي أعده مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالاشتراك مع المحكمة ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة. وتم في ذلك التقرير تحديد احتياجات النظم القضائية في بلدان يوغوسلافيا السابقة التي لم تُلبَ بعد وتقييم فعالية المبادرات الجارية لبناء القدرات. وتضمن التقرير أيضا عددا من التوصيات المتعلقة بتقديم المساعدة للسلطات الوطنية في يوغوسلافيا السابقة والمنظمات الدولية التي تدعم بناء القدرات في المنطقة.

١٥٥ - وقام مكتب المدعي العام التابع للمحكمة، بالتعاون مع مكاتب الادعاء في كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الخاصة للبنان والدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، بإعداد خلاصة وافية للدروس المستفادة والممارسات المقترحة، وقد نُشرت تلك الخلاصة في عام ٢٠١٣ ويمكن الحصول عليها من الرابطة الدولية للمدعين العامين. وكان الهدف من هذه المبادرة هو تقاسم خبرات مختلف مكاتب الادعاء فيما يتعلق بمحاكمة المسؤولين عن الفظائع الجماعية وإطلاع مكاتب الادعاء الوطنية والدولية الأخرى على رؤاها.

١٥٦ - ومع قرب انتهاء المحكمة من إنجاز ولايتها، بدأ مكتب المدعي العام في تحديد سبل أخرى تتيح نقل خبراته إلى السلطات الوطنية. وفي محاولة لتسجيل ونشر إرث المكتب وأفضل ممارساته والدروس التي استقاها من محاكمة الجناة في جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع، نشر المكتب في أيار/مايو ٢٠١٦ كتابا بعنوان ''*محاكمة الجناة في جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة*''[(٢)]، وهو كتاب يوثق ويحلل بدقة أعمال المكتب واجتهاد المحكمة بشأن هذه الجرائم.

١٥٧ - وهذا المنشور الرئيسي، الذي أعدّ ليكون محور التركيز فيه موجهاً إلى بناء القدرات، يشكل أداة هامة بالنسبة للممارسين في جميع أنحاء العالم، وقد مكّن نشره من القيام بأنشطة منتظمة للأقران برعاية شبكة محاكمة مرتكبي جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع، التي أنشئت من خلال الرابطة الدولية للمدعين العامين وبدعم من مكتب المدعي العام. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، نشر المكتب ترجمة لهذا الكتاب باللغات البوسنية والصربية والكرواتية. ويعكف مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية في الوقت الراهن على وضع برنامج تدريبي تكميلي للمساعدة على تلقين أهم الرؤى والدروس الواردة في الكتاب للممارسين في بلدان يوغوسلافيا السابقة وغيرها.

٨ - التعاون القضائي الإقليمي

١٥٨ - منذ التقارير الأولى المتعلقة باستراتيجية الإنجاز التي قدمها مكتب المدعي العام في عام ٢٠٠٤، وجه المكتب انتباه مجلس الأمن إلى الحاجة الملحة إلى وضع إطار فعال للتعاون القضائي الإقليمي لمنع إفلات الجناة من العقاب. وعلى الرغم من التقدم الحقيقي المحرز في مجال بناء القدرات، سرعان ما اتضح وجود عقبات عديدة قد تحول دون تحقيق فعالية التعاون القضائي الإقليمي. وتمثلت أبرز تلك العوائق في

(٢) Serge Brammertz and Michelle Jarvis, eds., *Prosecuting Conflict-Related Sexual Violence at the ICTY*, Oxford University Press, 2016.

فرض حظر على تسليم المتهمين في جميع البلدان والافتقار إلى آليات لنقل الأدلة والقضايا فيما بين مكاتب المدعين العامين في المنطقة.

١٥٩ - وعلى مر السنين، شارك مكتب المدعي العام عن كثب في الجهود الرامية إلى تحسين التعاون القضائي الإقليمي بين مكاتب المدعين العامين الوطنيين. لكن الإرادة السياسية لمعالجة مسألة الحظر المفروض على تسليم المتهمين لم تتوافر قط. ونتيجة لذلك، أعطى المكتب الأولوية للتعاون الرسمي وغير الرسمي بين المدعين العامين. وشجع المكتب بشدة على إبرام بروتوكولات ثنائية بشأن جرائم الحرب وغيرها من الجرائم المعقدة بين المدعين العامين في كل من كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، والجبل الأسود. وتتناول هذه البروتوكولات مسائل عملية هامة، من قبيل تبادل المعلومات والأدلة وإجراءات التعاون في إحالة القضايا.

١٦٠ - وبالإضافة إلى رصد التطورات في مسائل التعاون القضائي الإقليمي عن كثب، دأب مكتب المدعي العام على تقديم التقارير بشأن هذه المسائل إلى مجلس الأمن وإلى أهم شركائه. وعلاوة على ذلك، أجرى المكتب اتصالات منتظمة مع السلطات القضائية والسياسية في المنطقة على أساس ثنائي ومن خلال المحافل المتعددة الأطراف، وذلك بالمشاركة في الاجتماعات العديدة التي نظمت لتعزيز التعاون الإقليمي، ومنها ما يعرف بعملية باليتش، التي جرت تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ثم تولى إدارتها مكتب المدعي العام في كرواتيا في مؤتمر المدعين العامين لبلدان يوغوسلافيا السابقة، الذي عقد في بريوني، كرواتيا، في عام ٢٠٠٧.

٩ - خلاصة

١٦١ - على نحو ما لاحظ مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، يعتبر تعزيز النظم القضائية الوطنية أمرا مهما للغاية لسيادة القانون عموما، ولتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا خصوصا. وبناءً على ذلك، اضطلع مكتب المدعي العام بمجموعة من الأنشطة لتحسين قدرة مؤسسات العدالة الوطنية في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة. وينبغي الاعتراف بهذا العمل باعتباره من أهم عناصر إرث المكتب والمحكمة.

١٦٢ - والمساعدة الواسعة النطاق التي يقدمها مكتب المدعي العام في إطار استراتيجية الإنجاز، من خلال تطويره علاقات وثيقة مع المدعين العامين في المنطقة وقيامه بإنشاء مشروع تدريبي مشترك مع الاتحاد الأوروبي وإرسائه آليات متنوعة لتبادل المعلومات وبناء القدرات، من الأمور التي عززت كثيرا قدرة الولايات القضائية الوطنية على مواصلة أعمال المحكمة من خلال محاكمة المزيد من المشتبه فيهم من ذوي الرتب العليا والمتوسطة والدنيا.

١٦٣ - ومع إغلاق المحكمة أبوابها، فإن المضي في إجراءات المساءلة عن الجرائم سيعتمد الآن بشكل كامل على الهيئات القضائية الوطنية في بلدان يوغوسلافيا السابقة. ولا تزال آلاف القضايا قيد التجهيز، ومنها على الخصوص عدة قضايا معقدة تتعلق بمشتبه فيهم من ذوي الرتب العليا والمتوسطة في كل بلد من البلدان. ولذلك، فمن الضروري الاستمرار في تقديم الدعم إلى النُظم القضائية الوطنية. وقد سلم مجلس الأمن بهذه الحتمية، حيث تنص المادة ٢٨ (٣) من النظام الأساسي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على أن تستجيب الآلية لطلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية.

١٦٤ - وكما ورد في التقارير التي قدمها مكتبا المدعيَين العامَّين لكل من المحكمة والآلية على مدى السنوات القليلة الماضية، لا تزال تحديات كثيرة تواجه مسعى كفالة المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية في المحاكم الوطنية لبلدان يوغوسلافيا السابقة، حيث تُلقي الاتجاهات السلبية بظلالها على التطورات الإيجابية. ففي البوسنة والهرسك مثلا، أُحرز تقدم كبير، لا سيما فيما يتصل بمحاكمة المتهمين في القضايا المعقدة. ومع ذلك، لا يزال هناك قدر كبير من قضايا جرائم الحرب المتراكمة، كما أن جهود إقامة العدل فيما يتعلق بتلك الجرائم تصطبغ بصبغة سياسية قوية وكثيرا ما تتعرض للانتقاد الشديد. وفي كرواتيا، يتواصل التدخل السياسي السافر في إجراءات إقامة العدل، حيث إن السلطات الكرواتية لا تبدي التعاون الفعال في المجال القضائي فيما يتعلق بعدد كبير من المتهمين والمشتبه فيهم الذين يعيشون بشكل علني في كرواتيا اليوم. وفي صربيا، كان التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في مجال إقامة العدل بشأن جرائم الحرب تقدما غير مرضٍ على الإطلاق، ولا يزال إفلات الجناة من العقاب عن العديد من الجرائم المؤكدة هو القاعدة.

١٦٥ - ومن منظور يتسم بقدر أكبر من الإيجابية، يُذكر أن التقدم المحرز في الماضي يدل على أن الاتجاهات التي برزت في الآونة الأخيرة يمكن عكس مسارها متى وإن توافرت الإرادة السياسية اللازمة لدعم إجراءات المساءلة المستقلة والمحايدة. وقد أثبتت التجربة بما لا يدع مجالا للشك أن الملكية الوطنية لعملية إقامة العدل فيما يتعلق بقضايا جرائم الحرب يمكن أن يعزِّز المساءلة بصورة جدية إذا توافر له الدعم الدولي المناسب بالمساعدة والخبرات المتخصصة.

١٦٦ - وفي نهاية المطاف، لن يقتصر قياس تحقق استراتيجية الإنجاز بإغلاق المحكمة أبوابها فقط، بل سيكون مقياس تحققها هو ما إذا كانت بلدان يوغوسلافيا السابقة ستتمكن من بناء سيادة القانون أم لا وما إذا كانت ستثبت قدرتها على أن تكفل إقامة العدل بصورة مجدية لضحايا الجرائم الخطيرة المرتكبة خلال النزاعات. ومن ثم، وعلى نحو ما توقعته استراتيجية الإنجاز منذ وضعها، فإن انتهاء ولاية المحكمة لا يمثل نهاية عملية إقامة العدل بشأن جرائم الحرب، بل هو بداية فصل جديد فيها. وواقع الأمر أن التحقيقات والملاحقات القضائية ستستمر في المحاكم الوطنية في المستقبل المنظور، ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه الكامل لتلك المساعي.

واو - الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

١٦٧ - سيواصل مكتب المدعي العام التابع للآلية، الذي أنشأه مجلس الأمن بقراره ١٩٦٦ (٢٠١٠)، تنفيذ استراتيجية الإنجاز من خلال الاضطلاع بسائر مسؤولياته المتعلقة بالمهام المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

١٦٨ - ومكتب المدعي العام التابع للآلية مسؤول عن القيام بمهام الادعاء في عدد محدود من المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف المحالة من المحكمة عملا بالترتيبات الانتقالية للآلية. وهذا النشاط القضائي المخصص مؤقت بطبيعته. واعتباراً من تاريخ إغلاق المحكمة أبوابها، ستضطلع الآلية بمحاكمة ابتدائية واحدة (قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*) وستنظر في قضيتي استئناف (قضيتا *كارادجيتش وشيشيلي*). وستكون الآلية مسؤولةً أيضا عن أي إجراءات استئناف أخرى في قضية *ملاديتش*. والآلية ملتزمةٌ بالإنجاز السريع والفعال للإجراءات النهائية، وستستند إلى الخبرات والدروس المستفادة لمكتب المدعي العام التابع للمحكمة، بما في ذلك ما يرد في هذا التقرير.

١٦٩ - ويعتبر مكتبُ المدعي العام التابع للآلية تقديمَ المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية التي تقوم بمحاكمة الجناة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في سياق النزاعات التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة أولويةً رئيسية. وقد أعلن رؤساء هيئات الادعاء والسلطات الوطنية عن رغبتهم في مواصلة تعزيز التعاون مع المكتب، وطلبوا دعمه ومشاركته المتواصلين، لا سيما المساعدة على الوفاء بالالتزامات المحددة في الاستراتيجيات الوطنية للتصدي لجرائم الحرب. وسيستفيد مكتب المدعي العام التابع للآلية مما اكتسبه مكتب المدعي العام التابع للمحكمة من خبرات وما استخلصه من دروس، إذ سيقوم مكتب الآلية بإعطاء الأولوية لأفضل الممارسات، بطرق منها الاستجابة لطلبات المساعدة المتعلقة بالأدلة أو بقضايا بعينها أو ذات الطابع الاستراتيجي، وزيادة إمكانية الوصول إلى مجموعة الأدلة التي جمعها المكتب، وتوفير الدعم للمدعين العامين الوطنيين في حالات ملموسة، ورصد التطورات فيما يتعلق بالمساءلة عن جرائم الحرب على الصعيد الوطني، ودعم المزيد من بناء القدرات في قطاعات العدالة الجنائية الوطنية. وستتعهد الآليةُ أيضا المشروعَ المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة الذي يتيح للمدعين العامين المعنيين بالاتصال والمهنيين الشباب من البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا مواصلة الاستفادة من فرصة العمل في بيئة دولية مع متخصصين في مجال العدالة الجنائية يمتلكون مهارات عالية.

١٧٠ - وأخيرا، سيضطلع مكتب المدعي العام التابع للآلية بمسؤولياته فيما يتعلق بالمهام المتبقية المرتبطة بحماية الضحايا والشهود، والمسائل المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، وإنفاذ العقوبات، ومراجعة الأحكام، وإدارة السجلات والمحفوظات، طالما كلفه مجلس الأمن بذلك.

١٧١ - والآلية، باعتبارها مؤسسة مؤقتة لها عدد محدود من المهام، مسؤولةٌ عن مواصلة تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وسيكون الانتهاءُ من كل ما تبقى من محاكمات ابتدائية ودعاوى استئناف كانت المحكمة تنظر فيها مرحلةً رئيسية من مراحل الإنجاز في عمل الآلية. وفي الوقت نفسه، سيواصل مكتب المدعي العام التابع للآلية تنفيذَ استراتيجية الإنجاز عن طريق دعم إقامة العدل على الصعيد الوطني فيما يتعلق بجرائم الحرب وذلك على النحو المطلوب منه.

رابعا - خلاصة

١٧٢ - تقوم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الآن بإغلاق أبوابها، تاركةً وراءها إرثا غنيا ومعقدا. وقد لا يُعرَف النطاق الكامل لأثر المحكمة لسنوات عديدة قادمة، وستختلف تقييمات عملها باختلاف منظور المقيِّم. ولكن المحكمة، وقد أصدرت لوائح اتهام بحق ١٦١ فردا ومثَل أمامها جميع الهاربين من وجه العدالة، حققت سجل مساءلة لم يسبق أن حققت مثله أي محكمة جنائية دولية في العصر الحديث. ومع ذلك، يصح القول أيضا بأن العديد من الضحايا لم ينالوا العدالة التي يستحقونها وبأنه لا يزال هناك الآلاف من المشتبه فيهم الذين يتعين التحقيق معهم ومقاضاتهم. وبالرغم مما تقدم، فإن النتائج التي حققتها المحكمة، بوصفها أول محكمة لجرائم الحرب منذ محاكمات نورمبرغ، كانت هائلةٌ، كما أن استراتيجية الإنجاز تبيّن أنها سابقةٌ هامة ومفيدة.

١٧٣ - وكان إنشاء المحكمة بدايةً لعملية ترمي إلى كفالة المساءلة عن أخطر الجرائم الدولية، ولا تزال هذه العملية مستمرة حتى اليوم. وبعد ما يزيد قليلا على سنة واحدة من إنشاء المحكمة، أنشأ مجلس الأمن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل محاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في رواندا في عام ١٩٩٤. وجاء بعد ذلك ما يسمى بالمحاكم الجنائية المختلطة، إذ أُنشئت المحكمة الخاصة لسيراليون في عام ٢٠٠٢، والدوائر الاستثنائية

في المحاكم الكمبودية في عام ٢٠٠٣، والمحكمة الخاصة للبنان في عام ٢٠٠٧. وأدى المزيد من الابتكار في ترتيبات المحاكم المختلطة الإقليمية إلى تشكيل الدوائر الأفريقية الاستثنائية في عام ٢٠١٣ وإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أيضا إنشاء محكمة مختلطة مماثلة في إطار الاتفاق المبرم في عام ٢٠١٥ لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. ويرى الكثيرون أن جهود تنشيط العدالة الجنائية الدولية التي بدأت بإنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تُوّجت باعتماد نظام روما الأساسي في عام ١٩٩٨ وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠٢. ولئن كان للمطالبات المحلية بتحقيق العدالة الفضلُ في إنشاء المحاكم التي أعقبت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن هذه المحكمة كانت مثالاً يسترشد به ويستلهم منه، برهن على أن المساءلة يمكن أن تكون حقيقة وبعَث في نفوس ضحايا النزاعات الأخرى الأمل في أن ينعموا هم أيضاً بالعدالة.

١٧٤ - وقد ساهمت المحكمة بشكل حاسم في تطوير القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني. فاستنادا إلى السوابق التي أقرتها محاكمات نورمبرغ، طبقت المحكمةُ القانون التعاهدي والعرفي على العديد من المسائل للمرة الأولى. وهذا ما أدى إلى سوابق هامة اعتمدتها وطبقتها المحاكم الجنائية والقوات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وثمة مجلدات أكاديمية كاملة كُتبت وستظل تكتب عن اجتهادات المحكمة، ولكننا سنقدم أدناه بعضا من أبرز التطورات.

١٧٥ - كانت المحكمة، في أحد قراراتها المبكرة، أول محكمة تعترف بأن الكثير من مبادئ القانون الدولي وقواعده أصبح الآن، في ضوء التطورات التي استجدت في ممارسات الدول وفي الاعتقاد بالإلزام، منطبقا على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على السواء، وبأن انتهاك تلك المبادئ والقواعد يمكن أن تنبثق عنه أيضا مسؤولية جنائية فردية بموجب القانون الدولي. وكذلك طوّر كل من المحكمة ومكتب المدعي العام التابع لها جريمة الإبادة الجماعية تطويرا كبيرا، إذ كان يتعين عليهما تناول الكثير من المسائل. وكما جاء بشكل متسق في اجتهادات المحكمة، ليست الإبادة الجماعية مسألةً تتعلق بعدد الضحايا الذين قُتلوا، بل هي تتمثل فيما إذا كانت جرائمها قد ارتُكبت بقصد القضاء كليا أو جزئيا على جماعة مشمولة بالحماية. ومن خلال القضايا التي تم النظر فيها، قدم كل من المحكمة ومكتب المدعي العام التابع لها أيضا مساهمات كبيرة في قانون مسؤولية القيادة، وهو مبدأ بالغ الأهمية في منع وقوع جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وختاما، حقق كل من المحكمة ومكتب المدعي العام نتائج ملحوظة في مجال محاكمة الجناة في جرائم كانت تاريخيا مهمشة، وبخاصة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وكذلك تدمير التراث الثقافي. وخلصت المحكمة في قضاياها إلى استنتاج واضح مفاده أن الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي جرائم عنيفة تستحق أشد العقوبات، كما برهنت على أن جرائم العنف الجنسي كثيرا ما تكون أسلحة حرب متعمدة تستخدم للتسبب في معاناة السكان المستهدفين وبث الرعب في قلوبهم وتقويض هياكلهم الاجتماعية.

١٧٦ - وفي أي تقييم لأثر المحكمة، يجب بطبيعة الحال أن يؤخذ في الاعتبار الوقائع التي أُثبتت في قاعة المحكمة، والجناة الذين خضعوا للمساءلة أمامها والضحايا الذين أنصفتهم ولو قليلا. فقد تمخض عمل مكتب المدعي العام عن إدانة ٩٠ فردا بتهم ارتكاب جرائم حرب و/أو انتهاكاتٍ خطيرة لاتفاقيات جنيف و/أو جرائم ضد الإنسانية و/أو إبادة جماعية، في حين بُرئت ساحة ١٩ فردا وأحيل ١٣ آخرون إلى المحاكم الوطنية لمحاكمتهم. ويوجد من بين المدانين مسؤولون سياسيون وعسكريون رفيعو المستوى من جميع أطراف النزاعات تقريبا. وفي قضية تلو الأخرى، أثبت المكتب مرارا أن القادة سعوا، أثناء النزاعات

التي اندلعت في يوغوسلافيا السابقة، إلى تحقيق أهدافهم السياسية والعسكرية من خلال ارتكاب الجرائم. فأطلِقت حملات تطهير عرقي تستهدف تحديداً السكان المدنيين الأبرياء، الذين كانوا ضحايا لجرائم ارتكبت بحقهم على نحو منهجي وواسع النطاق بما يشمل عمليات القتل، والتعذيب، والاضطهاد، والعنف الجنسي، وتدمير التراث الثقافي، والسجن، والنقل القسري أو الترحيل. وكان أبشع تجسيد لتلك السياسات الإجرامية هو الإبادة الجماعية المرتكبة في سريبرينتسا في عام ١٩٩٥ التي تم خلالها جمع أكثر من ٠٠٠ ٧ رجل وصبي من المسلمين البوسنيين وإعدامهم بدون محاكمة، فيما جرى ترويع عشرات الآلاف من النساء والأطفال والمسنين واعتدي عليهم وطردوا قسراً من بيوتهم. وارتُكبت تلك الجرائم وفق مشروع إجرامي مشترك وضعه ونفذه قادة سياسيون وعسكريون رفيعو المستوى في انتهاكٍ لجميع القوانين الدولية والمبادئ الإنسانية. وقد أدت الحملات الإجرامية المنظمة التي نُفذت خلال النزاعات التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة إلى نزوح الملايين من اللاجئين والمشردين داخلياً ومقتل أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص. ورأى الكثير من الضحايا أولئك الأشخاص الذين كانوا المسؤولين الأساسيين عن الجرائم التي عانوا منها يُقدمون إلى العدالة ويخضعون للمساءلة.

١٧٧ - لكن في الوقت نفسه، لم تنجح المحكمة دائما في تحقيق التطلعات المشروعة فيما يتعلق بعملها ولم تسلم أنشطتها من الانتقادات الوجيهة. وبوجه خاص، يتعين على مكتب المدعي العام أن ينظر للأحكام الصادرة بالبراءة في عدد من القضايا البارزة، سواء في مرحلة المحاكمات الابتدائية أو مرحلة الاستئناف، باعتبارها انتكاسات حقيقية. فبالرغم من أن المكتب أثبت في تلك القضايا أن الجرائم المعنية ارتُكبت وكان مقتنعاً بأنه قدم أدلةً تدين المتهمين بما لا يدع مجالا للشك المعقول، فإنه لم يحصل على أحكام بالإدانة، وهي نتيجة خيبت بشدة آمال الضحايا. وبالمثل، ونتيجة لاستراتيجية الإنجاز، لم يقم المكتب بملاحقة مرتكبي العديد من الجرائم التي جَمع أدلةً تتعلق بها، فترك بذلك ثغرات شابت المساءلة وضحايا لا يزالون حتى اليوم في انتظار تحقق العدالة.

١٧٨ - وكذلك لم تحقق المحكمة دوما عدالة سريعة ولم تفِ دوما بالأطر الزمنية المحددة لإتمام عملها. فقد أشار الضحايا ومجلس الأمن على السواء إلى قضايا شهدت تأخيرا مرارا وتكرارا، ولوحظ أن إدارة القضايا بكفاءة واستقلال القضاء ليسا بالضرورة مطلبين متعارضين. وكان بإمكان المحكمة أن تأخذ منحى نقديا أكثر في مساعيها إلى إيجاد حلول إضافية وتنفيذها، على نحو ما فعلت عندما اقترحت استراتيجية الإنجاز. ولئن كان تأخر تحقيق العدالة ليس بالضرورة حرماناً منها وبالرغم من أن عوامل خارجية مثل عدم إلقاء القبض على الهاربين حالت دون تحقيق مراحل الإنجاز التي كانت مقررة في البداية، فقد كان بإمكان المحكمة أن تنجز أعمالها بصورة أسرع.

١٧٩ - وأخيرا، لا يمكن القول إن المحكمة أحدثت الأثر المنشود في المجتمعات المحلية في يوغوسلافيا السابقة، لا سيما من حيث قبول تلك المجتمعات لحقيقة الماضي القريب وللمصالحة الإقليمية. ويرجع ذلك جزئيا إلى الصعوبات التي واجهتها المحكمة في مساعيها إلى التغلب على عقبتي بُعد المسافة واختلاف اللغة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن أكثر من ٠٠٥ ٤ شاهد أدلوا بشهاداتهم أمام المحكمة، فإن المحكمة لم تقر بشكل متسق بحتمية الشروع في إجراء حوار حقيقي مع المجتمعات المحلية المتضررة. كما أن المحكمة لم تكن مؤهلةً لكي تواجه بمفردها المصالح المترسخة التي استهدف المستفيدون منها سمعة المحكمة بين أبناء المجتمعات المحلية ونالوا منها لأغراض شخصية وسياسية. ونتيجة لذلك، أصبح إنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب المدانين تحديين هائلين يحولان دون تحقيق مصالحة واستقرار

حقيقيين في المنطقة. ويجب أن تعتبر هذه الأمور مسائل تدعو إلى القلق البالغ، أصبح التصدي لها أهم من أي وقت مضى في ضوء قرب إغلاق المحكمة أبوابها.

١٨٠ - بيد فشل المحكمة في تحقيق كل التوقعات التي ارتبطت بها لا يغير من حقيقة مفادها أنها قدمت مساهمةً ثمينة لتحقيق العدالة في يوغوسلافيا السابقة. فلولا وجود المحكمة، لظل الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة هو القاعدة ولكان عدد قليل من كبار القادة سيُساءل عن جرائمه، إن حدث ذلك أصلا. ولهذا السبب، وحتى مع إغلاق المحكمة، يجب أن يستمر العمل الذي بدأته. وستشارك الآلية ومكتب المدعي العام التابع لها في هذه الجهود. ولكن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق المحاكم والسلطات الوطنية. ولكي تنجح هذه المحاكم والسلطات في عملها، من الأهمية بمكان أن يواصل كل من مجلس الأمن، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعمه الكامل لعملية العدالة الوطنية، تماما كما دعمت تلك الجهات المحكمةَ ومكتب المدعي العام التابع لها.

١٨١ - ويُذكر في نهاية المطاف أن العدالة تحققت لعشرات الآلاف من ضحايا جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وأن هذا الأمر تم بفضل قرار متبصر واحد تمثل في موافقة مجلس الأمن بالإجماع، في قراره ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣، على إنشاء محكمة دولية لغرض محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وقد ثبُتت صحة هذا القرار المتخذ قبل أربع وعشرين سنة. وأقر المجلس، بوصفه جهازا من أبرز أجهزة النظام العالمي أنيطت به المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، بأن العدالة لا تتعارض مع السلام، بل هي أداة لاستعادته وصونه. ولذلك وعلى الرغم من المخاوف من عدم إجراء أي محاكمات على الإطلاق، قرر المجلس أن يشق طريقا تاريخيا نحو السلام والعدالة. وهكذا رأى الضحايا في يوغوسلافيا السابقة، وكذلك في بلدان العالم أجمع، أن العدالة ليست مجرد أمل، بل هي واقع معيش.

١٨٢ - ويعرب مكتب المدعي العام عن امتنانه لمجلس الأمن لما يقوم به المجلس من دور قيادي ولإتاحته الفرصة لكي يساهم المكتب في إنجاز ولاية تاريخية. فلطالما شرُف المكتب واعتز طوال أربع وعشرين سنة بتكليفه بمهمة تنفيذ أهداف المجلس من خلال تقديمه الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي إلى العدالة. ولطالما اعتمد المكتب، بشكل خاص، على دعم المجلس له في اضطلاعه بعمله، وهو يأمل من جانبه أن يعتبر المجلسُ جهودَ المكتب إسهاماتٍ هامة في صون السلام والأمن الدوليين تليق بالمسؤولية الاستثنائية التي أنيطت به.

الضميمة الأولى

الأحكام الابتدائية وأحكام الاستئناف الصادرة في الفترة من ١٨ أيار/مايو إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

ألف – الأحكام الابتدائية

الاسم	*اللقب السابق*	*تاريخ المثول أمام المحكمة لأول مرة*	*الحكم الابتدائي*
راتكو ملاديتش	العقيد، قائد الأركان العامة لجيش جمهورية صربسكا، البوسنة والهرسك	٣ حزيران/يونيه ٢٠١١	٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧

باء – أحكام الاستئناف

الاسم	*اللقب السابق*	*حكم الاستئناف*
يادرانكو برليتش	رئيس مجلس الدفاع الكرواتي ورئيس وزراء جمهورية الهرسك – البوسنة الكرواتية	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧
برونو ستويتش	رئيس وزارة الدفاع لجمهورية الهرسك – البوسنة الكرواتية	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧
سلوبودان براليك	مساعد وزير دفاع كرواتيا وقائد الأركان العامة في مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧
ميليفوي بيتكوفيتش	نائب القائد العام لقوات مجلس الدفاع الكرواتي ورئيس الأركان العامة في مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧
فالنتين تشوريتش	رئيس إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧
بريسلاف بوشيتش	رئيس إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

الضميمة الثانية

الأشخاص الماثلون أمام دوائر المحاكمة الابتدائية ودوائر الاستئناف والأحكام الصادرة بشأن انتهاك حرمة المحكمة

ألف – الأشخاص الماثلون أمام دوائر المحاكمة الابتدائية حتى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

الاسم	*اللقب السابق*	*تاريخ المثول أمام المحكمة لأول مرة*	*بدء المحاكمة*
لا يوجد			

باء – الأشخاص الماثلون أمام دوائر الاستئناف حتى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

الاسم	*اللقب السابق*	*تاريخ صدور الحكم الابتدائي*
لا يوجد		

جيم – الأحكام الابتدائية المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، الصادرة في الفترة من ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

الاسم	*اللقب السابق*	*تاريخ توجيه الاتهام (أو الأمر الذي يحل محله)*	*الحكم الابتدائي*
لا يوجد			

دال – أحكام الاستئناف المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، الصادرة في الفترة من ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

الاسم	*اللقب السابق*	*تاريخ صدور الحكم الابتدائي بشأن انتهاك حرمة المحكمة*	*حكم الاستئناف*
لا يوجد			

الضميمة الثالثة

الإجراءات المنجزة في الفترة من ١٨ أيار/مايو إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

ألف – الأحكام الابتدائية الصادرة

المدعي العام ضد راتكو ملاديتش
IT-09-92-T
(٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)

باء – الأحكام الصادرة بشأن انتهاك حرمة المحكمة

لا يوجد

جيم – أحكام الاستئناف الصادرة

المدعي العام ضد برليتش وآخرين
IT-04-74-A
(٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)

دال – أحكام الاستئناف الصادرة بشأن انتهاك حرمة المحكمة

لا يوجد

هاء – القرارات التمهيدية النهائية الصادرة في مرحلة الاستئناف

المدعي العام ضد راتكو ملاديتش،
IT-09-92-AR65.1
(أودعت نسخة سرية في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وأودعت نسخة علنية مموهة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

واو – قرارات إعادة النظر والإحالة وقرارات الاستئناف الأخرى

لا يوجد

الضميمة الرابعة

الإجراءات التي كانت المحكمة لا تزال تنظر فيها حتى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

ألف – الأحكام الابتدائية

لا يوجد

باء – الأحكام الصادرة بشأن انتهاك حرمة المحكمة

لا يوجد

جيم – استئناف الأحكام

لا يوجد

دال – أحكام الاستئناف الصادرة بشأن انتهاك حرمة المحكمة

لا يوجد

هاء – القرارات التمهيدية

لا يوجد

واو – قرارات إعادة النظر والإحالة وقرارات الاستئناف الأخرى

لا يوجد

الضميمة الخامسة

القرارات والأوامر الصادرة في الفترة من ١٨ أيار/مايو إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

١ - العدد الإجمالي للقرارات والأوامر الصادرة عن الدوائر الابتدائية: ١٨

٢ - العدد الإجمالي للقرارات والأوامر الصادرة عن دائرة الاستئناف: ١٥

٣ - العدد الإجمالي للقرارات والأوامر الصادرة عن رئيس المحكمة: ١٤

الضميمة السادسة

الأحكام الابتدائية

رقم القضية	اسم القضية	التاريخ	تاريخ المثول أمام المحكمة لأول مرة	عدد المتهمين	عدد الصفحات [أ]
IT-94-1-T	*المدعي العام ضد دوشكو تاديتش*	٧ أيار/مايو ١٩٩٧	٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥	١	٣٠٤
IT-96-21-T	*المدعي العام ضد حازم ديليتش وزدرافكو موسيتش وزينيل ديلاليتش وإساد لاندجو* أو *موسيتش وآخرون* (قضية سيليبيتشي)	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨	١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ زدرافكو موسيتش ٩ أيار/مايو ١٩٩٦ زينيل ديلاليتش ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ حازم ديليتش وإساد لاندجو	٤	٤٨٧
IT-95-17/1-T	*المدعي العام ضد أنتو فورونديجيا*	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	١	١٢٢
IT-95-14/1-T	*المدعي العام ضد زلاتكو ألكسوفسكي*	٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩	٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧	١	٩٣
IT-95-10-T	*المدعي العام ضد غوران يليسيتش*	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	١	٤٦
IT-95-16-T	*المدعي العام ضد زوران كوبريشكتش ومريان كوبريشكتش وفلاتكو كوبريشكتش ودراغو يوسيبوفيتش ودراغان بابِتش وفلاديمير شانتِتش* أو *كوبريشكتش وآخرون*	١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ زوران كوبريشكتش، ومريان كوبريشكتش، ودراغو يوسيبوفيتش، ودراغان بابِتش، وفلاديمير شانتِتش ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ فلاتكو كوبريشكتش	٦	٣٤٩
IT-95-14-T	*المدعي العام ضد تيهومير بلاشكيتش*	٣ آذار/مارس ٢٠٠٠	٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦	١	٢٩٠
IT-96-23-T	*المدعي العام ضد دراغوليوب كوناراك ورادومير كوفاتش وزوران فوكوفيتش* أو *كوناراك وآخرون*	٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١	٩ آذار/مارس ١٩٩٨ دراغوليوب كوناراك ٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ رادومير كوفاتش ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ زوران فوكوفيتش	٣	٣٢٣
IT-95-14/2-T	*المدعي العام ضد داريو كورديتش وماريو تشركيز*	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠١	٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	٢	٣٧٠
IT-98-33-T	*المدعي العام ضد راديسلاف كرستيتش*	٢ آب/أغسطس ٢٠٠١	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	١	٢٦٠

(أ) النسخة الإنكليزية.

رقم القضية	اسم القضية	التاريخ	تاريخ المثول أمام المحكمة لأول مرة	عدد المتهمين	عدد الصفحات [أ]
IT-98-30/1-T	*المدعي العام ضد ميروسلاف كفوتشكا وميلوجيكا كوس وملادو راديتش وزوران جيغيتش ودراغوليوب بركاتش* أو *كفوتشكا وآخرون*	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ميروسلاف كفوتشكا، وملادو راديتش، وميلوجيكا كوس، وزوران جيغيتش ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ دراغوليوب بركاتش	٥	٢٤٥
IT-97-25-T	*المدعي العام ضد ميلورад كرنوبيلاك*	١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢	١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨	١	٢٣٧
IT-98-32-T	*المدعي العام ضد ميتار فاسيليفيتش*	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	١	١٢٢
IT-98-34-T	*المدعي العام ضد ملادين ناليتيليتش وفينكو مارتينوفيتش*	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣	١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩ فينكو مارتينوفيتش ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ ملادين ناليتيليتش	٢	٢٩٦
IT-97-24-T	*المدعي العام ضد ميلومير ستاكيتش*	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣	٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١	١	٢٩٠
IT-95-9-T	*المدعي العام ضد بلاغويي سيميتش وميروسلاف تاديتش وسيمو زاريتش* أو *سيميتش وآخرون*	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ ميروسلاف تاديتش ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨ سيمو زاريتش ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١ بلاغويي سيميتش	٣	٣٧٠
IT-98-29-T	*المدعي العام ضد ستانيسلاف غاليتش*	٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	١	٣٣٤
IT-99-36-T	*المدعي العام ضد رادوسلاف بردانين*	١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩	١	٤١٨
IT-02-60-T	*المدعي العام ضد فيدُوِي بلاغويفيتش ودراغان يوكيتش*	١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	١٦ آب/أغسطس ٢٠٠١ فيدُوِي بلاغويفيتش ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠١ دراغان يوكيتش	٢	٣٣٩
IT-01-42-T	*المدعي العام ضد بافلي ستروغار*	٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	١	٢٣١
IT-01-48-T	*المدعي العام ضد سيفر خليلوفيتش*	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	١	٣٠٩
IT-03-66-T	*المدعي العام ضد فاتمير ليماي وهارادين بالا وإيزاك موسليو* أو *ليماي وآخرون*	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣ هارادين بالا، وإيزاك موسليو ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ فاتمير ليماي	٣	٣١٦
IT-01-47-T	*المدعي العام ضد أنور حاجي حسنوفيتش وأمير كوبورا*	١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦	٩ آب/أغسطس ٢٠٠١	٢	٦٨٩
IT-03-68-T	*المدعي العام ضد ناصر أوريتش*	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦	١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣	١	٣٠٩

رقم القضية	اسم القضية	التاريخ	تاريخ المثول أمام المحكمة لأول مرة	عدد المتهمين	عدد الصفحات [أ]
IT-00-39-T	*المدعي العام ضد مومتشيلو كرابيشنك*	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	١	٤٥٠
IT-95-11-T	*المدعي العام ضد ميلان مارتيتش*	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢	١	٢٠٠
IT-95-13/1-T	*المدعي العام ضد ميلي مركشيتش وميروسلاف راديتش وفيسلين شليفنتشانين* أو *مركشيتش وآخرون*	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ ميلي مركشيتش ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٣ ميروسلاف راديتش ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ فيسلين شليفنتشانين	٣	٣٣١
IT-98-29/1-T	*المدعي العام ضد دراغومير ميلوشيفيتش*	١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	١	٣٣٧
IT-04-84-T	*المدعي العام ضد راموش هارادينـاي وإدريس بالاي ولاهي براهيماي* أو *هاراديناي وآخرون*	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	٣	٢٩٤
IT-04-82-T	*المدعي العام ضد ليوبي بوشكوسكي ويوهان تاركولوفسكي*	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨	١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ ليوبي بوشكوسكي ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥ يوهان تاركولوفسكي	٢	٢٦٧
IT-04-83-T	*المدعي العام ضد راسِم ديليتش*	١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	٣ آذار/مارس ٢٠٠٥	١	٢٠٧
IT-05-87-T	*المدعي العام ضد ميلان ميلوتينوفيتش ونيكولا شاينوفيتش ودراغوليوب أويدانيتش ونيبويشا بافكوفيتش وفلاديمير لازاريفيتش وسريتين لوكيتش* أو *ميلوتينوفتيش وآخرون*	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ دراغوليوب أويدانيتش ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ نيكولا شاينوفيتش ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ميلان ميلوتينوفيتش ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ فلاديمير لازاريفيتش ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ سريتين لوكيتش ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ نيبويشا بافكوفيتش	٦	المجلد ١: ٤٨٢ المجلد ٢: ٤٧٣ المجلد ٣: ٤٨١ المجلد ٤: ٣٠٧ **المجموع: ١ ٧٤٣**
IT-98-32/1-T	*المدعي العام ضد ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش*	٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦ ميلان لوكيتش ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ سريدوي لوكيتش	٢	٣٦٠

رقم القضية	اسم القضية	التاريخ	تاريخ المثول أمام المحكمة لأول مرة	عدد المتهمين	عدد الصفحات [أ]
IT-05-88-T	*المدعي العام ضد فويادين بوبوفيتش وليوبيسا بيارا ودراغو نيكوليتش وليوبومير بوروفتشانين ورادينوفي ميليتيتش وميلان غفيرو وفينكو باندوريفيتش* أو *بوبوفيتش وآخرون*	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ فويادين بوبوفيتش، وليوبيسا بيارا، ودراغو نيكوليتش، وفينكو باندوريفيتش، وليوبومير بوروفتشانين ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ راديفوبي ميليتيتش وميلان غفيرو	٧	٨٨٢
IT-05-87/1-T	*المدعي العام ضد فلاستيمير دورديفيتش*	٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١	١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧	١	٩٧٩
IT-06-90-T	*المدعي العام ضد أنتي غوتوفينا وإيفان تشيرماك وملادن ماركاتش* أو *غوتوفينا وآخرون*	١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١	١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ إيفان تشيرماك، وملادن ماركاتش ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أنتي غوتوفينا	٣	المجلد ١: ٧٩٤ المجلد ٢: ٥٨٤ **المجموع: ١٣٧٨**
IT-04-81-T	*المدعي العام ضد مومتشيلو بيرشيتش*	٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	٩ آذار/مارس ٢٠٠٥	١	٦٤٤
IT-04-84 bis-T	*المدعي العام ضد راموش هارادينـاي وإدريس بالاي ولاهي براهيماي* أو *هارادينـاي وآخرون*	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	٣	٢٦٩
IT-05-88/2-T	*المدعي العام ضد زدرافكو توليمير*	١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	١	٥٩٥
IT-08-91-T	*المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين*	٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ ميتشو ستانيشيتش ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ستويان جوبليانين	٢	المجلد ١: ٥٣٥ المجلد ٢: ٣١٩ المجلد ٣: ٦٣٦ **المجموع: ١٤٩٠**
IT-04-74-T	*المدعي العام ضد بادرانكو برليتش وبرونو ستويتش وسلوبودان براليـاك وميليفوي بيتكوفيتش وفالنتين تشوريتش وبريسلاف بوشيتش* أو *برليتش وآخرون*	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	٦	المجلد ١: ٣٧٩ المجلد ٢: ٥٩٩ المجلد ٣: ٥١٩ المجلد ٤: ٤٤٠ المجلد ٥: ١١٤ المجلد ٦: ٤٩٣ **المجموع: ٢٥٤٤**
IT-03-69-T	*المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش*	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣	٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ فرانكو سيماتوفيتش ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ يوفيكا ستانيشيتش	٢	المجلد ١: ٤٣٧ المجلد ٢: ٤٥٢ **المجموع: ٨٨٩**
IT-95-5/18-T	*المدعي العام ضد رادوفان كارادجيتش*	٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨	١	٢٦١٥

رقم القضية	اسم القضية	التاريخ	تاريخ المثول أمام المحكمة لأول مرة	عدد المتهمين	عدد الصفحات [أ]
IT-03-67-T	*المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي*	٣١ آذار/مارس ٢٠١٦	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣	١	١٤٣
IT-09-92-T	*المدعي العام ضد راتكو ملاديتش*	٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧	٣ تموز/يوليه ٢٠١١	١	المجلد ١: ٥٢٠ المجلد ٢: ٦١٧ المجلد ٣: ٦٧١ المجلد ٤: ٧١٨ **المجموع: ٢٥٢٦**

الضميمة السابعة

الأحكام الصادرة بمقتضى القاعدة ٩٨ مكررا

رقم القضية	اسم القضية	التاريخ	نوع الحكم	عدد المتهمين	عدد الصفحات
IT-95-14-T	*المدعي العام ضد تيهومير بلاشكيتش*	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	خطي	١	٦
IT-95-16-T	*المدعي العام ضد زوران كوبريشكتش ومريان كوبريشكتش وفلاتكو كوبريشكتش ودراغو يوسيبوفيتش ودراغان بابِتش وفلاديمير شانتِتش*	٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩	خطي	٦	٣
IT-95-10-T	*المدعي العام ضد غوران بِليسيتش*	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩	شفوي	١	
IT-95-14/2-T	*المدعي العام ضد داريو كورديتش وماريو تشركيز*	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	خطي	٢	١٣
IT-96-23-T IT-96-23/1-T	*المدعي العام ضد دراغوليوب كوناراك ورادومير كوفاتش وزوران فوكوفيتش*	٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠	خطي	٣	١٣
IT-98-30/1-T	*المدعي العام ضد ميروسلاف كفوتشكا وميلوجيكا كوس وملادو راديتش وزوران جيغيتش ودراغوليوب بركاتش*	١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	خطي	٥	١٩
IT-98-34-T	*المدعي العام ضد ملادين ناليتيليتش وفينكو مارتينوفيتش*	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢	خطي	٢	٩
IT-98-29-T	*المدعي العام ضد ستانيسلاف غاليتش*	٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢	خطي	١	١٥
IT-95-9-T	*المدعي العام ضد بلاغويي سيميتش وميروسلاف تاديتش وسيمو زاريتش*	٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢	شفوي	٣	٦
IT-97-24-T	*المدعي العام ضد ميلومير ستاكيتش*	٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢	خطي	١	٥٧
IT-99-36-T	*المدعي العام ضد رادوسلاف بردانين*	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣	خطي	١	٣٢
IT-02-60-T	*المدعي العام ضد فيدُوِي بلاغوييفيتش ودراغان يوكيتش*	٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	خطي	٢	٢٤
IT-02-54-T	*المدعي العام ضد سلوبودان ميلوشيفيتش*	١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	خطي	١	١٣٦
IT-01-42-T	*المدعي العام ضد بافلي ستروغار*	٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	خطي	١	٣٢
IT-01-47-T	*المدعي العام ضد أنور حاجي حسنوفيتش وأمير كوبورا*	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	خطي	٢	٥٥
IT-03-68-T	*المدعي العام ضد ناصر أوريتش*	٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	شفوي	١	٥٢
IT-00-39-T	*المدعي العام ضد مومتشيلو كرابِيشنك*	١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥	شفوي	١	٢٢
IT-95-13/1-T	*المدعي العام ضد ميلي مركشيتش وفيسلين شليفِنتشانين*	٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦	شفوي	٢	١٥
IT-95-11-T	*المدعي العام ضد ميلان مارتيتش*	٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦	شفوي	١	١٤
IT-98-29-1-T	*المدعي العام ضد دراغومير ميلوشيفيتش*	٣ أيار/مايو ٢٠٠٧	شفوي	١	١١
IT-05-87-T	*المدعي العام ضد ميلوتينوفيتش وآخرين*	١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧	شفوي	٦	٣٨
IT-04-74-T	*المدعي العام ضد برليتش وآخرين*	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨	شفوي	٦	٣٩
IT-04-83-T	*المدعي العام ضد راسم ديليتش*	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨	شفوي	١	٤
IT-05-88-T	*المدعي العام ضد بوبوفيتش وآخرين*	٣ آذار/مارس ٢٠٠٨	شفوي	٧	١٥

رقم القضية	اسم القضية	التاريخ	نوع الحكم	عدد المتهمين	عدد الصفحات
IT-98-32/1-T	*المدعي العام ضد ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش*	١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	شفوي	٢	١٥
IT-06-90-T	*المدعي العام ضد أنتي غوتوفينا وإيفان تشيرماك وملادن ماركاتش*	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	شفوي	٣	٣٠
IT-03-67-T	*المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي*	٤ أيار/مايو ٢٠١١	شفوي	١	٦١
IT-03-69-T	*المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش*	٥ أيار/مايو ٢٠١١	شفوي	٢	٢٥
IT-95-5/18-T	*المدعي العام ضد رادوفان كارادجيتش*	٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢	شفوي	١	٤٥
IT-09-92-T	*المدعي العام ضد راتكو ملاديتش*	١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤	شفوي	١	٣٨

الضميمة الثامنة

الأحكام المتضمنة للعقوبة

رقم القضية	اسم القضية	التاريخ	نوع الحكم	عدد المتهمين	عدد الصفحات
IT-96-22-T	*المدعي العام ضد دراجين إردِيموفيتش*	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦	حكم ابتدائي	١	٢٥
IT-94-1-T	*المدعي العام ضد دوشكو تاديتش*	١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧	حكم ابتدائي	١	٤١
IT-96-22-T bis	*المدعي العام ضد دراجين إردِيموفيتش*	٥ آذار/مارس ١٩٩٨	حكم ابتدائي	١	٢٤
IT-94-1-T bis-R117	*المدعي العام ضد دوشكو تاديتش*	١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	حكم ابتدائي	١	١٨
IT-94-1-A و IT-94-1-A bis	*المدعي العام ضد دوشكو تاديتش*	٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	حكم استئنافي	١	٥٧
IT-95-9/1-S	*المدعي العام ضد ستيفان تودوروفيتش*	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١	حكم ابتدائي	١	٣٧
IT-96-21-T bis-R117	*المدعي العام ضد زدرافكو موسيتش وحازم ديليتش وإسماد لاندجو* أو *موسيتش وآخرون*	٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	حكم ابتدائي	٣	٢١
IT-95-8-S	*المدعي العام ضد دوشكو سيكيريكا ودامير دوشن ودراغان كولونجيا* أو *سيكيريكا وآخرون*	١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١	حكم ابتدائي	٣	٧٠
IT-95-9/2-S	*المدعي العام ضد ميلان سيميتش*	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢	حكم ابتدائي	١	٤٠
IT-00-39 و 40/1-S	*المدعي العام ضد بيليانا بلافشيتش*	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣	حكم ابتدائي	١	٤٤
IT-96-21-A bis	*المدعي العام ضد زدرافكو موسيتش وحازم ديليتش وإسماد لاندجو* أو *موسيتش وآخرون*	٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣	حكم استئنافي	٣	٣٨
IT-02-65/1-S	*المدعي العام ضد بريدراغ بانوفيتش*	٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣	حكم ابتدائي	١	٣٤
IT-02-60/1-S	*المدعي العام ضد مومير نيكوليتش*	٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	حكم ابتدائي	١	٦٥
IT-02-60/2-S	*المدعي العام ضد دراغان أوبرينوفيتش*	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	حكم ابتدائي	١	٥٥
IT-94-2-S	*المدعي العام ضد دراغان نيكوليتش*	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	حكم ابتدائي	١	١٢٧

رقم القضية	اسم القضية	التاريخ	نوع الحكم	عدد المتهمين	عدد الصفحات
IT-95-10/1-S	*المدعي العام ضد رانكو تشيشيتش*	١١ آذار/مارس ٢٠٠٤	حكم ابتدائي	١	٣٥
IT-01-42/1-S	*المدعي العام ضد ميودراغ يوكيتش*	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤	حكم ابتدائي	١	٣٥
IT-02-61-S	*المدعي العام ضد ميروسلاف ديرونيتش*	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤	حكم ابتدائي	١	١٠٥
IT-02-59-S	*المدعي العام ضد داركو مردا*	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤	حكم ابتدائي	١	٣٥
IT-03-72-S	*المدعي العام ضد ميلان بابيتش*	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	حكم ابتدائي	١	٣٥
IT-94-2-A	*المدعي العام ضد دراغان نيكوليتش*	٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥	حكم استئنافي	١	٦١
IT-03-72-A	*المدعي العام ضد ميلان بابيتش*	١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥	حكم استئنافي	١	٦٠
IT-02-61-A	*المدعي العام ضد ديرونيتش*	٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥	حكم استئنافي	١	٦٤
IT-01-42/1-A	*المدعي العام ضد ميودراغ يوكيتش*	٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥	حكم استئنافي	١	٤٢
IT-95-17-S	*المدعي العام ضد ميروسلاف برالو*	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	حكم ابتدائي	١	٣٥
IT-02-60/1-A	*المدعي العام ضد مومير نيكوليتش*	٨ آذار/مارس ٢٠٠٦	حكم استئنافي	١	٥٦
IT-95-12-S	*المدعي العام ضد إيفيكا رابيتش*	٨ أيار/مايو ٢٠٠٦	حكم ابتدائي	١	٤٦
IT-95-17-A	*المدعي العام ضد ميروسلاف برالو*	٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	حكم استئنافي	١	٥٨
IT-96-23/2-S	*المدعي العام ضد دراغان زيلينوفيتش*	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	حكم ابتدائي	١	٢٩
IT-96-23/2-A	*المدعي العام ضد دراغان زيلينوفيتش*	٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	حكم استئنافي	١	٢٢

الضميمة التاسعة

الأحكام الصادرة بشأن انتهاك حرمة المحكمة

رقم القضية	اسم القضية	تاريخ صدور الحكم/القرار النهائي	القضايا ذات الصلة	عدد المتهمين	عدد الصفحات
IT-95-14/1-T	*المدعي العام ضد أنتو نوبيلو*	١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	ألِكسوفسكي	١	–
IT-94-1-A-R77	*المدعي العام ضد ميلان فويين*	٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	دوشكو تاديتش	١	٦٠
IT-95-9-R77	*المدعي العام ضد برانيسلاف أفراموفيتش وميلان سيميتش*	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠	سيميتش وآخرون	٢	٣٥
IT-94-1-A-AR77	*المدعي العام ضد ميلان فويين*	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١	دوشكو تاديتش	١	٨
IT-95-14/1-AR77	*المدعي العام ضد أنتو نوبيلو*	٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١	ألِكسوفسكي	١	٢٥
IT-99-36-R77	*المدعي العام ضد ميلكا ماغلوف*	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	بردانين	١	٢
IT-02-54-R-77.4	*المدعي العام ضد كوستا بولاتوفيتش*	١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥	سلوبودان ميلوشيفيتش	١	١٥
IT-03-66-T-R77	*المدعي العام ضد بيكا بيكاي*	٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥	ليماي وآخرون	١	٢٨
IT-95-14-R77.2	*المدعي العام ضد إيفيكا ماريانشيتش وماركيكا ريبيتش*	١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦	بلاشكيتش	٢	٢٢
IT-95-14 و IT-95-14/2-R77	*المدعي العام ضد يوسيب يوفيتش*	٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦	بلاشكيتش	١	٢٠
IT-95-14-R77.2-A	*المدعي العام ضد إيفيكا ماريانشيتش وماركيكا ريبيتش*	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	بلاشكيتش	٢	١٨
IT-95-14-R77.6	*المدعي العام ضد دوماغوي مارغيتيتش*	٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧	بلاشكيتش	١	٢٧
IT-95-14 و 14/2-R77-A	*المدعي العام ضد يوسيب يوفيتش*	١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧	بلاشكيتش	١	١٦
IT-04-84-R77.5	*المدعي العام ضد باتون هاكسيو*	٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨	هاراديناي وآخرون	١	١٨
IT-03-67-R77.1	*المدعي العام ضد ليوبيشا بيتكوفيتش*	١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	شيشيلي	١	٢١
IT-04-84-R77.4	*المدعي العام ضد آستريت هاراكييا وبايروش مورينا*	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	هاراديناي وآخرون	٢	٣٧
IT-05-88-R77.1	*المدعي العام ضد دراغان يوكيتش*	٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩	بوبوفيتش وآخرون	١	١٦
IT-05-88-R77.1-A	*المدعي العام ضد دراغان يوكيتش*	٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩	بوبوفيتش وآخرون	١	١٧
IT-04-84-R77.4-A	*المدعي العام ضد آستريت هاراكييا وبايروش مورينا*	٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩	هاراديناي وآخرون	٢	٢٩
IT-03-67-R77.2	*المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي*	٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩	شيشيلي	١	١٣
IT-02-54-R77.5	*المدعي العام ضد فلورنس هارتمان*	١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	سلوبودان ميلوشيفيتش	١	٣٣
IT-98-32/1-R.77.1	*المدعي العام ضد زوهديا تاباكوفيتش*	١٨ آذار/مارس ٢٠١٠	لوكيتش ولوكيتش	١	٧
IT-03-67-R77.2-A	*المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي*	١٩ أيار/مايو ٢٠١٠	شيشيلي	١	١٨
IT-02-54-R77.5-A	*المدعي العام ضد فلورنس هارتمان*	١٩ تموز/يوليه ٢٠١١	سلوبودان ميلوشيفيتش	١	٥٩
IT-04-84-R77.1	*المدعي العام ضد شفقت كاباشي*	١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	هاراديناي وآخرون	١	٩

رقم القضية	اسم القضية	تاريخ صدور الحكم/القرار النهائي	القضايا ذات الصلة	عدد المتهمين	عدد الصفحات
IT-03-67-R77.3	*المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي*	٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	شيشيلي	١	٢٦
IT-05-88/2-R77.2	*المدعي العام ضد دراغومير بيشاناك*	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	توليمير	١	٢٠
IT-95-5/18-R77.2	*المدعي العام ضد ميلان توبايتش*	٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢	كارادجيتش	١	١١
IT-98-32/1-R77.2	*المدعي العام ضد بيلينا راشيتش*	٦ آذار/مارس ٢٠١٢	لوكيتش ولوكيتش	١	١٢
IT-03-67-R77.4	*المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي*	٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢	شيشيلي	١	٢٤
IT-98-32/1-R77.2-A	*المدعي العام ضد بيلينا راشيتش*	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢	لوكيتش ولوكيتش	١	٣٣
IT-03-67-R77.3-A	*المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي*	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢	شيشيلي	١	١٥
IT-03-67-R77.4-A	*المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي*	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣	شيشيلي	١	٢٥
IT-95-5/18-R77.3	*المدعي العام ضد راديسلاف كرستيتش*	١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣	كارادجيتش	١	١٢
IT-95-5/18-R77.1	*المدعي العام ضد بركو زيتشيفيتش*	٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١	كارادجيتش	١	٢

الضميمة العاشرة

أحكام الاستئناف

رقم القضية	اسم القضية	التاريخ	عدد المتهمين	عدد الصفحات
IT-96-22-A	*المدعي العام ضد دراجين إرديموفيتش*	٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	١	١٨
IT-94-1-A	*المدعي العام ضد دوشكو تاديتش*	١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩	١	١٧٧
IT-95-14/1-A	*المدعي العام ضد زلاتكو ألِكسوفسكي*	٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠	١	٨٧
IT-95-17/1-A	*المدعي العام ضد أنتو فوروندجيا*	٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠	١	١٠٦
IT-96-21-A	*المدعي العام ضد زينيل ديلاليتش وزدرافكو موسيتش وحازم ديليتش وإسعاد لاندجو* أو *موسيتش وآخرون (قضية سيليبيتشي)*	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠١	٤	٣٦٤
IT-95-10-A	*المدعي العام ضد غوران بِليسيتش*	٥ تموز/يوليه ٢٠٠١	١	٧٧
IT-95-16-A	*المدعي العام ضد زوران كوبريشكتش ومريان كوبريشكتش وفلاتكو كوبريشكتش ودراغو يوسيبوفيتش وفلاديمير شانتِتش* أو *كوبريشكتش وآخرون*	٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	٥	٢٠٩
IT-96-23 و IT-96-23-A/1	*المدعي العام ضد دراغوليوب كوناراك ورادومير كوفاتش وزوران فوكوفيتش* أو *كوناراك وآخرون*	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢	٣	١٤٤
IT-97-25-A	*المدعي العام ضد ميلورد كرنوبيلاك*	١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣	١	١٣٥
IT-98-32-A	*المدعي العام ضد ميتار فاسيليفيتش*	٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤	١	٩١
IT-98-33-A	*المدعي العام ضد راديسلاف كرستيتش*	١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	١	١٣٦
IT-95-14-A	*المدعي العام ضد تيهومير بلاشكيتش*	٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤	١	٣٠١
IT-95-14/2-A	*المدعي العام ضد داريو كورديتش وماريو تشركيز*	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	٢	٣٢٨
IT-98-30/1-A	*المدعي العام ضد ميروسلاف كفوتشكا وملادو راديتش وزوران جيغيتش ودراغوليوب بركاتش* أو *كفوتشكا وآخرون*	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥	٤	٣٠٣
IT-97-24-A	*المدعي العام ضد ميلومير ستاكيتش*	٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦	١	١٩٥
IT-98-34-A	*المدعي العام ضد ملادين ناليتيليتش وفينكو مارتينوفيتش*	٣ أيار/مايو ٢٠٠٦	٢	٢٥٠
IT-95-9-A	*المدعي العام ضد بلاغويي سيميتش* أو *(كانت تعرف سابقا باسم قضية سيميتش وآخرين)*	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	١	١٥٨
IT-98-29-A	*المدعي العام ضد ستانيسلاف غاليتش*	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	١	٢٤٧

رقم القضية	اسم القضية	التاريخ	عدد المتهمين	عدد الصفحات
IT-99-36-A	*المدعي العام ضد رادوسلاف برداتين*	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	١	٢٠١
IT-02-60-A	*المدعي العام ضد فيلُوِي بلاغويِفيتش ودراغان يوكيتش*	٩ أيار/مايو ٢٠٠٧	٢	١٦٥
IT-03-66-A	*المدعي العام ضد فاتمير ليماي وهارادين بالا وإيزاك موسليو* أو *ليماي وآخرون*	٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	٣	١٣٦
IT-01-48-A	*المدعي العام ضد سيفر خليلوفيتش*	١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	١	١١٦
IT-01-47-A	*المدعي العام ضد أنور حاجي حسنوفيتش وأمير كوبورا*	٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	٢	١٥٣
IT-03-68-A	*المدعي العام ضد ناصر أوريتش*	٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨	١	١٠٨
IT-01-42-A	*المدعي العام ضد بافلي ستروغار*	١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨	١	١٩٠
IT-95-11-A	*المدعي العام ضد ميلان مارتيتش*	٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	١	١٥٤
IT-00-39-A	*المدعي العام ضد مومتشيلو كرايِيشنك*	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩	١	٣٣٨
IT-95-13/1-A	*المدعي العام ضد ميلي مركشيتش وفيسلين شليفِنتشانين* أو *مركشيتش وآخرون*	٥ أيار/مايو ٢٠٠٩	٢	٢٠٢
IT-98-29/1-A	*المدعي العام ضد دراغومير ميلوشيفيتش*	١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	١	١٧٨
IT-04-82-A	*المدعي العام ضد ليوبي بوشكوسكي ويوهان تاركولوفسكي*	١٩ أيار/مايو ٢٠١٠	٢	١٢٥
IT-04-84-A	*المدعي العام ضد راموش هاراديناي وإدريس بالاي ولاهي براهيماي* أو *هاراديناي وآخرون*	١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠	٣	١٥٢
IT-06-90-A	*المدعي العام ضد أنتي غوتوفينا وملادن ماركاتش*	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢	٢	١٣٩
IT-98-32/1-A	*المدعي العام ضد ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش*	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	٢	٢٩٢
IT-04-81-A	*المدعي العام ضد مومتشيلو بيرشيتش*	٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣	١	٧٧
IT-95-5/18AR98bis.1	*المدعي العام ضد رادوفان كارادجيتش*	١١ تموز/يوليه ٢٠١٣	١	٥٧
IT-05-87-A	*المدعي العام ضد نيكولا شاينوفيتش ونيبويشا بافكوفيتش وفلاديمير لازاريفيتش وسريتين لوكيتش* أو *شاينوفيتش وآخرون (كانت تُعرف سابقا باسم قضية ميلوتينوفيتش وآخرين)*	٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	٤	٨٢٤
IT-05-87/1-A	*المدعي العام ضد فلاستيمير دوردِيفيتش*	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	١	٤٤٤
IT-05-88-A	*المدعي العام ضد فويادين بوبوفيتش وليوبيسا بيارا ودراغو نيكوليتش ورادِيفويي ميليتيتش وفينكو باندوريفيتش* أو *بوبوفيتش وآخرون*	٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	٥	٧٩٢

رقم القضية	اسم القضية	التاريخ	عدد المتهمين	عدد الصفحات
IT-05-88/2-A	*المدعي العام ضد زدرافكو توليمير*	٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥	١	٤٤٦
IT-03-69-A	*المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش*	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	٢	١٠١
IT-08-91-A	*المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين*	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦	٢	٥٧٠
IT-04-74-A	*المدعي العام ضد يادرانكو برليتش وبرونو ستوبيتش وسلوبودان برالياك وميليفوي بيتكوفيتش وفالنتين تشوريتش وبريسلاف بوشيتش* أو *برليتش وآخرون*	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧	٦	١٥٧٨